معالجة الإعلام الجديد لقضايا الفترات الانتقالية
دراسة استطلاعية لإنتاج VTV على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك ويوتيوب)

د. مروة مصطفى مصطفى شميس*

مقدمة:

شهد العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة منذ عامي 2010 و2011 أحداثاً جساماً في العديد من الدول العربية هي؛ ليبيا، وتونس، واليمن، وسورية، ومصر، فيما اصطلح على تسميته (بالربيع العربي). وقد ترتب على هذه الأحداث تغيير الأنظمة السياسية في هذه الدول؛ ففي ليبيا انتهت الأحداث بقتل العقيد معمر القذافي وتحول الدولة إلى الصراع المسلح، وفي تونس تولى منصف المرزوقي رئاسة البلاد بشكل مؤقت إلى الآن بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي ووفاته خارج البلاد، وفي اليمن تحولت الدولة إلى الصراع المسلح أيضاً بعد رحيل الرئيس علي عبد الله صالح وتولي قائد الجيش رئاسة البلاد، وفي سورية استمر نظام الرئيس بشار الأسد على الرغم من الاقتتال والصراع المدمر بين الجيش النظامي والجيش الحر انتهى بإجراء انتخابات رئاسية جديدة فاز فيها بشار الأسد بنسبة كبيرة تفوق بها على منافسيه. أما في مصر فتغير النظام من حكم الفريق أول محمد حسني مبارك إلى تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة الفترة الانتقالية، ثم تولي أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين وهو الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية، ثم تغيير النظام بعد سنة برئيس مؤقت هو المستشار عدلي منصور في فترة انتقالية أخرى، تم بعدها إجراء انتخابات رئاسية جديدة انتهت بتولي المشير عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية.

وفي خضم تلك الأحداث، اهتم الإعلام بشقيه التقليدي والجديد بمناقشة القضايا الخاصة بتلك الفترات الانتقالية، ومحاولة إلقاء الضوء على ما غمض من الأمور

* مدرس العلاقات العامة والإعلان ، كلية الإعلام وفنون الاتصال – جامعة فاروس بالإسكندرية

المتعلقة بها. من هذا المنطلق، نعنى فى هذا البحث بدراسة الإعلام الجديد وتناوله لتلك القضايا من خلال موضوع (معالجة الإعلام الجديد لقضايا الفترات الانتقالية: دراسة استطلاعية لإنتاج VTV على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ويوتيوب)، مقسمين الفترات الانتقالية إلى ثلاثة هي: ما بعد 25 يناير، وفترة حكم محمد مرسي في الفترة الممتدة من 2012/6/30 – 2013/6/30، وما بعد 30 يونيو 2013.

و قد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، يتعلق الجزء الأول بالصياغة التصورية لموضوع البحث؛ ويتضمن إشكالية البحث، وموضوعه وأهميته، والتراث النظري الخاص به، ومشكلته، وأهدافه، وتساؤلاته، وإطاره النظري، ومفاهيمه. ويتعلق الجزء الثاني بالتصميم المنهجي للبحث. أما الجزء الثالث فيتناول أهم الموضوعات التي تناولتها صفحة VTVخلال الفترات الانتقالية الثلاثة. بالإضافة إلى الخاتمة التي تناولت النتائج العامة للبحث ودلالاتها النظرية والعملية.

أولاً – الصياغة التصورية لموضوع البحث:

1- إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في عنصرين أساسيين، يتعلق الأول بالجيل الرابع من الحروب؛ الذي تشكل وسائل الإعلام إحدى أدواته، والثاني مدى اهتمام المواطنين في أي دولة باستخدام وسائل الإعلام – خاصة الأشكال الحديثة منها – في استقاء المعلومات السياسية الخاصة بالدولة، أو للتحرك على الأرض.

و نبدأ **بحروب الجيل الرابع**، "إن ثورة، أو تمرد، أو عصيان Insurgency الجيل الرابع هي شكل من أشكال الحرب؛ وتعني تفريغ، وتدمير، أو استبدال الدولة. والدولة هي الكيان الشرعي الوحيد المسؤول عن الأمن والنظام في المجتمع، وهي أيضاً المصدر الوحيد للسيادة على كل المناطق داخلها؛ لأنها صاحبة الحق الوحيد في السلطة. ولثورات الجيل الرابع العديد من الأسباب والأهداف، بعض الثورات كبيرة وشعبية، والأخرى غامضة ومن الصعب ملاحظتها. على أية حال، فإنها جميعاً تتساوى في أنها **مدمرة لأساس الدولة الحديثة**. إن الهدف من الاستراتيجية السياسية لها هو تسهيل استحداث شروط ضرورية لإعادة تأسيس الدولة.

وتختلف ثورات حروب الجيل الرابع عن نماذج الثورات السابقة؛ في أنها لا تنتوي استبدال الحكومة القائمة، ولكن **هدفها الدولة ذاتها**. وتتميز الدولة الفاعلة بثلاث مميزات: الشرعية، والسلطة، والقوة. وتضعف الدول حول العالم نتيجة لفساد القيادة، والانهيار الاقتصادي، والصراع الاجتماعي، ويؤثر السببين الثاني والثالث في التجارة العالمية، والهجرة، والاتصالات. وكنتيجة لانهيار الدولة؛ يحول الناس ولائهم إلى كيانات أو أسباب أخرى. وكلما زاد تأثير هذا الشقاق؛ تفقد الدولة سيطرتها على العنف؛ مما يؤدي إلى وجود المزيد من الفاعلين الأساسيين مع المزيد من الاختلاف في الأهداف والأجندات. وتعتبر العديد من هذه الشقاقات قديمة في جذورها، وموجودة في وقت سيطرة الدولة، ولكنها الآن وجدت المزيد من الفرص للتحرك والقيام بفعل.

تأخذ ثورات الجيل الرابع من الحروب العديد من الأشكال التي تتضمن: المنظمات الإجرامية، وعصابات الشوارع، و**الأحزاب ذات الدوافع الدينية**، والميليشيات غير القانونية، أو **عناصر من المجتمع يريدون ببساطة أن يتحرروا من سيطرة الحكومة**. وبعض ثورات حروب الجيل الرابع مدفوعة لإحداث الفوضى من أجلها، وربما يبحث بعضها الآخر عن حماية الدولة الهلامية من حيث استطاعتها أداء دورها بحرية.

تحاول ثورات الجيل الرابع من الحروب تقويض الدولة بطرق متنوعة؛ بدءاً من إيجاد بيئة إجرامية محلية داخل المجتمع إلى الدمار الكامل للدولة. وتنظم هذه الثورات نفسها في مجموعات متعددة ربما تكون لديها أهداف عامة أو في منافسة مباشرة مع بعضها بعضاً. وربما تشكل هذه المجموعات شكلاً من أشكال التحالف أو الحرب ضد بعضها من أجل السيطرة أو التأثير. وليست هناك حدود لإمكانية توحيد الحلفاء أو المنافسين. وربما توحد هذه المجموعات قواتها أو تهاجم بعضها بعضاً في نفس الوقت طبقاً للاحتياجات اللحظية.

و تتطلب قوات الجيل الرابع من الحروب مصادر محددة مثل؛ المال، والسلاح، وغرفة عمليات، ومستوى من الدعم الشعبي. على أية حال، يعتبر المال – غالباً – من أهم أسلحة القوة في مثل هذا النوع من الحروب، وينص التعبير القديم على أن (المال هو القوة). ويمكن **لوسائل الإعلام** أيضاً أن تستخدم لتأسيس غرفة عمليات

للثوار. وربما يكون السبب الثوري أو المشكلة في وسائل الإعلام؛ هو حساسيتها السياسية الشديدة للحكومة؛ نظراً للمنافسة المفتوحة، وعدم تمتعها بالإرادة لتقوم بذلك؛ ومن ثم تكون للثورة حرية السيطرة لاستغلال هذه المشكلة كما تريد [1]".

إذن، تعتبر وسائل الإعلام أداة من أدوات حروب الجيل الرابع التي تستهدف تدمير الدول، والتي تستخدمها الأحزاب ذات الدوافع الدينية، وعناصر من المجتمع يريدون ببساطة أن يتحرروا من سيطرة الحكومة؛ لتحقيق أهدافها وأجنداتها.

و قد أكد **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي 2011** على "أن الاستخدام الرئيس لموقع فيسبوك خلال التحركات الشعبية والأحداث أوائل عام 2011 كان بغرض رفع مستوى الوعي داخل البلاد عن دوافع التحركات الحاصلة بنسبة (30.93%)، يلي ذلك إدارة الحداث وتنظيم النشطاء مجموعات أو أفراد بنسبة (29.55%)، ثم نشر المعلومات للعالم الخارجي عن التحركات والأحداث ذات الصلة بنسبة (24.05%). كما تصدرت وسائل الإعلام الاجتماعي رأس القائمة في مصادر الأخبار والمعلومات التي استخدمها الجمهور لمتابعة الأحداث التي وقعت خلال التحركات الشعبية بنسبية (94.29%) [2]".

كما أكد **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي 2013** على "أن الإعلام الاجتماعي العربي أدى دوراً تمكينياً للتأثير في الدولة والمجتمع في مصر بنسبة (46%). كما أثر على وجهة نظر المواطنين في مصر؛ حيث شعر نسبة (85%) من المواطنين بأنهم أصبحوا أكثر اتصالاً مع المجتمع من خلال أدوات التواصل الاجتماعي، كما أقرت نسبة (79%) من المواطنين بأنهم شعروا بأنهم تفهموا مجتمعهم بصورة أفضل بعد التفاعل مع المواطنين الآخرين من خلال هذه الأدوات، وأقرت نسبة (75%) بأنهم شعروا بأن مساهمتهم في المجتمع قد ازدادت من خلال استخدام هذه الأدوات[3]".

من هنا، نجد أن هناك ارتباط وثيق بين الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية واستخدام الإعلام الجديد؛ مما يجعلنا أمام مفارقة هامة تستدعي النقاش؛ وهي: على الرغم من كون الإعلام قد يكون وسيلة من وسائل تدمير الدولة في حروب الجيل الرابع، إلا أن هناك إقبال على استخدامه في الدول التي شهدت ما يسمى بالربيع

العربي؛ بمعنى حاجتنا لفهم وتمحيص دور تلك الوسائل أثناء الاحتجاجات، والمحتوى الذي تقدمه، ووجود محتوى مضاد للمحتوى الذي ينشر أفكاراً ضد الدولة.

2- موضوع البحث وأهميته:

يدور البحث حول (معالجة الإعلام الجديد لقضايا الفترات الانتقالية: دراسة استطلاعية لإنتاج VTV على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ويوتيوب). وترجع **الأهمية النظرية** للبحث إلى تركيز الدراسة على قضايا في الفترات الانتقالية التي مرت بها مصر لم يتم التركيز عليها في الدراسات السابقة. فقد اتفقت الدراسة الحالية مع غيرها من الدراسات على دور الإعلام الجديد في نشر الثقافة السياسية للشباب وتدعيم مشاركتهم السياسية غير النمطية على الأرض، وبالتركيز على مناقشة القضايا السياسية من جوانب محددة؛ كالانتخابات التشريعية والرئاسية، وسيطرة التيار الديني، إضافة إلى بعض القضايا القانونية الخاصة بالدستور، والقضايا الثقافية الخاصة بالأداء الإعلامي خلال هذه الفترات. ولكن، تميزت هذه الدراسة بسد الثغرات التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ؛ كطرح قضايا سياسية أكثر تنوعاً، وقضايا اقتصادية لم يلتفت أحد لطرحها حتى في الإطار الخبري، وقضايا ثقافية ذات علاقة بأخلاقيات تلك الفترة، علاوة على توضيح المؤامرة على مصر؛ وهو موضوع لم يتطرق الآخرين لمعالجته.

أما **الأهمية التطبيقية** للبحث فتنبع من جانبين: الأول؛ هو التقارير الخاصة بمتابعة وسائل الإعلام الجديد؛ خاصة مواقع التواصل الاجتماعي في مصر. والثاني؛ هو تأثير الصفحة محل الدراسة وإنتاجها على الجمهور المستهدف؛ من حيث قدرتها على الحشد على أرض الواقع، إضافة لوصول مضمونها وإنتاجها للإعلام التقليدي ممثلاً في القنوات الفضائية، فضلاً عن تطورها من مجرد صفحة على موقع فيسبوك إلى موقع إخباري، ثم إلى مؤسسة إعلامية.و بمتابعة **التقارير الشهرية الموجزة التي تصدرها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** بجمهورية مصر العربية، "نجد أن التقرير الصادر في شهر أكتوبر (2010) أكد على أن عدد مستخدمي الإنترنت في شهر سبتمبر (2010) قد بلغت (20.308) مليون مستخدم، وأن نسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت من المنزل قد بلغت (30.08%) [(4)]". ويحدد "التقرير الصادر

في شهر يناير (2011) عدد مستخدمي الإنترنت في شهر ديسمبر (2010) بمجمل (23.02) مليون مستخدم، ونسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت من المنزل (32.19%)[5]". كما يحدد "التقرير الصادر في شهر يناير (2012) عدد مستخدمي الإنترنت في شهر ديسمبر (2011) بمجمل (29.01) مليون مستخدم، ونسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت من المنزل (37.32%) [6]". ويؤكد "التقرير الصادر في شهر فبراير (2013) على أن عدد مستخدمي الإنترنت في شهر يناير (2013) قد بلغ (32.49) مليون مستخدم، ونسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت من المنزل (44.59%) [7]". كما يؤكد "التقرير الصادر في شهر يناير (2014) على أن عدد مستخدمي الإنترنت في شهر ديسمبر (2013) قد بلغ (38.75) مليون مستخدم، ونسبة الأسر التي لديها نفاذ للإنترنت من المنزل (50.44%) [8]".

و تشير التقارير السابقة إلى ازدياد معدل استخدام الإنترنت في مصر، وارتفاع نسبة النفاذ إليه من المنازل؛ مما ييسر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. لذا، وبالرجوع إلى **موقع أليكسا** عن "أكثر المواقع زيارة في جمهورية مصر العربية؛ نجد أن موقع فيسبوك يشغل المرتبة الأولى، بينما يشغل موقع يوتيوب المرتبة الثالثة بعد جوجل [9]".

و لمزيد من الإيضاح، نجد أن **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي 2011** قد ذكر "إن معدل النمو في عدد مستخدمي فيسبوك أثناء الاحتجاجات عام (2011) مقارنة بنفس الفترة عام (2010)؛ وخلص إلى أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر عام (2010) بلغ (12%)، ووصل إلى (29%) عام (2011) [10]".

و ذكر **تقرير نظرة على الإعلام العربي 2011 – 2015** "إن شعبية وسائل التواصل الاجتماعي في مصر استمرت بالنمو عام (2012) مقارنة مع عام (2009)؛ حيث نشط (83%) من المستخدمين على هذه المواقع عام (2012) مقابل (60%) عام (2009). بالإضافة إلى أنه أصبح (22%) من المستخدمين عام (2012) يستخدمون الشبكات الاجتماعية (4 – 5) مرات في الأسبوع، مقارنة بـ (9%) فقط عام (2009) [11]".

و قد أكد **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي 2013** "على أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر عام (2012) بلغ (12.322.980) مليون مستخدم بنسبة (24%) من إجمالي عدد السكان. وإن عدد مستخدمي فيسبوك الجدد في مصر خلال عام (2012) قد بلغ (2.931.400) مليون مستخدم [(12)]".

كما أكد **تقرير نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2014** "على أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر (16.6000.000) مليون مستخدم بنسبة (23%)؛ مما يعني إن مصر تحتكر أكبر حصة من مستخدمي فيسبوك في العالم العربي. ويبلغ عدد المستخدمين الجدد المنضمين لفيسبوك في مصر عام (2013) عدد (4.277.020) مليون مستخدم؛ وهو أيضاً أعلى حصة من المستخدمين الجدد لفيسبوك في المنطقة بزيادة تربو عن (4.2) مليون مستخدم [(13)]".

من هنا، نجد أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر هو الأعلى في المنطقة العربية، إضافة إلى تزايد مستخدمية بصفة مستمرة؛ مما يعني أهمية دراسة المحتوى الذي يقدمه هذا الموقع.

و بالنسبة لتأثير الصفحة محل الدراسة، نجد أنها قد "نجحت في حشد ما اصطلح على تسميته (بحزب الكنبة) في ميداني روكسي والعباسية؛ تحقيقاً لأهدافها في مناصرة المجلس العسكري المصري في إدارته للفترة الانتقالية الأولى بصفة خاصة، ومناصرة القوات المسلحة المصرية ككل بصفة عامة [(14)]".

و نظراً للتأثير القوي للصفحة، ووصول مضمونها للفضائيات؛ تم إغلاقها من قبل إدارة فيسبوك، والتفاصيل على لسان مؤسسها ومديرها: "السبب إنني قمت بعمل فيديو عن وائل غنيم؛ حيث أنه ظهر بعد اقتحام أمن الدولة وثيقة على الإنترنت فحواها إن وائل غنيم كان يجلس يوم 27 يناير 2011 قبل جمعة الغضب مباشرة مع شخص يهودي يدعى جاريد كوهين، وبعد خروج وائل من هذه المقابلة تم القبض عليه. وبعد ظهور الوثيقة بدأ الناس في تناقلها؛ خاصة أن كثيراً منهم كان مرتاباً في شخصية وائل غنيم. وفي نفس اليوم ظهرت وثيقة على صفحة (كلنا خالد سعيد) مكتوبة بشكل كوميدي تشبه وثائق أمن الدولة بالضبط ومكتوب فيها أي كلام مضحك؛ والهدف أن تكذب هذه الوثيقة أي وثيقة أخرى لأمن الدولة؛ فأصبحت وثيقة

وائل غنيم لا قيمة لها. فأخذت بالبحث خلف المعلومات في هذه الوثيقة من خلال الأسماء الموجودة فيها، ووصلت لموقع جاريد كوهين على تويتر وتوصلت لنشاطه السياسي، واتضح أن جاريد كان مديراً لوائل غنيم في شركة جوجل، ومؤسس منظمة AYM وهو اختصار لـ Alliance of Youth Movement؛ وهذه المنظمة عبارة عن اتحاد كل الحركات الشبابية الموجودة في العالم، وكان يعمل في الخارجية الأمريكية. وعندما توصلت لنشاط المنظمة؛ وجدت أن نشاطه مثل نشاط وائل غنيم؛ يتحدث عن الكفاح السلمي، وحرب عدم العنف، واستخدام الإنترنت، ووجدت أنه حصل على نفس الجائزة التي حصل عليها وائل غنيم عن أكثر (100) شخص غيروا في سنة كذا. وبحثت لأعرف هل تم اللقاء بينهما يوم 27 يناير؟ فوجدت أن جاريد كوهين كتب في حسابه على تويتر إنه كان موجوداً في مصر هذا اليوم، وعندما بحثت أكثر وجدت إنه كان موجوداً في مصر أثناء قطع الاتصالات، كما كان موجوداً في تونس وقت الثورة. وبالبحث والتعمق في نشاط جوجل؛ وجدت أن لها نشاط سياسي وتقوم بعمل ندوات مشتركة مع فريدوم هاوس Freedom House بيت الحرية الأمريكي؛ وهو من بين المنظمات المشبوهة؛ فشعرت أن الموضوع ليس صدفة؛ فجمعت هذه المعلومات في فيديو أسميته (وائل غنيم ووثيقة أمن الدولة)، ورفعت الفيديو على موقع يوتيوب وعندي على الصفحة، وبلغ عدد مشاهداته (25.000) مشاهدة؛ فطلبت مني قناة (مودرن سبورت) عرض الفيديو في برنامج (هنا القاهرة) تقديم الكابتن مصطفى يونس، وبعدها بدأ أناس كثر يتحدثون معي عن محتوى الفيديو، حتى من كان يعارضني من أصدقائي قالوا لي قد تكون محقاً. وفي اليوم التالي، وأثناء جلوسي على الإنترنت، كنت أخبر أعضاء الصفحة أن يشاهدوا حلقة البرنامج في الإعادة فوجدت أن الصفحة اختفت. ولو كانت الصفحة تعرضت للإبلاغ عن محتواها Report؛ كان سيأتيني تقرير من فيسبوك بإغلاق الصفحة حتى يتم التأكد من محتواها، أو لو كانت الصفحة تمت سرقتها؛ فكان سيتم سرقة البروفايل الخاص بي ولكن البروفايل موجود، وكل ما حدث إن الصفحة اختفت؛ فأنشأت صفحة جديدة أسميتها (VTV Revenge). وكان عدد أعضاء الصفحة حين إغلاقها (80.000) عضواً، والآن عدد أعضائها (157.088) عضواً [15]".

و قد تطورت الصفحة من مجرد صفحة على فيسبوك إلى "موقع إخباري يضم تقارير مصورة، وأخباراً، وروابط لصحف إلكترونية، ثم تطور الوضع إلى إنشاء مؤسسة إعلامية تحمل نفس الاسم؛ للاهتمام بأنشطة VTV، وإنتاج الأعمال الفنية التي تساعد على التوعية سواءً في السينما، أوالتليفزيون، أو على الإنترنت، وبدأنا بفيلم روائي طويل تم عرضه في دور العرض تحت اسم (الدساس)؛ وهو فيلم رعب كوميدي يشكل إسقاطاً سياسياً على الأحداث التي دارت في مصر خلال الفترات الانتقالية في الثلاث سنوات؛ وبخاصة الإسقاط السياسي على حركة 6 أبريل وجماعة الإخوان المسلمين وعلاقتهما ببعضهما بعضاً، كما تم إنتاج مجموعة من الكليبات الخاصة بأهداف المؤسسة؛ مثل كليب (علمونا في مدرستنا)؛ وهي أغنية وطنية للأطفال، وكليب (قد الدنيا)، وكليب (تعظيم سلام)، وكليب (ابن الشهيد)؛ وجميعها كليبات وطنية مهداة للقوات المسلحة عرضت في الفضائيات المختلفة[16]".

3- التراث النظري الخاص بموضوع البحث:

تم تقسيم التراث النظري الخاص بموضوع البحث إلى محورين رئيسين هما؛ دراسات تتعلق بالإعلام الجديد، ودراسات تتعلق بالفترات الانتقالية.

أ- دراسات تتعلق بالإعلام الجديد:

حظي الإعلام الجديد بقدر وافر من الدراسات العربية والأجنبية، نبدأها بالتركيز على الاهتمامات العالمية بهذا المجال، نزولاً إلى الاهتمامات العربية أو بمعنى أدق المصرية.

فلدينا دراسة **مالجورزاتا بويراز، ودانيل كاتونا، وأبارنا كريشنان (2012)**[17] "والتي تم فيها تحليل سمات الأشخاص الذين يشكلون مصادر وقاموا بإرسال أعلى (30) تغريدة وسمات الأشخاص الذي قاموا بإعادة إرسال أعلى (30) تغريدة خلال الثورة المصرية عام (2011). وبتحليل مضمون الـ (600) تغريدة وجدت الدراسة أن السمات الأساسية للمصدر تتضمن: المكان، متابعته لوسائل الإعلام، طول المدة التي تم إنشاء الحساب خلالها، عدد المتابعين بشكل إيجابي والذي يؤثر على إعادة الإرسال. كما إنه لا توجد خيارات لمحتوى المصدر؛ مثل اللغة، والقوة، والمعلومات،

أو الدعوة لاتخاذ فعل عندما يتم التنبؤ بشيء ذو مغزى عند إعادة الإرسال. كما تظل التغريدات تحمل نفس المضمون؛ مثل معارضة الحكومة. بالإضافة إلى اختلاف سمات المصدر بين المغردين ومن يقوم بإعادة إرسال تغريداتهم".

أما دراسة **سيندي فينسينت (2010)**[18] " فتهتم بدراسة تأثير الحكومات السلطوية على تشكيل المجال العام، وكيف يتم استخدام الإعلام الجديد في محاصرة تحكم الدولة في مخرجات الاتصال. حيث اكتشف المحتجين الإيرانيين عام (2009) تصوراً جديداً لنظرية المجال العام؛ وهو التنمية وتشكيل مجال عام مضاد أو مقابل تحت نظام سلطوي. ومن خلال استخدام إعلام المواطنين والإعلام البديل يمكن للمواطنين الإيرانيين محاصرة التحكم السلطوي على مخرجات الاتصال لكي يحدث حراك لجهودهم، والتعبير عن أيديولوجياتهم المعارضة، وتأسيس خطاب عام عالمي. وعن طريق تأسيس حوار معاكس لنظام الحكومة الثيوقراطية؛ أوجد المصلحون والمحتجون مجالاً عاماً مضاداً ليس فقط لمعارضة نتائج انتخابات يونيو التي أجريت على أساس الخداع والاحتيال، ولكن لانتقاد وشجب خطاب الحكومة الدينية الإيرانية على أساس إبطال شرعيتها في التعامل مع نتائج الإنتخابات. وبهدف تأسيس حرية ديمقراطية؛ مثل حرية التعبير في إيران، أوجد المصلحون الإيرانيون مجالاً عاماً مضاداً. ويمتد هذا المجال بدوره عبر العالم في جهود انتقالية من خلال استخدام الإعلام البديل المرتبط بالإنترنت. وقد قاوم هذا المجال العام النظام السلطوي في تصوراته المعتمدة على النجاح على المدى البعيد للمحتجين وقدرتهم على إسماع صوتهم. وفي نهاية اليوم، عندما عاد المحتجون لمنازلهم أكملوا كفاحهم في الليل، وهتفوا من غرفهم الخاصة الآمنة، حتى إنهم وضعوا مادتهم على موقع يوتيوب ونشروه عبر العالم. وبذلك، اكتشف المحتجون أن المجال العام من أي مكان يحدث قلقاً يتجاوز الحدود لخلق مجالات عامة انتقالية".

و تهدف دراسة **جنسون لي (2009)**[19] "إلى اقتراح رؤية لنشطاء الإنترنت، المصطلح المحوري الجديد المرتبط بوسائل الإعلام الجديدة والحركات الاجتماعية. وعلى الرغم من استطاعة الحركات الاجتماعية أن تتضمن كلاً من الفعل الجمعي السياسي المحافظ أو التقليدي والتقدمي، إلا أن هذه الدراسة ركزت على الحركات

الاجتماعية التقدمية؛ للبحث عن المشاركة العادلة للمصادر والأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ عن طريق تحدي ممثلي السلطات في أنظمة القوة الاجتماعية والثقافية. وتكشف هذه الدراسة كيف كان الإنترنت نافعاً للحركات الاجتماعية، ومناقشة مدى اختلاف نشطاء الإنترنت عن الحركات الاجتماعية التقليدية، واكتشاف الطرق التي يؤثر بها الإنترنت على نمو وتنمية، أو تدهور الحركات الاجتماعية. ومن أهم المجالات الخاصة بنشطاء الإنترنت نجد: أولاً، الحشد؛ وهدفه إيجاد المشاركين الداعمين، ونشر أجندة ذات أهداف محددة. ومن أشكاله استخدام المواقع الموجودة أو إنشاء مواقع جديدة. ثانياً، الكفاح؛ وهدفه الاعتراض أو الحراك بطريقة متاحة فقط على الإنترنت. ومن أشكاله المظاهرات الافتراضية، والسطو على المواقع. ثالثاً، إنتاج المعرفة البديلة؛ وأهدافه نشر وإنتاج أطر ثقافية معارضة، وتفكيك الهوية المعطاة وبناء هوية جمعية، ومناقشة المشكلات على المدى البعيد والقريب. ومن أشكاله؛ الإعلام البديل، والإعلام التفاعلي، وحركات الأقلية، وأشكال الاتصال عبر الإنترنت. وفي المجمل، يوفر الإنترنت منطقة نضال بحيث يمكن أن تظهر القوى المحافظة والتقدمية وتتنافس من أجل نهايتها السياسية، والمستقبل لمن؛ بمعنى إنشاء كفاح مستمر بين القوى المتعارضة. وبينما من المهم أن نلاحظ أن الإنترنت تطور بشكل أساسي عن طريق الجماعات الاجتماعية ذات السيطرة؛ مثل شركات تكنولوجيا المعلومات، والحكومات، والقوات المسلحة. ومن الضرورة أيضاً ملاحظة أن الناس يدمرون ويشوهون الاستخدامات المفترضة لتلك التكنولوجيا نحو احتياجاتهم".

ويتساءل **ديفيد فاريس (2010)**[20] في دراسته "هل يغير الإنترنت توازن القوة بين الأنظمة السلطوية وخصومها المحليين؟ توصلت نتائج دراسة الحالة للنشطاء الإلكترونيين المصريين (النشطاء الرقميين) أن للإنترنت تأثيرات مهمة على السياسات السلطوية، على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن تكون من النوع الذي تتوقعه الحسابات ذات الشعبية أو ذائعة الصيت لنشطاء الإنترنت. وقد تمت مناقشة أن ما يطلق عليه شبكات التواصل الاجتماعي يمكنها إطلاق معلومات متتابعة من خلال تأثيراتها التفاعلية مع ناتج الإعلام المستقل والمنظمين على الأرض. إنهم يفعلون ذلك

بشكل أساسي من خلال تقليل تكاليف محددة للفعل الجمعي، وقدرات النقل من طرف نخبة محددة في الشبكات الاجتماعية وعلى الإنترنت، ومن خلال محادثة نشر ديناميات المعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ومن النتائج الهامة أنه بينما تتضمن الحالات (ستيتوس) مصر، أصبحت أكثر براعة وترصداً وتصفية (فلترة) نشطاء الإنترنت، فإن برامج المحادثات SMNS جعلت من المستحيل على الدول السلطوية السيطرة على البيئة الإعلامية بالطريقة التي تقوم بها مثل هذه الأنظمة بفعلها بنفس الكيفية في الماضي. وتفسر دراسات الحالة للأحداث (المناسبات) الإعلامية في مصر بين (2006 – 2008) كيف أضعفت برامج المحادثة SMNS عمليات سيطرة وسائل الإعلام السلطوية، ولماذا كانت الصحافة المستقلة أساسية بالنسبة صناعة المزاعم وبناء المعاني المتداولة. على أية حال، إن قوة برامج المحادثة SMNS ليست قادرة على تحدي القدرة القمعية القوية الثابتة للدول، ولا حتى يمكن لبرامج المحادثة SMNS أن تحل محل العمل المضني للتنظيم الأساسي. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال دراسة حالة حركة شباب 6 أبريل التي نظمت إضراباً في 6 أبريل 2008. لذلك نستخلص نتيجة عامة، هي أنه على الرغم من أن برامج المحادثة SMNS ربما تقود إلى بيئة معلومات أكثر ثراء مع زيادة القدرة على التنظيم، إلا أن التكنولوجيا ذاتها ليست حاسمة في المخرجات أو العواقب السياسية. وأخيراً، وبدراسة استخدام الأخوان المسلمين والبهائيين للأدوات الرقمية ، نجد أن برامج المحادثة SMNS يمكن أن توفر فضاءً نقدياً عاماً، وتوجد نقاطاً منطقية مركزية للأقليات الدينية والسياسية".

و بالنسبة **للدراسات العربية**، أكدت دراسة **إسلام حجازي (2009)**[21] "على ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت بصفة عامة وموقع فيسبوك بصفة خاصة، كما توصلت إلى أن حوالي (49%) من جميع المبحوثين يؤيدون التوجهات الليبرالية في مقابل (51%) لباقي التوجهات السياسية الأخرى وذلك لدى قطاع كبير من المصريين المتواجدين على هذا الموقع الافتراضي، ورغبتهم في التغلب على معظم القيود والعقبات التي يفرضها الواقع التقليدي على حقوقهم وحرياتهم السياسية، بالإضافة إلى دعم فكرة استقلال الفرد أو الجماعة، وحماية الحريات السياسية

والمدنية، وتأييد النظم الديمقراطية البرلمانية وعمليات الإصلاح السياسي؛ وذلك من خلال ضمان احترام وصيانة الحرية والاختيار. وقد حقق هذا الموقع الافتراضي قدراً كبيراً من التواصل والتشبيك بين المجموعات الشبابية وعدد كبير من المثقفين، والأكاديميين، والسياسيين، والصحافيين المهتمين بعمليات الإصلاح والتغيير السياسي في المجتمع المصري؛ حيث وجد عدد كبير من الشخصيات العامة في هذه الوسيلة فرصة يمكن توظيفها من أجل تحقيق التعبئة والتجنيد السياسي للشباب تجاه عدد من القضايا والتوجهات السياسية".

أما دراسة **علي ليلة (2009)**[22] التي تتعلق "بتأثير الفيس بوك على الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب، ومن أهم نتائجها إن هناك عدد كبير من المجموعات التي تهتم بالقضايا السياسية تصل إلى نحو (500) مجموعة سياسية، تمارس السياسة بكل أطيافها، وتنوعاتها، وتتراوح توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ حيث يظهر فيها أصحاب الأصوات المكتومة على أرض الواقع، والتي أصبح الشباب شديد الاهتمام بها؛ خصوصاً مع وجود جبهات معارضة لوجودها في الشارع".

وهدفت دراسة **الصادق الحمامي (2009)**[23] إلى "معرفة طبيعة العلاقة بين الإعلام الكلاسيكي والجديد، وتم إيجاد مجموعة من نقاط التلاقي بين الإعلام التقليدي ممثلاً في التليفزيون والجديد بأشكاله المنوعة؛ من أهمها: إن الإعلام الجديد مجال لحفظ الذاكرة الثقافية السمعية والبصرية وإشاعتها؛ فكما تشكل الكميات الهائلة من البرامج الإخبارية، والوثائقية، والترفيهية، والدرامية، التي ينتجها التليفزيون مخزوناً ثقافياً شديد الأهمية باعتباره مكوناً من مكونات الثقافة الوطنية، وكذلك يفعل موقع يوتيوب، ويزيد عليه أنه رافد جديد للذاكرة الثقافية الجماعية في زمن أصبحت فيه لبعض الفئات الاجتماعية كالشباب علاقة متينة بتطبيقات الإعلام الجديد؛ مما ييسر تواصل الأجيال الناشئة مع الثقافة الوطنية. ثانياً: حضور التليفزيون على الوب من خلال إنشاء موقع يتم استخدامه للتعريف بالمؤسسة ومكوناتها، والإطار التنظيمي الذي ينظم عملها، والتزاماتها إزاء المجتمع. وأيضاً، استحداث خدمات؛ كالفيديو عند الطلب وإعادة العرض، التي تتماشى مع ثقافة جديدة للمشاهدة خاصة لدى الشباب.

وكذلك، استخدام موقع الوب باعتباره آلية لإدارة النقاش العام، وتعزيز مشاركة الجمهور في الفضاء العمومي، والتعددية السياسية، والتنوع الفكري".

أما دراسة **رضا أمين (2009)**[24] فكانت عن "استخدام الشباب الجامعي لموقع يوتيوب. وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب يشاهدون الموقع لرغبتهم في إمدادهم بالأخبار الهامة المصورة، واللقطات الإخبارية النادرة، يلي ذلك التسلية والترفيه، ثم التعرض لنمط إعلامي جديد ومختلف. ويتابع الشباب الموقع لزيادة المعرفة والاطلاع على أحدث التطورات العالمية، يلي ذلك الوصول للمواد التليفزيونية غير المتاحة ومشاهدتها، ثم التسلية وشغل وقت الفراغ. ويرى الشباب إن الموقع يقدم خدمات إعلامية لا تستطيع وسيلة أخرى تقديمها؛ لأنه يكتسب خصائص التليفزيون كوسيلة إعلامية تعتمد على الصوت والصورة لنقل المعلومات، ولأنه يكتسب سمة عدم التزامنية التي تتسم بها كل من الصحف الإلكترونية والتليفزيون التفاعلي؛ الذي يسمح للجمهور بالتحكم في البيئة الإعلامية، كما أن هذا النمط من الإعلام الجديد قد حول المستخدمين إلى منتجي رسائل إعلامية، وحقق لهم مفهوم الجمهور النشط بكافة أبعاده، وتخطى بهم من مرحلة الجمهور النشط إلى المرسل النشط للمضامين الإعلامية".

و ركزت دراسة **الشيماء عبد العزيز (2013)**[25] على "دور شبكة الإنترنت في تشكيل الجانب المعرفي من الثقافة السياسية، وكان من أبرز نتائجها استخدام الجمهور للمحتوى السياسي على شبكة الإنترنت؛ بالدخول إلى المواقع السياسية، ثم الاشتراك في مجموعات سياسية، ثم الدخول على مواقع التدوين للحصول على معلومات في موضوعات سياسية، وأخيراً كتابة مدونات سياسية. وكان استخدامهم فعالاً في العديد من القضايا الداخلية والتفاعلات السياسية وعلى رأسها؛ تنظيم المظاهرات، والحملات الانتخابية، والإضرابات، والمطالبة بإصلاحات سياسية، والدفاع عن الوحدة الوطنية".

و تدور دراسة **أحمد إبراهيم (2013)**[26] حول "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بالانتخابات التشريعية والرئاسية بعد 25 يناير، وتوصلت إلى أن هذه الشبكات تتوفر فيها العديد من سمات التفاعلية، واستخدمت أشكالاً مختلفة

في تقديم الموضوعات المتعلقة بالانتخابات، كما إنها طرحت العديد من القضايا المتعلقة بها، ويعتبر موقع فيس بوك هو الموقع الأول الذي يستخدمه الشباب الجامعي المصري متفوقاً على تويتر، ويستخدمونه بمعدل كثيف جداً".

و استهدفت دراسة **فتحي شمس الدين، وأسماء عبد المجيد (2014)**[27] "التعرف على العلاقة بين كثافة تعرض الشباب للمضامين السياسية التي تتضمنها صفحة (تمرد) على فيس بوك، ودوافع هذا التعرض، ودوره في التأثير على القيم السياسية الداعية لأحداث 30 يونيو، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجب بين تعرض الشباب للمحتوى السياسي في صفحة تمرد واكتساب المفاهيم، والقيم، والمشاركة السياسية في أحداث 30 يونيو 2013".

و اهتمت دراسة **مها بهنسي (2014)**[28] "ببحث العلاقة بين تعرض الجمهور للمحتوى السياسي لموقعي فيس بوك وتويتر ومدى تأثيره على مستوى الثقة السياسية لديهم. وأظهرت النتائج تفوق موقع فيس بوك كمصدر للمواد والأخبار السياسية بنسبة (91%) مقارنة بموقع تويتر بنسبة (34%). وأثبتت النتائج أن الشبكات الاجتماعية تشغل المرتبة الأولى في أهم الوسائل التي يتعرف من خلالها المستخدمون على ما يجري على الساحة السياسية من أحداث وتطورات، وفيما يتعلق بالثقة السياسية؛ اتضح نقص شعور الجمهور بالثقة السياسية؛ بمعنى عدم شعوره بالثقة تجاه الحكومة والقوى السياسية المتواجدة حالياً، كما ترتبط ارتباطاً قوياً بإقبال الأفراد على أنماط المشاركة السياسية غير التقليدية؛ مثل المظاهرات، والإضرابات، والاعتصامات المدنية، والحركات الاحتجاجية".

من خلال العرض السابق، يتضح لنا اهتمام الدراسات الأجنبية الخاصة بالإعلام الجديد بالأحداث في مصر بعد 25 يناير، واهتمامها بكيفية مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي التي تشكل جزءاً رئيساً من هذا النمط من الإعلام في تحريك الأحداث على الأرض وتشكيل الثقافة السياسية للشباب، وهو نفس مجال اهتمام الدراسات العربية؛ لذا كانت نتائجهم متشابهة إلى حد التطابق؛ وهي نجاح تلك المواقع في تغيير القيم السياسية للشباب وحشدهم على الأرض في الفعاليات السياسية غير التقليدية؛ كالمظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات، والوقفات، والاحتجاجات.

ب- دراسات تتعلق بالفترات الانتقالية:

باستعراض التراث النظري العالمي، نجد لدينا دراسة **نيلز بورمان وكريستيان جليدتش (2012)**[29] "و التي ركزت على دراسة العوامل التي تؤثر في انهيار الأنظمة الأوتوقراطية، وإمكانية استبدالها بأنظمة أوتوقراطية جديدة في مقابل الأنظمة الديمقراطية. وقد تمت مناقشة أن تكتيل جميع الدول بدون مؤسسات ديمقراطية مثل (عدم وجود ديمقراطيات) يخلف مجموعة غير متجانسة من الدول تضم أنظمة أوتوقراطية مستقرة بالتناوب مع الأنظمة الأوتوقراطية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الملابسات شديدة الاختلاف تميل إلى رعاية الأوتوقراطيات المستقرة، وخطر تغيير النظام الأتوقراطي غير الشرعي أو المخالف للقانون. وبالمثل، فأي معدل (اعتيادي) يزيد (يفوق) كيف تؤثر العوامل على وجهتي النظر هاتين (الميلين، المسارين، النزعتين) فإنها غالباً سوف تكون مضللة بشكل كبير. وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تستطيع بعض العوامل صنع نظم أوتوقراطية تميل بشكل كبير إلى الهدم أو الانهيار بصفة عامة بدون بدون تأثير منتظم عليها، فالنظم الجديدة إما أن تكون أوتوقراطية أو ديمقراطية، فإن نتائجنا تقترح بقوة إن التحول نحو الديمقراطية والتحول نحو أوتوقراطية جديدة يبدو بشكل كبير تحت ظروف محددة. وللعوامل الدولية والتجارب السابقة مع الديمقراطية تأثير كبير على كون الانتقال سيصبح ديمقراطياً. وهكذا، نستخلص أن التحول نحو الديمقراطية ليس عشوائياً بالقطع، ويتم ببساطة طبقاً لعوامل تصنع أنظمة أوتوقراطية أقل استقراراً".

و تهدف دراسة **جوليان مورنسي لافلام (2012)**[30] "إلى توضيح قرارات القوات المسلحة لدعم عمليات الإصلاح السياسي كشرط ضروري للتحول الديمقراطي في أفريقيا، كما أن هذه القرارات تتخذ طبقاً لاهتمامات الجيوش الأفريقية. وقد تم إجراء مقارنة بين بنين وتوجو كدولتين أفريقيتين. كما عرفت هذه الدراسة الميكانيزمات التي تكمن خلف قرارات القوات المسلحة لدعم أومعارضة التحولات الديمقراطية. حيث تقوم تلك القرارات الخاصة بالإصلاح السياسي على كيف سيؤثر الوضع على اهتمامات القوات المسلحة اعتماداً على طبيعة وضعها الاقتصادي، والمميزات السياسية واستقلالها عن القوى الاجتماعية، والسياسات الحكومية، وتأثير

الأنصار الأجانب، ودرجة التحكم المدني، وخطورة بعض الميول. وتوصلت الدراسة إلى أن القوات المسلحة لديها القدرة على عزل الأنظمة السلطوية عن الضغوط المحلية والدولية. والأكثر من ذلك، فإنها تشكل الفاعل الأساسي في تأسيس العديد من الأنظمة السلطوية وأيضاً بعض المنتفعين بصفة فردية وأي منظمة من أي نظام. ولا يزال للقوات المسلحة الاختيار على مر العصور لدعم مطالب الإصلاح بدلاً من النظام الذي ساعدوا في تنصيبه. وبينما ساعدت الضغوط المحلية والأجنبية على شرح لماذا أصبح اتجاه التغيير ذو أهمية، يظل هناك عامل ناقص للفهم الكامل لعملية اتخاذ القرار داخل القوات المسلحة. إن الديناميات الداخلية مثل عدم التوازن في الوصول إلى المصادر أو الاختلافات في التدريب والوظائف تفسر الاختلافات في الاتجاه داخل الضباط الجدد".

كما ترى **ياتشين جوان (2013)**[31] في دراستها "إن الدور الأساسي في الربيع العربي قامت به القوات المسلحة. ومن الملاحظ بصفة عامة أنه بينما طلبت جميع الأنظمة العربية من قواتها المسلحة مواجهة المحتجين، فإن الجيوش استجابت بشكل مختلف عبر الإقليم. الجيوش هي من وضعت القرار النهائي ولم يعد النظام قادراً على احتمال القمع طالما كان الجيش غير راضٍ عن ذلك. وفي الحالات الأربع التي لدينا، في الحالتين التونسية والمصرية تحمل القوات المسلحة صفة المؤسسية بدرجة عالية. وعلى العكس من نظام بن علي، يعتبر الجيش التونسي خالياً تقريباً من الفساد والمحاباة. إنها قوات ليس لها اهتمام بالسياسة وذات كفاءة بدرجة كبيرة، كما أنها ذات علاقة ضعيفة بالنظام. وتعتبر سمة عدم التدخل للعسكريين من أفضل السمات التي غالباً ما تدعى (أكبر الصامتين). وبالمقارنة باستمرار النظام، يبدو الجيش التونسي أكثر اهتماماً بالحفاظ على شرعيته. وبما أن العلاقة بين الجيش والنظام تعتمد غالباً بشكل كلي على علاقات مادية؛ فإن الحكومة الجديدة لن تكون ذات تأثير حقيقي على الجيش طالما أن مطالبه الاجتماعية الاقتصادية يمكن إرضاؤها إلى حد كبير. وفي هذه الحالة، فإن نظام بن علي لا يمكنه إطلاقاً تحريك القوات المسلحة؛ لأن كل القوات تريد أن تكون بعيداً عن الفوضى وتركوا النظام يدافع عن نفسه. ولذلك، فإن التنازل كان هوالخيار الأقوى لبن علي. حتى عندما رفض الجنرال راشد عمار –

حسب ما يقال – أن يصوب نيرانه تجاه المحتجين، فإن بن علي لم يقرر فعلاً قمع المحتجين، ولم تنشر القوات المسلحة قواتها بشكل فعلي. وفي الحقيقة، حتى قوات الأمن والوكالات الذكية تم تدعيمها بشكل أكبر من الجيش النظامي خلال الثورة التونسية لقمع المعارضة الداخلية. وبمقارنة النظير التونسي، فإن الجيش المصري يتسم بمستوى أعلى من الميراث وبعلاقة أقوى بنظام مبارك؛ حيث قلل إلى حد ما من تكلفة القمع. وكانت القوات المسلحة المصرية أكثر تردداً في مساندة المحتجين، وحملت اتجاهاً أكثر تناقضاً نحو القمع. وبصفة خاصة، عندما بدأ مبارك بتقديم تنازلات للشعب، فإن الجيش بدا أنه يميل بقوة نحو النظام، وطالب المحتجين بشكل متكرر أن يعودوا لبيوتهم. على أية حال، وكما ذكرنا سابقاً، طالما أن المصادر بحاجة إلى تحريك؛ فإن القوات المسلحة سوف تنتهك قاعدة القوة في نظام مبارك، وأصبح الاعتراف هو خيارها الأمثل.

وعلى النقيض، فإن عوامل القبلية، والإثنية، والطائفية، أدت دوراً محورياً في تأسيس الجيشين الليبي والسوري. فكان الجيش الليبي تحت قيادة القذافي يوصف بأنه جيش ذو ميراث عالٍ ومفتت. إن أكثر الأشخاص الحاذقين والصفوة يتحدون بشكل كلي على أساس قبلي وعلى أساس العلاقات الأسرية مع القادة الليبيين، ولا يبتعدون عن نظام القذافي. وبالمثل، فإن معظم القادة العسكريين السوريين في الوحدات علويين في الغالب ويأخذون أوامرهم بشكل مباشر من الأقارب المقربين من الأسد. وحتى في الوحدات التي يغلب عليها عدد السنة؛ فإنه قد تم بذل جهود لإخضاعهم لسيطرة العلويين. على سبيل المثال، فبينما معظم الطيارين السوريين في القوات الجوية من السنة، فإن مشكلات الإمدادات الأرضية يتم التحكم فيها بشكل كبير بواسطة العلويين. وهكذا، فإن الجيش السوري يمكن أن يتسم بميراث القوات. يتم السيطرة عليه عن طريق العلاقات الطائفية والأسرية المرتبطة بالنظام، مع التأكيد بشكل كبير على المحاباة والتمييز. وبدلاً من أن يكون الجيش السوري مؤسسة لا تهتم بالسياسة وتعنى بالشأن القومي؛ فإن الجيش السوري أحد الأدوات الرئيسة التي تضمن بها الأقلية العلوية استحواذها على النظام السياسي. ولذلك، فإنه تم خفض تكلفة القمع بشكل كبير عن طريق العلاقات غير المادية في كلا البلدين؛ فلم يتردد

القـذافي وبشـار كثيـراً عنـدما أعطـوا الأوامـر للقـوات المسـلحة لتفـتح نيرانهـا ضـد المحتجين.

مـن خـلال التحليلات السـابقة، يمكننـا فهـم شـواهد ردود فعـل الدولـة المختلفـة فـي الربيـع العربـي. فهنـاك متغيـرات هامـة مبنيـة علـى الوظيفـة، وشـكل النظـام، والاعتمـاد الدولي، والروابط بين القوات المسلحة والنظام، والتي تحدد بشكل كبير التكلفة التقريبية للتنازل والقمع".

و بالنسـبة **للدراسـات العربيـة**، نجـد لـدينا دراسـة **ميـادة عبـد الله وآخـرون (2012)**[32] "و التي توصلت إلى أن مجموعات المجتمع المدني انتقلت من مجال المجتمع المدني إلى مجال السياسة عن طريق إنشاء أحزاب سياسية والمنافسة في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، كانت الحركات الإسلامية الأكثر نجاحاً؛ لأنها استفادت من الشرعية والرؤية للأنشطة التي أجرتها في مجال المجتمع المدني. وأكثر من ذلك، ساهمت منظمات المجتمع المدني لعقود في المشكلات الأساسية التي تحتـاج الدولـة لإصـلاحها (الإصـلاحات المؤسسـية، والقانونيـة، والاجتماعيـة – الاقتصادية ....الخ). وعلى الجانب الآخر، أظهر الانفتاح والديمقراطية في المجال السياسي خطوط الانقسام السابقة، وقد حدد هذه الخطوط بين مجموعات المجتمع المدني العلمانية والإسلامية والنشطاء. وليس من الضرورة أن تستفيد المجموعات التي شاركت في الثورات الشعبية؛ وبخاصة النشطاء الشباب والنسويون، من التغيير. وبالأحرى، نجد أن المجموعات الإسلامية المتنوعة هي التي أحرزت أكبر المكاسب. وقد أضمرت معظم مجموعات المجتمع المدني استياءها ضد المجموعات الدينية؛ وبخاصة هؤلاء الذين يمثلون فروعاً للإسلام السياسي. وفوق ذلك، إن تأسيس العلاقة المثمرة بين مجال المجتمع المدني وبين أوجه مجالات الدولة المختلفة موروث من الحكم السلطوي، ولكن الدولة والمجتمع المدني لديهم أيضاً موضوعات مختلفة. وبالمثل، فالمجتمعات المدنية تؤثر في عواقب الثورات الشعبية والتي تعتمد بشكل كبير على قدرتها الداخلية للاستجابة بفاعلية للوضع الجديد. وقد سلطت الثورات العربية ضوءاً جديداً على المساعدات الأجنبية. والفاعلين الجدد المنضمين حديثاً للمجتمع المدني يتلهفون على الاستحواذ على المتطوعين والفوائد من المساعدات

التقنية. وفي نفس الوقت، يظل الفاعلون في المجتمع المدني يدورون بين التأثيرات السياسية والشرعية للمساعدات الأجنبية على بلادهم وأنشطتهم على حد سواء. وكنتيجة لذلك، وجد المتطوعون أنفسهم في منطقة مجهولة ويعيدون تقييم منظورهم المألوف للمساعدات".

و هدفت دراسة **هاني عبده (2013)**[33] إلى "دراسة الحضور الديني داخل المجال العام السياسي بالتطبيق على التحول السياسي في مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن الحضور الديني في ثورة 25 يناير تجسد في عدة مظاهر منها: الحضور التعبوي؛ من خلال استخدام المساجد في العديد من محافظات مصر في حشد المتظاهرين وانطلاق المسيرات، والحضور الرمزي؛ والذي تجسد في استخدام الشعارات الدينية، وتحديد مواعيد التظاهرات بعد أداء الصلوات، كما كان للخطب الدينية دور فاعل من خلال حث المصلين على أهمية المشاركة السياسية؛ ومنها أهمية الذهاب إلى صناديق الاقتراع والاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأيضاً الاستفتاء على مسودة مشروع الدستور الجديد. والحضور السياسي؛ الذي برز من خلال ظهور الجماعات الدينية قوة فاعلة سياسية داخل المجال العام؛ ومنها على سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي. والحضور المؤسسي؛ الذي تمثل في دور المؤسسة الدينية الرسمية؛ التي تمثلت في كل من الأزهر والكنيسة، حيث كان لهما مواقف ظاهرة وكامنة داخل المجال العام السياسي؛ وتمثلت في إصدار التصريحات والفتاوى، وصوغ الوثائق والمبادرات، وكذلك مقابلة رجال الدين عدداً من التيارات السياسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع".

أما دراسة **هناء إبراهيم (2013)**[34] "الخاصة بالصورة الذهنية لمحمد مرسي كرئيس للجمهورية لدى الشباب الجامعي، فتوصلت إلى أن المبحوثين يتبنون صورة أقرب إلي السلبية منها إلي المحايدة أو الإيجابية؛ نظراً لعدم تحقيقه للأمن والعدالة من وجهة نظرهم، وإنه لا يمثل الشعب، ويهتم بمصالح جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك سوء التخطيط، وأيضاً إنه شخص سيء وضعيف في أدائه".

و تمحورت دراسة **محمد عدوي (2013)**[35] حول علاقة الثورات العربية بالثقافة السياسية للنشء، وتوصلت إلى "أنه قد يكون من المبكر تحديد انعاكاسات

ثورات الربيع العربي على مضمون الثقافة السياسية العربية؛ نظراً لعدم اتباع هذه الثورات نهجاً تقليدياً في نشوءها وتطورها؛ حيث كان هناك اتفاق في الغايات العامة؛ والتي اقتصرت على إدانة النظام الحاكم وضرورة التخلص منه، ولكن بدأت الخلافات بعد التخلص من رؤوس النظام الحاكم؛ والتي دارت حول شكل النظام السياسي ذاته، وذلك ما بين قوى ثورية من الشباب، والليبراليين، والاشتراكيين، وكذلك إسلاميين؛ وهو ما أعطى قدرة أضافية على الاستمرار لقيم وتنظيمات كانت قائمة في ظل النظم الحاكمة فيما قبل الثورة. كما أن تراجع القيم الحاكمة لميادين وشوارع الثورات؛ مثل التسامح، والتعاطف، والجماعية، والتماسك، والاعتدال، والتوافق، لصالح قيم ما بعد الثورات متمثلة في؛ التعصب، والتمادي في التطرف، والعنف، والفردية، وإعلاء المصالح الخاصة.

كما توصلت الدراسة إلى أن النظم الحاكمة في الدول العربية – سواءً التي شهدت ثورات أو التي لم تشهد بعد – أضحت أكثر رغبة واستعداداً في الاعتراف بتغيير الثقافة السياسية للنشء والشباب في المرحلة الراهنة؛ ومن ثم تحسين سياساتها لتجنب الصدام مع تلك الفئات، وتلبية مطالبها، والحد من مشكلاتها، والعمل على توجيه تلك الثقافة العامة أو الخاصة بتلك الفئات؛ مما يقلل احتمالات الصدام مع السلطة.

و توصلت أيضاً إلى أنه لا يمكن إنكار الدور الذي قامت به وسائل الاتصال الحديثة في نشأة وتطور الثورات العربية، ودعم التواصل بين المواطنين في كل دولة أو فيما بين الدول العربية؛ حيث أدت تلك الثورات إلى تزايد الاهتمام باستخدام تلك الوسائل فيما بعد الثورات؛ وهو ما قد يجعلها المؤثر الرئيس في عمليات التنشئة السياسية؛ وبخاصة على مستوى النشء. وتجدر الإشارة في الحالة المصرية إلى انتشار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتوظيفها سياسياً؛ مما أدى إلى نمو في الوعي السياسي لدى المجتمع بشكل عام، ولكن بدرجة أكبر لدى النشء والشباب، وتنامي الاهتمام بالشأن العام، وكون لديهم قيماً سياسية إيجابية وسلبية أيضاً في جوانب مختلفة. كما نجد أن وسائل التواصل رغم تيسير التواصل فيما بين فئات المجتمع المختلفة، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى انقسامات داخل المجتمع وتعدد

الجماعات التي يقتصر التواصل على أعضائها، ويكتلون أنفسهم ضد المجموعات الأخرى، ويوجهون لها الاتهامات المختلفة، وقد يدمرون أو يخترقون مواقعهم؛ وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على قيم الوحدة والعيش المشترك في المجتمع السياسي الواحد إذا ما تزايدت تلك الحملات فيما بين الجماعات، ولا شك أن خطورة تلك التداعيات تزداد فيما بين النشء".

و هدفت دراسة **رشا مزروع (2013)**[36] "إلى التعرف على أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية (دريم 2 – الناس) للصراع بين القوى الفاعلة بشأن قضية الاستفتاء على الدستور، وكذلك التعرف على نوع الأطرالرئيسة والفرعية المستخدمة من قبل كل قناة، واتجاه معالجة القنوات للصراع بين القوى السياسية الفاعلة. وتوصلت الدراسة إلى أنه في إطار معالجة البرامج الحوارية لقضية الدراسة نلاحظ سيطرة الأطر السياسية على الأطر المقدمة، وفي إطار ذلك ساد إطار العنف والفوضى؛ حيث ولدت قناعة لدى الجميع (الثوار والمعارضة) بأن الإضرابات، والاعتصامات، والمظاهرات، والوقفات الاحتجاجية، تمثل العصا السحرية التي تمكنهم من الضغط على صناع القرار لتنفيذ مطالبهم. اعتمدت قناتي الناس ودريم 2 على الاتجاه السلبي في المعالجة؛ وهو ما يرجع إلى طبيعة الأحداث المرتبطة بقضية الدراسة؛ فقد غلبت نوعية الأخبار السلبية على تغطية القنوات الفضائية؛ فكانت الأزمات، والاعتداءات، والاعتقالات، والمواجهات الصدامية مع الشرطة، وأحداث العنف المتوالية، هو أغلب ما تقدمه القنوات الفضائية. حرصت قناتي الدراسة على الاستعانة بالأطر المحددة كأحد أهم الأطر المستخدمة لوصف قضية الاستفتاء على الدستور؛ حيث استعان القائم بالاتصال في كلا القناتين بكلمات وصفات تخدم رؤيته ووجهة نظره؛ مما ترتب عليه زيادة حالة الخلاف والعداوة بين القنوات وبين مقدمي البرامج. شغل هدف إسناد المسؤولية مقدمة أهداف الأطر المستخدمة؛ حيث سعى كل طرف إلى إلقاء المسؤولية على الطرف المعارض له، وتحميله مسؤولية تزايد العنف وتردي الأوضاع الأمنية بل واتهامه بأنه الذي يسعى إلى الفوضى وعدم الاستقرار. ولقد تنوعت طرق إسناد المسؤولية بين قناتي الدراسة، فالقنوات الإسلامية ترى أن القوى المعارضة تعمل لحساب أجندات خارجية ويتهمهم بالعمالة، في حين أن القنوات العامة ترى أن

القوى الإسلامية تسعى إلى (أخونة) أجهزة الدولة والسيطرة على جميع مرافقها، دون الالتفات إلى مطالب الشعب والقوى المعارضة. شكل تعطيل المسار الانتخابي والتحول الديمقراطي الذي تشهده مصر في هذه المرحلة أحد أهم أسباب الصراع التي حرصت قناة الناس على إظهاره والتأكيد عليه؛ وذلك من خلال انتقاد أداء القوى المعارضة، واعتبارهم فريق يسعى إلى النيل من شرعية الدولة، وفي المقابل اعتبرت قناة دريم 2 أن أهم أسباب الصراع يتمحور حول صراع جماعة الإخوان المسلمين إلى السيطرة على كل مرافق الدولة واجهزتها. شغلت الأسباب الداخلية مقدمة أنواع الصراع من حيث الأسباب بالنسبة لقناتي الدراسة، بداية من تدهور الوضع السياسي، والأمني، والاقتصادي، وزيادة حالات العنف، وعدم الاستقرار، والمظاهرات، والاحتجاجات، والاعتصامات، والإضرابات، وأحداث الشغب؛ وهو ما انعكس على معالجة القضية محل الدراسة؛ حيث اتسمت تلك المعالجة بقدر كبير من الصراع بين قناتي الدراسة. تباينت الحلول التي طرحتها قناتي الدراسة، حيث رأت قناة الناس أن الحل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة يتمثل في قبول الشرعية، واحترام الصندوق الانتخابي الذي أقر بالتعديلات الدستورية، ومحاولة التأكيد على أن القوى المعارضة تريد النيل من الشرعية الانتخابية، في حين رأت قناة دريم2 أن الانتخابات مزورة وأن الطريق الوحيد للحل هو إلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي؛ لأنه يمثل انتهاكاً مباشراً للحقوق السياسية والقانونية للمواطنين. اعتبرت قناة الناس أمريكا، وإسرائيل، والإمارات في مقدمة الدول الفاعلة في الأحداث، بل واعتبرتهم من أهم الدول المستفيدة من حالة الانقسام في المجتمع المصري، واتهمت قوى المعارضة بأنها تعمل لصالح تلك الدول. وفي المقابل لم تنكر قناة دريم 2 استفادة أمريكا وإسرائيل من الأحداث الجارية في مصر، إلا أنها قللت من نظرية المؤامرة التي يستند إليها النظام في تفسير أحداث العنف، كما إنها لم تشر إلى أي دولة عربية. وفي إطار السمات العاطفية للقوى الفاعلة، نلاحظ انقساماً واضحاً في رؤية كل منهما للآخر، فلقد سيطر الاتجاه الإيجابي نحو القوى الإسلامية من قبل قناة الناس؛ حيث دائماً ما يتم تصويرهم على أنهم المدافعين الشرعيين عن الديمقراطية، ويريدون مصلحة البلاد، ويقدمون في سبيل ذلك تضحيات كبيرة. وفي المقابل، نجد سيطرة الاتجاه الإيجابي تجاه القوى المدنية الفاعلة في قناة دريم 2؛ حيث يتم تصويرهم على

أنهم أصحاب ماضٍ في محاربة الظلم والفساد، ولهم سجل حافل بمواجهة أنظمة الحكم المستبدة، وبأنهم من الأوائل الذين أيدوا الثورة في بدايتها، وكانوا من الداعمين لها. شغل البرادعي، وحمدين صباحي، وأحمد شفيق، مقدمة الشخصيات الفاعلة في الأحداث، وقد تباينت قناتي الدراسة في السمات التي منحتها لكل منهم؛ حيث رأت قناة الناس أنهم عملاء، ويهدفون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الوطن، بينما اعتبرتهم قناة دريم 2 قوى ورموز وطنية لا يجب أن نغفل دورهم الوطني في الثورة. وفي إطارت الهيئات الفاعلة شغلت وسائل الإعلام وجبهة الإنقاذ الوطني مقدمة الهيئات الفاعلة السلبية من وجهة نظر قناة الناس، التي اتهمت القائمين عليها بأنهم يحاربون الشرعية الانتخابية، وبأنهم يمثلون فلول النظام السابق، وبأنهم يعملون لصالح أجندات خارجية هدفها إسقاط الدولة. في حين اعتبرت قناة دريم 2 أن الكنيسة ووسائل الإعلام تمثلان أبرز الهيئات والمؤسسات الفاعلة الإيجابية. جاءت الأطر القانونية في مقدمة الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها قناتي الدراسة لتدعيم وتقوية وجهة نظرها؛ حيث استعانت كل قناة بخبراء من أساتذة القانون لمناقشة وشرح مواد الاستفتاء، وتوضيح أسباب الخلاف، والعمل على حشد الرأي العام لوجهة النظر التي يطرحها البرنامج. حرصت كلتا القناتين على الجمع بين الأسلوب الخبري، والتحليلي، والتعليقي، كما جمعتا بين الاستمالات العقلية والعاطفية معاً؛ لتصميم كل قناة على الاستحواذ على عقل وعاطفة الجمهور الذي تخاطبه. حرصت قناتي الدراسة على في معالجتهما الإعلامية على الاستعانة بوجهات النظر المؤيدة للرأي الذي تطرحه، فنجد أن قناة الناس حرصت على استضافة الكثيرين ممن يؤيدون قرارات الرئيس، ويدافعون عنها، ويستغرقون في شرحها؛ في محاولة منهم لحشد أكبر عدد من المؤيدين لقرارات الرئيس، هذا بالإضافة إلى أن المداخلات التي يقوم بها البرنامج تكون مقتصرة – غالباً – على شخصيات دينية وسياسية معروفة بانتمائها للتيار الديني، في حين حرصت قناة دريم 2 في معالجتها على التنوع – إلى حد ما – في استضافة أكبر عدد ممكن من الشخصيات ذات الانتماءات المختلفة؛ وذلك في محاولة منها إلى تحقيق نوع من التوازن في عرض وجهات النظر المثارة حول القضية المطروحة، إلا أن الأغلبية كانت تصب دائماً في جانب قوى المعارضة. مال الخطاب الإعلامي لقناتي الدراسة

إلى استخدام لغة التهديد والتحدي بين الطرفين؛ وهذا ما أفرز في النهاية حالة من الحرب المشتعلة بين الطرفين. أثبتت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع القناة وبين الأطر المستخدمة، وهو ما يشير إلى أن نمط توجه القناة يُعد عاملاً هاماً ومؤثراً في نوعية الأطر المستخدمة من قبل القنوات الفضائية؛ فكل قناة عند نقلها للأحداث تنتقي الإطار الذي يتلائم ورؤية القناة التي تبثه؛ وهو مؤشر خطير يدل على تراجع الالتزام بالمعايير المهنية على حساب خدمة توجه القناة. أكدت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع القناة وبين أهداف الأطر المستخدمة؛ حيث تصدر هدف إسناد المسؤولية مقدمة الأهداف التي تم توظيفها من قبل قنوات الدراسة؛ فنلاحظ أن كل فصيل يحاول أن يبعد نفسه عن الاتهامات الموجهة له بأنه السبب في وجود حالة عدم التوافق بل وزيادة مساحة الخلاف بين التيارات الفاعلة؛ ومن ثم يسعى كل منهم إلى إسنادها للطرف الآخر.

و توصل **مجموعة من الباحثين (2013)**[37] في دراسة لهم إلى "تقاعس الإعلام عن القيام بأدوار مختلفة كان منوطاً به أن يؤديها خلال المرحلة الأولى من الاستفتاء على دستور 2013؛ والخاصة بتغطية أداء لجنة الخمسين. فثمة مشكلة مهنية وقعت فيها وسائل الإعلام؛ هي الكشف عن موقفها المؤيد أو المعارض للدستور بشكل واضح، وتوجيه الإعلاميين للمتلقين للتصويت بنعم على الدستور بشكل مباشر، وصريح، ومتكرر. وأيضاً، مصادرة وسائل الإعلام لحق الرأي العام – بمختلف طوائفه – في الاعتراض أو التحفظ على بعض مواد مسودة الدستور أو ربما على المسودة بأكملها؛ تحت تأثير الاستمالات العاطفية والربط غير المنطقي المنطوي في حد ذاته على الطعن في الوطنية والانتماء، بين قبول الاستفتاء، وبين قضايا أخلاقية واجتماعية أخرى بعيدة تماماً عن محتوى الدستور ومدى توافقه مع طموحات الرأي العام. على الجانب الآخر، تستخدم وسائل الإعلام المناهضة لما تطلق عليه (انقلاب 3 يوليو) السياسة نفسها في مصادرة حق المواطن في إبداء الرأي؛ فهذا الدستور وهذه اللجنة يفتقران للشرعية. والمشكلة الكثر خطورة، هي تقديم الإعلام للمسودة المزمع تقديمها من لجنة الخمسين على أنها دستور مصر؛ في مصادرة على الرأي العام، وتوجيه مباشر في استخدام فلسفة الأمر الواقع".

أما دراسة **خالد أبو الخير (2014)**[38] "فقارنت بين أطر المعالجة الصحافية التي وظفتها صحيفتي (الحرية والعدالة) و(التحرير) في معالجتها لأزمة الشرعية السياسية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة التحريرية لكل صحيفة وموقفها من الأزمة قد انعكس بشكل واضح على أطر تناولها للأزمة، واستراتيجيات تأطيرها للأزمة، ومصادر المعلومات التي اعتمدت عليها، وطبيعة التصورات المنسوبة للأطراف المحورية في الأزمة. حيث انطلقت صحيفة (الحرية والعدالة) من موقفها الداعم لشرعية مرسي وبقاء نظامه، على عكس صحيفة (التحرير) التي انطلقت من إبراز تأييد الشعب المصري لرحيل النظام. وقد أدت الصحيفتين دوراً في التمهيد لأحداث 30 يونيو وإن اختلفت الآليات فيما بينهما. فقد أدت صحيفة التحرير هذا الدور عبر التأكيد على فشل نظام مرسي في تلبية احتياجات المواطنين، والتأكيد على تآكل شعبيته في الشارع، والدعوة إلى الثورة على النظام والخلاص منه، ومساندة الحركات الاحتجاجية المطالبة برحيل النظام. فيما تجلت محددات دور صحيفة الحرية والعدالة في تبنيها اتجاهاً مغايراً؛ تمثل في المبالغة الشديدة بأداء نظام مرسي، بشكل حمل تناقضات بين ما تعكسه الصحيفة في خطابها، والواقع الذي يعيشه المواطن المصري من أزمات حياتيه ومشكلات؛ وهو ما ساهم في تعميق الفجوة بين النظام والمواطنين".

و قامت **أسماء علام (2014)**[39] في دراستها "بتحليل وتفسير الدور الذي تقوم به المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة مقارنة بين مجلتي (حواء) و(نصف الدنيا). وتوصلت الدراسة إلى أن مجلة نصف الدنيا اهتمت أكثر من مجلة حواء بالحقوق السياسية للمرأة المصرية، وإهدار كرامتها على يد جماعة الإخوان المسلمين، واختزال دور المرأة في الانتخابات كقوة تصويتية. ودافعت المجلتان عن حق المرأة في الترشح، والمشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة في منظمات وجمعيات غير حكومية، وتمثيل الحكومة في المستوى الأول، والمشاركة في المنظمات الدولية. واتجهت المجلتان إلى مخاطبة المجتمع المصري وإقناعه بأهمية دور المرأة الفاعل في ثورة 30 يونيو، وهو ما يترتب عليه تبعات في المرحلة القادمة.

ووظفت مجلات الدراسة آليات الحشد والتعبئة للنزول إلى ميادين مصر ضد النظام الإخواني. ولم توفق المجلتان في إبراز أهمية مشاركة المرأة في المرحلة الانتقالية. أما فيما يتعلق بوضع المرأة في دستور 2013، فقد اتجهت المجلتان إلى تقديم أدلة وشواهد تبرز أهمية دور المرأة في المرحلة المقبلة؛ وهو ما ظهر في الحضور المكثف للنساء في الاستفتاء على الدستور. وقد أثبتت الدراسة أن النظام الحاكم وثقافة المجتمع تقف وراء إنتاج خطاب المجلات النسائية المصرية في مجال الحقوق السياسية للمرأة بشكل معين؛ بما يهدف إلى تحقيق أهداف قصدية تسعى إليها تلك القوى. وقد أثر نمط الملكية الحكومية على اتجاه الخطاب؛ حيث كان هجومياً على جماعة الإخوان بعد سقوط النظام، ومتحيز للتصويت بنعم على دستور 2014؛ وبالتالي يظل خطاب المجلتين مرهوناً برؤية النظام الحاكم للحقوق السياسية للمرأة، ومجرد انعكاس للنظام المجتمعي، ولم يقم بدور الفاعل، وإنما كان مجرد رد فعل".

و تدور دراسة **نهلة عبد الكريم (2014)**[40] حول "التناول الإخباري لقضايا النفط والطاقة في البرامج الإخبارية بالفضائيات العربية، وقارنت الدراسة بين كل من قناة العربية، والـ BBC العربية، والإخبارية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى ظهور الأثر السلبي للتبعية الحكومية لقناة مصر الإخبارية في عدة أوجه منها؛ استضافة القناة لمسؤولي الحكومة سواء داخل مصر أو خارجها لتغطية القضايا العربية مقارنة بالقناتين الأخرتين واللتين غطتا مساحة أكبر للتيارات غير الحكومية وهيئات المجتمع الأخرى، وتراعي قناة مصر الإخبارية عدم تضارب التغطية الإخبارية لها على السياسة الحكومية وعلاقة مصر بالدول الأخرى. كما تعرضت قناة العربية إلى مناقشة الاستراتيجية المصرية في مجال الطاقة من خلال برنامجها (مستقبل الطاقة)، والتي أوصت من خلاله تكثيف عمليات الاستكشاف والإنتاج للبترول والغاز في مصر، ووضع برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها".

كما تسلط دراسة **سهير عبد الحليم (2014)**[41] الضوء على "التأثيرات التي أحدثتها الظروف السياسية الأخيرة التي شهدتها مصر على الأداء الصحافي لبعض الصحافيين العاملين في بعض الصحف الخاصة اليومية، وتأثير هذه الظروف على المنتج النهائي الذي يصل ليد القاريء المصري. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من

أهمها: إنه مازالت حرية الرأي والتعبير مصطلحات نظرية لا تجد لها مجالاً للتطبيق العملي على أرض الواقع؛ وظهر ذلك في القيود المتعلقة بالنشر، وسقف الحرية المسموح بعدم تجاوزه؛ خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية، وشخص وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي. كما تشغل التغطية الخبرية النسبة الأكبر في المعالجات الصحافية لشؤون المؤسسة العسكرية؛ في إشارة واضحة لحيادية التغطية، وعدم الزج بأية آراء توجه لهذه المؤسسة قد تؤثر بأي شكل على كيان ووجود الصحيفة. وأيضاً، لم تتبع الصحف مبدأ إجراءات السلامة المهنية للصحافيين العاملين داخل مؤسساتهم والذين قاموا بتغطية أحداث فض اعتصام رابعة العدوية؛ وذلك بعدم توفير أساليب الحماية الشخصية لهم، بالإضافة إلى الاستعانة بمحررين مؤقتين وغير أعضاء في نقابة الصحافيين في تغطية هذه الأحداث الخطيرة".

و هدفت دراسة **شيماء أبو عميرة (2014)**[42] إلى "رصد، وتحليل، وتوصيف، وتفسير، اتجاهات الصحافيين المصريين نحو التشريعات الصحافية خلال الفترة الانتقالية الأولى بعد 25 يناير فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات. وتشير النتائج إلى أن الصحافيين يعتقدون بأن منع حبس الصحافيين في قضايا النشر أحد أهم المواد القانونية التي تعزز حقهم في تداول المعلومات ونشرها دون قيود، وكذلك المواد الخاصة بالحفاظ على سرية المصادر. كما يتفقون على أن وزارة الدفاع تعد من أكثر الجهات التي لا يتمكنون من الحصول على معلومات منها عن بعض الموضوعات الصحافية، تليها وزارة الداخلية والمؤسسات القضائية؛ وذلك يرجع لأسباب تجعل من الحصول على معلومات خاصة بالأمن القومي، أو معلومات عسكرية، أسراراً غير محددة بتعريفات واضحة لا تحتمل اللبس؛ لذا يرون ضرورة تحديد مثل هذه المصطلحات الفضفاضة بتعريفات أو حدود واضحة عبر النصوص القانونية المختلفة التي جعلت نطاق استثناء هذه المعلومات واسعاً غير محدد. كما أجمعوا على ضرورة فرض عقوبات على كل من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات مغلوطة".

و قام **حازم حسني (د.ت)**[43] في دراسته "بمقارنة خطاب جماعة الإخوان المسلمين بعد 25 يناير 2011 بخطاب المباديء المؤسسة لفكر الجماعة – كما صاغه مرشدها المؤسس – لإثبات أن ما يبدو على السطح وكأنه تغيير أو تطور في

الخطاب ليس في حقيقته إلا إعادة تدوير لنفس الخطاب القديم، وإعادة تأكيد على استمرارية المباديء الحاكمة لفكر وعمل الجماعة على امتداد تاريخها؛ وفيما يلي سبع نقاط فقط من هذه الملامح: 1)عدم المصارحة: في حين كانت أولى كلمات مؤسس الجماعة في رسائله (المصارحة) وإن دعوة الإخوان لا يشوبها لبس أو غموض، نجد أن خطاب الجماعة بعد 11 فبراير 2011 قد صار يشوبه قدر كبير من الغموض والضبابية؛ فالجماعة التي تنادي بأن يكون القرآن دستورنا بالمعنى السياسي للكلمة، هي نفسها الجماعة التي تدخل في خصومة شرسة مع غيرها من الجماعات دفاعاً عن الدستور المدني المفترض فيه أن يصدر عن الإرادة الحرة للأمة المصرية. 2)عدم البراءة: قال حسن البنا في ثاني مبادئه إن دعوة الإخوان بريئة نزيهة، قد تسامت في نزاهتها حتى جاوزت المطامع الشخصية، واحتقرت المنافع المادية، وخلفت وراءها الأهواء والأغراض. لكن خطاب الجماعة بعد 11 فبراير أظهر وجود قدر كبير من الأهواء والأغراض السياسية، كما أظهر براجماتية تصل في بعض الأحيان إلى الميكيافيللية الصريحة، مع ما يرتبط بهذا من سعي إلى تحقيق وجاهة إعلامية، ودستورية، وبرلمانية، وزعامية؛ فالجماعة لا تكتفي بالدعوة، بل هي تسابق غيرها من الجماعات للإيحاء بأنها مركز القوة في المجتمع، حتى لقد صرح بعض قادتها بأنهم لو أرادوا الحصول على كل مقاعد مجلس الشعب لفعلوا لكنهم لا يريدون؛ وذلك لإظهار ما يحصلون عليه فعلاً وكأنه الحد الأدنى الذي ينفي شبهة السعي إلى الغنيمة السياسية. 3) خطاب المن: كان المرشد المؤسس للجماعة يرى أن الفضل والمنة لله، وأن جماعة الإخوان لا تمن على أحد بما تقدمه للناس من خير، ولكن الخطاب الإخواني بعد 11 فبراير لم يكف عن المن على المصريين بأن الجماعة هي التي قدمت التضحيات. 4) الخطاب الاستعلائي واحتكار المرجعية: حدد البنا موقف الجماعة من القوى السياسية الأخرى بعبارة صريحة واضحة تقول إن موقف الجماعة من غيرها من الجماعات أن نزنها بميزان دعوتنا فما وافقها فمرحباً به، وما خالفها فنحن براء منه، وهو موقف يتسق مع موقف الجماعة الحالي الذي عبر عنه المرشد محمد بديع حين صدم كل القوى السياسية في مصر بعد الثورة بقوله إن الجماعة تمد يدها لكل القوى السياسية كما تمد الأم يدها إلى أبنائها، فمنذ فتنة الاستفتاء وخطاب الجماعة يعزف على نغمة القوى السياسية الأخرى التي تشق الصف، وكأن موقف

الجماعة هو المرجعية الثابتة التي توحد بكلمتها الأمة، في مواجهة جماعات سياسية قد تصيب وقد تخطيء في مواقفها بمقدار اتفاقها أو اختلافها مع موقف الجماعة. 5) خطاب الأصناف الأربعة: كان البنا يرى إن الناس أحد أربعة؛ إما مؤمن بدعوة الإخوان فهو منضم للجماعة، أو متردد لم يستبن وجه الحق، أو نفعي يطلب جاهاً أو سلطاناً أو منفعة، أو متحامل على الجماعة، ولم يتغير شيء يذكر في خطاب الأصناف الأربعة الإخواني بعد الثورة. 6) خطاب المراوغة: لم يحدث تغير كبير في خطاب الجماعة منذ تأسيسها وحتى ما بعد 11 فبراير على مستوى المراوغة في الصياغة، اللهم إلا زيادة مساحة التوظيف المراوغ للمصطلحات بإضافة مصطلحات كان يأبى مؤسس الجماعة المراوغة بشأنها؛ مثل الديمقراطية والأحزاب، لكن المبدأ المؤسس لخطاب المراوغة ظل قائماً لم يتغير؛ فنجد البنا يتحدث صراحة عن أن تحرير الوطن هو مجرد خطوة أولى في طريق رفع راية الوطن الإسلامي؛ فالوطنية عند الجماعة إذن هي في حقيقتها دين لا تحكمه ولا تحده معطيات المكان والزمان؛ نفس هذا الخطاب المراوغ نراه لا يزال قائماً بعد الثورة بشأن الدولة المدنية، وبشأن الديمقراطية، وبشأن الدولة القومية التي صارت في وثيقة الأزهر دولة وطنية. 7) خطاب الوصاية بالوكالة: يؤكد خطاب جماعة الإخوان بعد ثورة 25 يناير على ضرورة احترام الإرادة الشعبية وعدم فرض الوصاية على الشعب المصري، وقد تجلى هذا الموقف في رفض أي إعلان دستوري يضع مباديء حاكمة لصياغة الدستور المصري، ورفض فكرة المباديء فوق الدستورية من الأساس، وموقف الجماعة هذا يبدو في ظاهره موقفاً مدافعاً عن حق الشعب في صياغة دستور البلاد بالإرادة الحرة غير المقيدة، لولا أن الجماعة قد تعاملت مع المادة الثانية من دستور 1971 باعتبارها مبدءاً فوق دستوري لا تجوز مناقشته على مستوى النقاش العام؛ مما يعني فرض الجماعة – وباقي التيارات المسماة بالإسلامية – نوعاً من الوصاية الكهنوتية على المستقبل السياسي للبلاد، وعلى الإرادة الحرة للشعب المصري".

تأسيساً على العرض السابق، نلاحظ أوجه تقاطع أو تنافر في نتائج الدراسات الأجنبية والعربية في تناول قضايا الفترات الانتقالية. وكان الحديث عن المؤسسة العسكرية هو نقطة التقاطع الوحيدة التي اهتمت بها الدراسات على المستويين العالمي

والعربي، فيما عدا ذلك اهتمت الدراسات العربية بالأداء الإعلامي بشكل خاص، وبسيطرة التيارات الدينية، وفكرهم، وكيفية وصولهم للسلطة، وصورة الرئيس الذي ينتمي لهم، وإسهام الإعلام الجديد في تنمية الثقافة السياسية للشباب.

4- مشكلة البحث، وأهدافه، وتساؤلاته:

تتحدد **مشكلة البحث** في إن الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام التقليدي والجديد خلال الفترات الانتقالية التي مرت بها مصر، استخدم الأساليب والأطر الإعلامية أثناء تناوله لقضايا هذه الفترات بشكل أدى إلى تشكيل الرأي العام ودفعه في اتجاهات مختلفة حملت طابعاً سلبياً – في الغالب – أفضى إلى تفاقم الأوضاع، وافتقر إلى الحيادية والمهنية.

و نحدد طبقاً لهذه المشكلة **الأهداف**، و**التساؤلات** التالية:

1- معرفة أهم القضايا التي ركزت عليها الصفحة والخاصة بكل فترة انتقالية وأهم القضايا التي أغفلتها. ونطرح هنا **تساؤلاً** مؤداه: هل ركزت الصفحة على مجموعة من القضايا المتنوعة الخاصة بالفترات الانتقالية أم اكتفت بالتركيز على القضايا السياسية فقط؛ باعتبارها القضايا ذات الغلبة في مثل تلك الفترات؟

2- معرفة أهم الأطر الإعلامية التي تم استخدامها في تشكيل الرأي العام نحو القضايا المعروضة. ونطرح هنا **تساؤلاً** مؤداه: هل تتناسب الأطر الإعلامية التي تم استخدامها في المادة الاتصالية المعروضة مع نوعية القضايا الخاصة بالفترات الانتقالية؟

3- تحديد الأسلوب الذي تمت به معالجة كل قضية من هذه القضايا. ونطرح هنا **تساؤلاً** مؤداه: هل كانت الأساليب المستخدمة في معالجة قضايا الفترات الانتقالية مناسبة لمعالجة هذا النوع من القضايا لتحقيق هدف القائم بالاتصال من التأثير على الرأي العام وتشكيله؟

4- معرفة الحلول التي تم طرحها للقضايا المعروضة. ونطرح هنا **تساؤلاً** مؤداه: هل اهتمت المادة المقدمة في الصفحة بتقديم حلول قابلة للتنفيذ على أرض الواقع أم اكتفت بعرض قضايا الفترات الانتقالية ومناقشتها فقط؟

5- الإطار النظري للبحث:

يعتمد البحث عن نظرية تشكيل الأطر الإعلامية، حيث "يعتمد تشكيل الأنساق المعرفية للمتلقين، أو الأطر الإعلامية للرسائل والنصوص على الرموز والمعاني السائدة، والتلميحات الاجتماعية Social Ques التي نعيش أسرى لها في حياتنا اليومية، وتستخدمها وسائل الإعلام لنشر الأفكار والآراء المستهدفة وتعزيزها. والإطار الإعلامي كما يعرفه جوفمان E.Goffman هو بناء محدد للتوقعات التي تستخدم لتجعل الناس أكثر إدراكاً للمواقف الاجتماعية في وقت ما. ولذلك، فإن عملية بناء الأنساق المعرفية أو الأطر الإعلامية تعتمد بداية على ماهو قائم من رموز وتلميحات، واستخدامها في تأكيد أو تعزيز المعاني الاتصالية في وسائل الإعلام. والإطار الإعلامي وإن كان يجذب الانتباه بداية إلى موضوع المحتوى الإعلامي، لكنه في النهاية يستهدف التأثير وإقناع الجمهور. ويتسم تشكيل الإطار الإعلامي للمحتوى بالسمات التالية:

1- إنه عملية تنظيم للمحتوى الإخباري قد يتفق مع القيم الإخبارية السائدة أو لا يتفق؛ حسب الهدف من العملية ذاتها.

2- لا يقف الهدف عند حدود إثارة الاهتمام بالمحتوى، ولكنه يهدف إلى الإقناع والتأثير بالدرجة الأولى.

3- لا يهدف إلى غرس أفكار أو قيم جديدة، ولكنه يقوم على الاستفادة من الأفكار والقيم الموجودة فعلاً في الواقع الاجتماعي.

4- يحاول تحقيق الاتساق بين ما يدركه الجمهور عن الواقع الاجتماعي، وما يقدمه هذا التشكيل اعتماداً على هذه المدركات.

5- يهدف تحقيق الاتساق المذكور إلى تفعيل عملية تمثيل المعلومات Information Processing في استعادة المعلومات وتفسير الرموز والمدركات الاجتماعية التي يتبناها تشكيل الأطر الإعلامية.

و يقوم القائم بالاتصال بهذه العملية على أساس الفرض القائل بأن الوقائع والأحداث ليست ذات مغزى أو معنى معين في حد ذاتها، وإنما تكتسب هذا المعنى أو المغزى متى وضعت في إطار أوسياق يتفق مع المدركات الاجتماعية، ويتسم هذا الإطار بالتنظيم والانتقاء المتعمد لبعض جوانب الحدث وإبرازه أو إغفال جوانب أخرى؛ فيحدث الاتساق بينه وبين ما يدركه الجمهور من قيم، وأفكار، وعقائد اجتماعية.

و يتم في تحليل الأطر Frame Analysis التركيز على العناصر الاتصالية الأربعة؛ وهي: القائم بالاتصال، والمحتوى، والمتلقي، والثقافة. وتعتبر الأخيرة هي السياق العام الذي تستمد منه الأطر التي يتم توظيفها؛ باعتبارها معالم ثقافية منظمة وثابتة في الواقع الاجتماعي اليومي، ونظام متكامل لتفسير الرموز الاتصالية وإدراكها خلال الحياة اليومية [44]".

6- مفاهيم البحث:

للبحث مفهومين أساسيين هما؛ الإعلام الجديد، والفترة الانتقالية. ونظراً لأن شبكات التواصل الاجتماعي؛ كفيسبوك ويوتيوب تشكل أدوات من الأدوات المتعددة للإعلام الجديد؛ فإننا سنضمنها كمفاهيم للبحث أيضاً.

أ- الإعلام الجديد New Media:

يعرف **قاموس أكسفورد** الإعلام الجديد بأنه "استخدام الاتصال الجماهيري للتكنولوجيا الرقمية؛ مثل الإنترنت، وإنه أصبح مركزاً للحلبة السياسية [45]". كما يعرفه **قاموس كمبريدج** بأنه "منتجات وخدمات توفر المعلومات أو التسلية، باستخدام الكومبيوتر أو الإنترنت، وليس بالطرق التقليدية؛ كالتليفزيون والصحف [46]".

و نعرف الإعلام الجديد إجرائياً بأنه "استخدام التكنولوجيا الرقمية لإنتاج شكل ومحتوى اتصالي جديد يسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيه المتلقين نحو قضايا الفترات الانتقالية".

ب- الفترة الانتقالية Transitional Period:

يعرف قاموس أكسفورد **الانتقال** Transition بأنه "عملية أو فترة التغيير من حالة أو ظرف إلى آخر؛ كانتقال الطلاب من برنامج لآخر، أو الانتقال إلى ديمقراطية التعددية الحزبية [47]".

و **الفترة الانتقالية** هي "تلك الفترة التي تلي سقوط النظام، إلى حين قيام دولة على أساس من الدستور الدائم؛ الذي يحدد طبيعة الدولة، ونظامها السياسي، ونسقها الإداري، ويحدد المؤسسات التابعة لها [48]".

و نعرف الفترة الانتقالية إجرائياً بأنها "تلك الفترة التي تلي تغيير نظام سياسي بآخر عقب احتجاجات شعبية حتى وإن كان يحمل نفس الفكر الأيديولوجي، مع إحداث التعديلات أو التغييرات التي يطالب بها جماهير المحتجين على الدستور، والنظام السياسي للدولة، ونسقها الإداري وكافة المناحي المعترض عليها".

جـ- الإعلام الاجتماعي Social Media:

يعرف **قاموس أكسفورد** الإعلام الاجتماعي بأنه "مواقع تستخدم تطبيقات تمكن المستخدمين من إنشاء ومشاركة مضامين، أو مشاركتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي [49]". كما يعرفه **قاموس كمبريدج** بأنه "مواقع وبرامج كومبيوتر تتيح للناس الاتصال ومشاركة المعلومات على الإنترنت باستخدام الكومبيوتر أو الهاتف النقال، وتستخدم الشركات هذه المواقع لتسويق بضائعها [50]". وتعرفه **موسوعة ويبو الإلكترونية** بأنه "مصطلح يستخدم لوصف وسائل متنوعة قائمة على الوب، وتطبيقات، وتكنولوجيات تمكن الناس من التواصل اجتماعياً مع بعضهم بعضاً عن طريق شبكة حاسوب [51]".

و نعرف الإعلام الاجتماعي إجرائياً بأنه "استخدام تقنيات شبكة الإنترنت لإنشاء مواقع للتواصل يتم من خلالها تبادل الآراء والمعلومات حول قضايا الفترات الانتقالية؛ لتكوين وجهات نظر ورأي عام حولها يتحول إلى مواقف اجتماعية وسياسية".

د- موقع فيسبوك Face Book:

تعرف **موسوعة ويبو الإلكترونية** موقع فيسبوك بأنه "اسم لموقع أو شبكة تواصل اجتماعي (SNS) Social Networking Site تربط الناس بأصدقائهم، وزملاء العمل، ومن يدرس معهم أو يعيش بالقرب منهم. ويستخدم الناس الفيسبوك ليظلوا متواصلين مع أصدقائهم، ويرفعون الصور على الموقع، ويتشاركون الروابط، ويتبادلون المعلومات. ويمكن لمستخدمي الفيسبوك رؤية الحسابات الشخصية للأصدقاء أو للأشخاص الذين يوافقون على ذلك فقط والموجودين على شبكتهم[52]".

كما تعرف **موسوعة مجلة الكومبيوتر** موقع فيسبوك بأنه "أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، والعضوية فيه مجانية، ويحقق دخلاً من الإعلانات. ويأتي اسم الموقع من السجل الذي يحوي أسماء وصور الطلاب المستجدين ليساعدهم على معرفة بعضهم بعضاً. ويستطيع أعضاء الموقع تحديد أماكن الأعضاء الآخرين في الموقع وطلب صداقتهم باستخدام خاصية البحث وإرسال دعوة لهم، أو يمكنهم دعوة الناس للانضمام إلى فيسبوك. يوفر فيسبوك رسائل دائمة، ومشاركة الصور، وبريد إلكتروني. ويوفر الموقع صفحات Time Line في الشكل الجديد أو Wall في الشكل القديم؛ وهي المكان الذي يمكن للأعضاء أن يكتبوا فيه تعليقاتهم، وحالتهم الآنية، وأماكن تواجدهم، وأيضاً رفع الصور وملفات الفيديو. كما يوفر الموقع ثلاثة أنماط للتمثيل؛ قدرة الأشخاص على إنشاء حسابات شخصية (لمحة حياة) Profile للتفاعل في اتجاهين؛ حيث يمكنهم التفاعل مع الأصدقاء. كما يمكن لأصحاب الأعمال إنشاء صفحات Pages للترويج لمنتجاتهم وعلاماتهم التجارية، ويمكن أن تسمى أيضاً بصفحة المعجبين Fan Page؛ حيث يتم قبول جميع الأعضاء كمعجبين وقبول تعليقاتهم، وتكون تلك الصفحة ذات اتجاه واحد بشكل أساسي من أصحاب الأعمال أو المسوقين إلى الجمهور. ويوفر الفيسبوك إحصاءات ديموجرافية عن الاستخدام. التمثيل الثالث في الموقع هو المجموعة Group، ويستطيع أي

مجتمع محلي من الناس إنشائها، وربما تقبل إدارتها جميع الأعضاء أوترفض طلباتهم بناءً على معايير المجموعة [53]".

و نعرف فيسبوك إجرائياً بأنه "موقع للتواصل الاجتماعي يحوي مميزات تفيد هذه الخاصية؛ لتبادل الآراء والمعلومات الخاصة بالفترة الانتقالية، ومناقشة قضاياها، وتقديم محتوى يوجه آراء المتلقين؛ من خلال إنشاء صفحات خاصة تحوي تلك المضامين بعناوين مختلفة تعبر عن اتجاهات الصفحة، وتضم عدداً من الأعضاء والمشتركين الذين يتبادلون تلك المعلومات فيما بينهم ويشاركونها مع أصدقائهم".

هـ- موقع يوتيوب You Tube:

تعرف **موسوعة ويبو الإلكترونية** موقع يوتيوب بأنه "موقع شهير لمشاركة ملفات الفيديو بالمجان؛ حيث يتمكن المستخدمون المسجلون فيه من رفع ومشاركة ملفات الفيديو، ولا تتطلب مشاهدة هذه الملفات التسجيل في الموقع [54]".

كما تعرف موسوعة مجلة الكومبيوتر الموقع بأنه "أكبر موقع لمشاركة ملفات الفيديو على الويب، ويمكن هذا الموقع أي شخص من رفع ملفات فيديو قصيرة للمشاهدة الخاصة أو العامة. ويوفر يوتيوب مكاناً لمشاركة ملفات الفيديو بين الأسرة والأصدقاء، وأيضاً يشكل معرضاً لصانعي الفيديو الهواة والمحترفين؛ فأصبح يوتيوب مكاناً لصانعي الفيديو الطموحين الذين يصنعون ملفات فيديو للتسلية، وأيضاً للخبراء من المتحدثين السياسيين. ويمكن لمستخدمي الموقع مشاهدة الملفات عبر الموقع، أو عبر المدونات. كما يوفر الموقع رمزاً يمكن تضمينه في أي صفحة لأي موقع إلكتروني لمشاهدة ملفات فيديو محددة [55]".

و نعرف يوتيوب إجرائياً بأنه "موقع لمشاركة ملفات الفيديو، ويمكن إنشاء قناة عليه لوضع ملفات فيديو الفترة الانتقالية؛ ليسهل على المتلقين متابعتها، والتعليق عليها، أو الإعجاب بها".

ثانياً – التصميم المنهجي للبحث:

يعد هذا البحث بحثاً استطلاعياً؛ يهدف إلى زيادة الألفة بالظاهرة محل الدراسة؛ عن طريق دراسة حالة مثيرة للاستبصار بشكل مركز ومتعمق؛ للتوصل إلى معلومات كافية تعين على تمييز وتفسير الخصائص الفريدة التي تميز الحالة المدروسة.

و قد وقع الاختيار على صفحة VTV كحالة مثيرة للاستبصار، وVTV "هو اختصار (Villains TV)؛ وهو اسم فريق مؤسس الصفحة عضو فيه، يقدم أفلاماً قصيرة ومسرحيات. وفيلنز بلغة المتخصصين في الفن؛ تعني الشخص الشرير في الدراما، وتم استخدامها بمعنى أن الفريق قوي خاصة في الحق وإنهم أشرار على أعداء الوطن؛ لذا تمت تسمية الصفحة بنفس الاسم وتم اختيار نفس لوجو الفريق[56]".

شكل رقم (1)

يبين شعار صفحة، وموقع، ومؤسسة VTV

شكل رقم (2)

يبين شعار صفحة، وموقع، ومؤسسة VTV الجديد

و قد "بدأت الصفحة مع بداية الهجوم على المؤسسة العسكرية بعد تخلي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن الحكم، وكانت أوائل الموضوعات التي تمت مناقشتها دور محمد البرادعي في العراق ومصر، وأحداث جمعة الغضب، ومن هم من شكلوا ائتلافات الثورة؟ وما مطالبهم؟ والهدف الوحيد للصفحة أن يفهم الجمهور المؤامرة على مصر [57]".

و على الرغم من التطورات التي لحقت بالصفحة، فإنه سيتم دراسة إنتاج VTV على فيسبوك ويوتيوب فقط؛ لاحتوائهما على ملفات فيديو ستخضع للتحليل، وتم استبعاد الموقع الإخباري الذي يشكل تطوراً للصفحة بنفس الاسم والشعار؛ لوجود المادة الفيلمية على موقع يوتيوب، كما تم استبعاد موقع تويتر؛ نظراً لطبيعته الخاصة بالتدوينات القصيرة فقط.

و الروابط الخاصة بإنتاج VTV هي:

1- صفحة على موقع فيسبوك بعنوان (Villains TV)، وتمت إعادة تسميتها بعد إغلاقها (VTV Revenge)
<https://www.facebook.com/vtvegy?fref=ts>.

2- صفحة على موقع فيسبوك بعنوان (عصابة الحارة المزنوقة)
<https://www.facebook.com/el7araelmaznoka?fref=ts>.

3- صفحة على موقع تويتر بعنوان VTV
<www.twitter.com/vtvegy>.

4- الموقع الإخباري بعنوان VTV
<http://vtv-news.com>.

5- قناة على موقع يوتيوب تحتوي على ملفات الفيديو الموجودة على صفحة موقع فيسبوك بعنوان (VTV Hany Hamdy)
<https://www.youtube.com/results?search_query=vtv+hany+hamdy&page=2>.

6- قناة على موقع يوتيوب تحتوي على ملفات الفيديو الموجودة على الموقع الإخباري بعنوان (Hany Hamdy)
<https://www.youtube.com/channel/UCMsRsYKG_blyDTt5B_dvq_Q>.

7- موقع يشبه موقع فيسبوك باللغة العربية.
<https://www.vtvegyy.com>.

و يعتمد البحث على طريقة تحليل الإطار الإعلامي لإجراء الدراسة المتعمقة للحالة محل البحث،

و تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء: البيانات الأساسية، وفئات الشكل، وفئات المضمون. واستكمالاً للإجراءات المنهجية للبحث الاستطلاعي؛ فقد تم عرض الدليل على مجموعة من الخبراء قبل تطبيقه[58]؛ لإجازته للتحليل.

و قد تم تقسيم ملفات الفيديو المزمع تحليلها والتي تم إنتاجها على مدار ثلاث سنوات على ثلاث فترات انتقالية، هي: فترة ما بعد 25 يناير، وفترة حكم محمد مرسي والممتدة من 30-6-2012 حتى 30-6-2013، وفترة ما بعد 30 يونيو 2013. وتتكون **عينة التحليل** من (121) ملف فيديو؛ بواقع (63) فيديو في الفترة الانتقالية الأولى، و(51) فيديو في الفترة الانتقالية الثانية، و(7) ملفات فيديو في الفترة الانتقالية الثالثة.

ثالثاً – أهم الموضوعات التي تناولتها صفحة VTV خلال الفترات الانتقالية الثلاثة:

يمكننا تحديد مجموعة القضايا الخاصة بالفترات الانتقالية التي مرت بها مصر من 2011 – 2014، من خلال الرجوع إلى مجموعة من الدراسات والمقالات الخاصة بهذا الشأن والمتوفرة على موقع **(معهد الربيع العربي)** على شبكة الإنترنت على رابط<www.arabsi.org >، أو على صفحة المعهد على موقع فيسبوك تحت عنوان **(معهد الربيع العربي لموارد ودراسات المرحلة الانتقالية)** على رابط:

<https://www.facebook.com/ArabSpringInstitute?fref=ts>.

من هنا، يمكننا تصنيف قضايا الفترات الانتقالية وفقاً للتصنيف التقليدي القائم على نوع القضية على النحو التالي:

1- القضايا السياسية:

- الخوف من عودة النظم الاستبدادية.
- الصراع بين النظم القديمة والجديدة.

- الصراع بين عناصر الثوار المدنية والدينية.
- ارتباك أداء السلطات الانتقالية مدنية أو عسكرية.
- استغراق الفترات الانتقالية مدداً طويلة؛ بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة.
- الصراعات السياسية العنيفة على السلطة والدولة؛ حيث تسعى كافة القوى السياسية إلى إثبات وجودها وحجز حصتها في النظام الجديد؛ ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية، وإنما الاستمرار في الحشد الثوري أيضاً، بل وأعمال العنف أحياناً؛ والتي ربما يؤدي التمادي فيها إلى إجهاض الثورات ذاتها.
- الاستقطاب الشديد في المجتمع والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية.
- مشكلة رفض خضوع قطاع كبير من الثوار لأي سلطة من الأساس.
- طبيعة العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية؛ حيث يعتقد البعض أن الثورة غاية أو حالة دائمة لا حدود لها؛ فتسقط النظام، ثم الدولة، ثم تقيم على أنقاضها دولة الثورة التي تدعي تطهير نفسها من النظام القديم والبشر والقدامى؛ بحيث لا يعرف أحد منهم أين يتوقف.
- نجاح بعض القوى السياسية أو المجتمعية في التحالف وتحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها؛ معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية.
- آليات التداول السلمي للسلطة.
- المصالحة الوطنية بين الفصائل المختلفة سياسياً.

2- القضايا القانونية:

- المشكلات التي تخلقها عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية، والقوى المدنية، والأوضاع المتصورة للجيوش في نظم ما بعد الثورات العربية.
- التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد بكل مؤسساته؛ التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والأمنية.
- السلبيات المزمنة التي تخلفها النظم السابقة في كل مؤسسات الدولة الحيوية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وإدارياً؛ مما قد يعجز الفكر الانتقالي عن مواجهتها.
- التخبط في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية؛ خاصة مع تحولها إلى تدخلات في دول الثورة.
- حدوث تضارب بين المطالب العاجلة للفئات المجتمعية المختلفة، واختلاف بين القوى السياسية حول شكل النظام الجديد، والإجراءات التي يتطلبها.

3- القضايا العسكرية:

- دفع المؤسسة العسكرية للقيام بدور الوصي السياسي وقبولها لهذا الدور.
- العلاقة بين المدنيين والعسكريين، والاعتقاد بأن الفريق الثاني يملك من القوة ما يمكنه من السيطرة على السلطة.

4- القضايا الثقافية:

- شكل التعليم وملامح الثقافة في مراحل ما بعد الثورات.
- الخلخلة القيمية على المستوى الثقافي – الاجتماعي.

5- القضايا الإعلامية:

- فوضى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لشن الحروب النفسية؛ كبث الشائعات المضرة بالمصالح القومية؛ كدعوات شل أجهزة الدولة ومرافقها الحيوية.

- الاستخدام السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي؛ كاستخدامها كأداة للجريمة، والتحريض على العنف، أو بث قيم وأفكار دخيلة على المجتمع المصري.
- فقدان المهنية الإعلامية واختراق مواثيق الشرف الإعلامية.

6- القضايا الاقتصادية:

- شكل الاقتصاد الذي سيتم تبنيه أو اتباعه في مراحل ما بعد الثورات.
- الاحتياجات والمطالب الفئوية في حالة تواجه فيها الدولة تقلص في الموارد.
- إحداث تغيير في سياسة رأس المال العليا في الاقتصاد.

7- القضايا الاجتماعية:

- الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، ومنظمات حقوق الإنسان.

8- القضايا الأمنية:

- انتشار الفوضى.
- معضلة الأمن وإعادة هيكلة وبناء المؤسسات الأمنية.
- الاتهامات الموجهة للشرطة العسكرية في أحداث العنف المختلفة.
- أحداث العنف الطائفي، والقتل على خلفية الهوية الدينية.
- مشكلات العدالة الانتقالية، والمحاكمات، والقوانين، والإجراءات العسكرية.
- الفراغ الأمني في المحافظات الحدودية؛ خاصة شبه جزيرة سيناء.
- إعادة صياغة مفهوم الأمن.
- التقصير في التدابير الأمنية وأثرها على الاقتصاد والمواطن.
- علاقة الأجهزة الأمنية كمباحث أمن الدولة بالأمن السياسي.

و بتحليل الإطار الإعلامي لإنتاج VTV على مدار الفترات الانتقالية الثلاثة، يمكننا تحديد أهم القضايا التي تم تناولها في كل فترة انتقالية، وكيفية معالجتها.

1- الفترة الانتقالية الأولى: بعد 25 يناير 2011:

شكلت **القضايا السياسية** الجانب الأكبر من اهتمام القائم بالاتصال في هذه الفترة، خاصة مع بداية الصفحة عقب تخلي[59] الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن السلطة نتيجة احتجاجات 25 يناير 2011 [60] وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد في هذه الفترة؛ مما أجج أشكالاً متعددة من الصراعات المتعلقة بهذا النوع من القضايا؛ نتيجة لمحاولة تغيير النظام في الدولة.

و كانت أهم القضايا السياسية المطروحة، **الخوف من عودة نظام الرئيس الأسبق مبارك** مرة أخرى؛ حيث طرح القائم بالاتصال في الصفحة مناداة بعض النشطاء السياسيين ومنهم نوارة نجم بوجوب التوجه إلى شرم الشيخ بإحضار 40 أتوبيساً من كل محافظات مصر لأن الرئيس يحكم من هناك، وأيضاً ما صرحت به الناشطة السياسية أسماء محفوظ بأنه ما زالت هناك لجنة إلكترونية للحزب الوطني تقوم بعمل فتنة بين المواطنين على شبكة الإنترنت؛ في إشارة منها لوجود معترضين على أحداث يناير برمتها وتسميتها ثورة، وادعت كذلك بأن أمن الدولة يراقب مكالمات حركة 6 أبريل الهاتفية.

و شغلت قضية **محاولة القوى السياسية فرض سيطرتها والاستمرار في الحشد الثوري وأعمال العنف** حيزاً كبيراً في القضايا السياسية التي تم تناولها؛ حيث أظهر القائم بالاتصال خداع القوى السياسية وائتلافات شباب الثورة للمواطنين بإعلان بعض المطالب، وعند الحشد يقومون برفع مطالب أخرى قد لا يوافق عليها من شاركهم في مليونياتهم المتكررة. بالإضافة إلى محاولات أسماء محفوظ المتكررة للحشد بشتى الصور حتى تنجح الثورة بالاستمرار في الضغط على المجلس العسكري لتحقيق مطالب القوى السياسية. ولم تكتف القوى السياسية بفرض سيطرتها عن طريق الحشد فقط، ولكنها استطاعت عن طريق حكومة الدكتور عصام شرف الحصول على مكاتب لهم في رئاسة الوزراء، والجامعات، والتليفزيون المصري؛ حتى يحكموا سيطرتهم على الدولة ويفرضوا آرائهم الثورية بحجة تمكين الشباب الثوري.

و أشار القائم بالاتصال إلى قضية هامة؛ وهي **طبيعة العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية؛** حيث **يعتقد البعض أن الثورة غاية أو حالة دائمة لا حدود لها؛ فتسقط النظام، ثم الدولة، ثم تقيم على أنقاضها دولة الثورة التي تدعي تطهير نفسها من النظام القديم والبشر القدامى؛ بحيث لا يعرف أحد منهم أين يتوقف.** وهو ما تم التاكيد عليه من خلال توضيح أفكار حركة الاشتراكيين الثوريين[61] في الفيديو الشهير لحسام الحملاوي الذي أكد على وجوب تفكيك الجيش على أسس طبقية حتى تنهار الدولة لبناء دولة جديدة على أنقاضها. ويشاركه في هذا الفكر صفحة كلنا خالد سعيد وحركة 6 أبريل؛ حيث عرض كتاب (الكفاح السلمي) الذي تدربوا عليه في صربيا لهدم مؤسسات الدولة وإسقاطها. وكذلك ما فعلته أسماء محفوظ من دعواتها للحشد لإسقاط المجلس العسكري وتبني مبدأ إن المجلس شيء منفصل عن الجيش، وإن المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي عنان منفصلون عن المجلس. بالإضافة إلى تحريض العقيد عمر عفيفي للمواطنين على احتلال المنشآت الحيوية حتى رحيل المجلس. علاوة على ما يقوم به الناشط السياسي علاء عبد الفتاح من التحريض على مؤسسات الدولة من الشرطة، والجيش، والقضاء ورغبته في هدمهم؛ حتى يسيطر الثوار ويحققوا مطالبهم. ونضيف لذلك، محاولة القائم بالاتصال توعية الجماهير بضرورة إجراء استفتاء شعبي على مطالب القوى السياسية التي لا يتوقفون عنها في مليونياتهم المتكررة والتي تحظى برفض كبير ممكن اصطلح على تسميتهم (حزب الكنبة)؛ لتعارضها مع تطلعاتهم لوطنهم وسقف المطالب التي يرونها مقبولة.

و القضية الهامة الأخرى، هي **مشكلة رفض خضوع قطاع كبير من الثوار لأي سلطة من الأساس،** فتحشد القوى السياسية وائتلافات شباب الثورة لثورة الغضب الثانية، ومحاولتهم الاعتصام عند وزارة الدفاع أو اقتحامها؛ وخاصة اتصالات نوارة نجم وأسماء محفوظ بقناة الجزيرة.

و قد أخذ القائم بالاتصال على عاتقة مهمة **توضيح أفكار وتصرفات النشطاء السياسيين والحركات السياسية التي ينتمون اليها،** وأكد بصفة خاصة على أفكار حركة 6 أبريل ونشطائها[62]. وقد تساءل عن كيف تخدم الصدفة حركة 6 أبريل؛

كاشتراكهم في حرق مقار أمن الدولة وادعائهم أنهم رؤا دخاناً يتصاعد منها بالصدفة فدخلوا فيها، ومحاولتهم الحثيثة لتسفيه الدولة وكسر هيبتها عن طريق كسر الحاجز النفسي بين المواطنين ومؤسساتها – طبقاً لتدريباتهم في صربيا – تزامناً مع فيديوهات لضباط جيش مفصولين يقيمون بالخارج ويحرضون على الدولة المصرية، وتزامناً مع وجود فيديوهات لطلاب الكليات العسكرية على موقع يوتيوب يقومون بتصرفات هزلية. أيضاً، عرض لشرح اللواء حسن الروينى لمحتويات كتاب (الكفاح السلمي) الذي تدرب عليه أفراد الحركة في صربيا. هذا بالنسبة للحركة بصفة عامة، وبالنسبة للنشطاء الذين ينتمون إليها، كان على رأسهم أسماء محفوظ والتي تم انتقاد أفكارها التحريضية، وأسلوبها غير الأخلاقي في الحديث عن أعضاء المجلس العسكري.

و كان مايكل نبيل هو الناشط التالي الذي كان قد انضم حديثاً للحركة، وتم عرض أفكاره من أنه ملحد ومؤيد لإسرائيل، وأيضاً تسجيله لفيديو ورفعه على شبكة يوتيوب موجه إلى إسرائيل؛ بهدف التعاون مع مصر بعد الثورة، تلا ذلك اتصال مباشر عن طريق شبكة الإنترنت مع التليفزيون الإسرائيلي، بالإضافة لرفضه للتجنيد الإجباري في الجيش المصري. وحظي علاء عبد الفتاح بنصيب وافر من الانتقاد؛ حيث تم استعراض صفحته الشخصية وتوضيح أفكاره بأنه لا توجد لديه ديانة، ومؤمن بالفوضى، فضلاً عن تهنئته لأصدقائه في أمريكا على إقرار قانون يبيح زواج الشواذ، بالإضافة إلى وجود صور حميمة له مع زوجته، وصور له أثناء تناوله الخمور مع أصدقائه، ومحاولاته الحثيثة لتسفيه القضاء المصري وإسقاط المجلس العسكري. وهناك أيضاً الناشط وائل عباس، حيث تم استعراض صفحته الشخصية، وآرائه وفيديوهاته؛ وبالمثل كتب في خانة الديانة أكيد في حد فوق، وصوره في مناسبات مختلفة وخلفه نجمة داود، ودفاعه عن مايكل نبيل، وتحريضه ضد المجلس العسكري. وتم عرض أفكار الناشط أحمد بدوي وتطاوله على الله في خانة الديانه، إضافة إلى صوره في أسبانيا مع إسراء عبد الفتاح وباسم سمير أثناء تلقي تدريبات مع مجموعة من النشطاء. علاوة على كريم عامر وعلياء المهدي التي صورت نفسها عارية تماماً.

كما تم توضيح كذب النشطاء أعضاء الحركة بخصوص تدريباتهم في الدول الأجنبية على يد منظمة فريدوم هاوس وغيرها من المنظمات وتلقيهم تمويلاً نظير قيامهم بتنفيذ مهام محددة؛ عن طريق عرض فيديوهات لهم وهم يشرحون بأنفسهم التدريبات التي تلقوها؛ وذلك على لسان كل من أسماء محفوظ، ومحمد عادل، ومصطفى النجار. هذا بالإضافة إلى انتقاد أحمد حرارة وتوضيح إنه يستطع الرؤية وليس كفيفاً كما يدعي.

و لكن النصيب الأكبر من الانتقاد كان للدكتور محمد البرادعي، من حيث رفضه للتعديلات الدستورية التي تم إجراؤها في 19 مارس 2012 ورغبته في تكوين مجلس رئاسي مدني، وإن أمريكا كانت تبيت النية لغزو العراق بغض النظر عن وجود أسلحة نووية لتجعلها واحة للديمقراطية، وإنه يرفض أن يكون رئيساً للوزراء ولكنه سيرشح نفسه لرئاسة الجمهورية. أيضاً انتقد القائم بالاتصال أدلة براءة البرادعي من غزو العراق بسوق الحجج والبراهين الخاصة بذلك وتفنيد ادعاءاته، علاوة على إجراء مجموعة من الحوارات مع الدكتور يسري أبو شادي كبير مهندسي المفاعلات النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أوضح أموراً عدة تتعلق بالبرادعي وأفكاره؛ منها التقرير الذي كتبه وأسهم في غزو العراق، والتقرير الذي كتبه ضد مصر، وحقيقة مطالبته بدستور ألماني، والتي انتهت بتقديمه بلاغاً للنائب العام ضده مدعماً بالوثائق المطلوبة. بالإضافة إلى تسريب لمكالمة تليفونية للبرادعي – عرضها الدكتور عبد الرحيم علي في برنامجه الصندوق الأسود بعد ذلك بسنتين – يسب فيها الشعب المصري وينعته بالشعب الملوث عقلياً، كما يسب أعضاء التيار الإسلامي، والنخبة المصرية؛ كجورج اسحاق، وممدوح حمزة، وسليم العوا، وطارق البشري، والإعلامية منى الشاذلي، واللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري.

و حظي وائل غنيم أيضاً بتركيز من القائم بالاتصال، انتهى إلى إغلاق صفحة VTV على فيسبوك، ووضح فيه علاقته بمدير الأفكار في جوجل، وزيارته له في مصر، وإسهام ذلك في الترتيب لأحداث 25 يناير.

كما تم التركيز على قضية **الاستقطاب الشديد في المجتمع والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة،**

والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية. وتجلت هذه القضية في بروز الدعوات لاحتشاد حزب الكنبة في ميداني روكسي والعباسية في أكثر من جمعة؛ نظراً لانتشار سياسة الصوت العالي وعدم الالتفات لرغبات الشعب؛ بتركيز الإعلام على ميدان التحرير ومطالب من يتواجدون فيه من النشطاء والقوى السياسية المختلفة، حتى بدأت وسائل الإعلام في نقل فعاليات ميداني روكسي العباسية؛ وظهر ما اصطلح عليه إعلامياً (بحرب الميادين)؛ وبدأت برامج التوك شو في استضافة شباب من التحرير وروكسي لعرض وجهات نظرهم المتعارضة.

و من القضايا الهامة أيضاً التي تم تناولها، **ربط ما حدث في 25 يناير ببروتوكولات حكماء صهيون،** وكيف إن ما حدث يعتبر مؤامرة على مصر يتم تنفيذها بدقة؛ كالدعوة لوجود مجلس رئاسي مدني، وصياغة الدستور أولاً، والاعتماد على مدح النشطاء، وحشد الشعوب، وإذكاء روح السخط على الدولة، وتدبير الانقلابات السياسية.

و انتهت القضايا السياسية لهذه الفترة بمناقشة **آليات التداول السلمي للسلطة؛** حيث تم التعرض للفرق بين مرشحين **لانتخابات الرئاسة عام 2012** هما؛ الفريق دكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق والدكتور محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين، وبيان ما ينتظر مصر على يد الجماعة نتيجة لمنهجها الأيديولوجي.

حظيت جميع القضايا الأخرى في هذه الفترة باهتمام يقل كثيراً عن القضايا السياسية ولكن لم يتم إغفالها تماماً، فتمت مناقشة **القضايا الإعلامية**، وأهمها **فقدان المهنية الإعلامية واختراق مواثيق الشرف الإعلامية؛** حيث تم انتقاد بلال فضل في اعتراضه على بروتوكولات حكماء صهيون وأنها وهم تم دسه على اليهود، وتم تفنيد مزاعمه بالحجج والبراهين. كما تم انتقاد كل من بلال فضل، ومنى الشاذلي، وخيري رمضان، وإبراهيم عيسى، في سخريتهم وتسفيههم من موضوع الجاسوس الإسرائيلي إيلان جرابيل وإنه مجرد تشويه للثورة، والذي اتضح لاحقاً أنه جاسوس بالفعل. كما تم انتقاد موقف أحمد المسلماني من حركة 6 أبريل وبأنها حركة وطنية شريفة لم تتلق تدريبات في الخارج، والذي اتضح عدم سلامة موقفها بالفعل. كما تم عرض جزء من

وقفة العباسية؛ والتي قام فيها المحتشدون بضرب بوستر كبير عليه صور الإعلاميين المصريين بالأحذية مع عبارة إعلام التخريب كفوا أيديكم عن مصر.

و تمت مناقشة **القضايا القانونية**، والتي من أهمها **المشكلات التي تخلقها عملية صياغة الدساتير**، وفيه يعترض المخرج عمرو سلامة على الإعلان الدستوري 2011، وعلى مواد فيه؛ مثل عدم السماح للترشح للرئاسة لمزدوجي الجنسية، أو يحمل أحد والديهم جنسية أجنبية، وإنه يجب أن يكون رئيس المحكمة الدستورية رئيساً للجمهورية، ويقارن بين من صوتوا بنعم للتعديلات الدستورية ومن صوتوا بلا، وإن كتلة من قالوا لا أكثر ثقلاً وأهمية على قلة عددهم؛ لأن فيهم مرشحين للرئاسة ونشطاء سياسيين كالبرادعي وعمرو حمزاوي. وهذا رأي يتبناه كل النشطاء وصفحات كلنا خالد سعيد وائتلاف 25 يناير وصفحة أسماء محفوظ.

كما تم الاهتمام **بالقضايا العسكرية**؛ متمثلة في **العلاقة بين المدنيين والعسكريين، والاعتقاد بأن الفريق الثاني يملك من القوة ما يمكنه من السيطرة على السلطة**. ونجد ذلك في محاولات نوارة نجم، وأسماء محفوظ، وعلاء عبد الفتاح اقتحام وزارة الدفاع، وهجوم علاء عبد الفتاح ووائل عباس على القضاء العسكري لمحاكمته لمايكل نبيل أمام محكمة عسكرية وإيداعه السجن الحربي، وأيضاً تحريض حسام الحملاوي عضو الاشتراكيين الثوريين ضد القوات المسلحة لكسر الجيش والوصول إلى السلطة؛ لأنه القلب الصلب للدولة. وتم الرد على شعار يسقط حكم العسكر الذي تم ترديده بين الشباب والأطفال بأغنية وطنية للأطفال تبث فيهم روح الانتماء والوطنية والرغبة في الالتحاق بالجيش لخدمة الوطن، منتهية بإمساك الأطفال بأيدي بعضهم بعضاً ورفعها على هيئة قبضة رداً على شعار حركة 6 أبريل [63].

و تمت مناقشة ثلاثة **قضايا ثقافية**، تتمثل في **الخلخلة القيمية على المستوى الثقافي – الاجتماعي**. تتعلق الأولى باعتذار مجموعة من الشباب المصري للشعب التونسي عن نزول جمهور الزمالك للملعب وقيامهم بالتكسير والتخريب أثناء مباراة كرة القدم مع الفريق التونسي فيما اشتهر على تسميته الراجل أبو جلابية الذي بدأ بالنزول إلى أرض الملعب، وتتعلق الثانية بتجاوزات النشطاء السياسيين الأخلاقية،

وتطاولهم على أعضاء المجلس العسكري بطريقة غير لائقة، أما الثالثة فتتعلق بالناشط أحمد حرارة وكذبه بشأن كف بصره.

كما تمت مناقشة **قضيتين اجتماعيتين** تتقاطع إحداهما مع قضية سياسية، تتعلق الأولى بالادخار وأهميته في حياة الإنسان ولكن بطريقة ساخرة تستفز المواطنين؛ حيث يرفع إعلان شعاراً شبيهاً بشعار الحزب الوطني المنحل، ووجوب التوفير بتدخين سيجارة واحدة بين جميع الأصدقاء؛ بمعنى مطالبة محدودي الدخل بالاقتصاد. وتتعلق القضية الثانية بمشكلات المرور، والمخالفات المرورية؛ كالسير عكس الاتجاه، وعدم ربط حزام الأمان، وتصرفات سائقي الميكروباص.

أما **القضية الاقتصادية** التي تمت مناقشتها؛ فهي دعوة الفنان عمرو مصطفى للعمل والتخلي عن الاستجابة للمليونيات التي يدعو إليها القوى السياسية.

و بالمثل تمت مناقشة **قضية أمنية** هامة؛ وهي **انتشار الفوضى**؛ كدعوة عمر عفيفي لاحتلال المنشآت الحيوية والسيطرة عليها، والاستمرار في المظاهرات وإنهاك قوات الأمن، ودعوة أسماء محفوظ لاستمرار الحشد المليوني حتى تحقيق مطالب القوى السياسية، ودعوة نوارة نجم للسفر لشرم الشيخ، ومساندتها للمراهقين أثناء اقتحام السفارة الإسرائيلية، وعدم رضاها عن المحاكمات الخاصة برموز النظام السابق.

و قد تم تقديم معظم تلك القضايا في ملفات فيديو **مدتها الزمنية** متوسطة (من 3 – 5 دقائق)، ثم طويلة (من 10 – أكثر من 30 دقيقة)، وعدد قليل من ملفات الفيديو قصيرة المدة الزمنية (أقل من دقيقتين)، وتم رفعها على موقع يوتيوب في الفترة الزمنية من 21 فبراير 2011 وحتى 11 يونيو 2012، مع مراعاة أن هذه التواريخ تعتمد على إعادة رفع هذه الملفات عقب إغلاق الصفحة بعد رفع فيديو (وائل غنيم ووثيقة أمن الدولة).

و كانت معظم ملفات الفيديو لا تحمل **قالباً إعلامياً** محدداً؛ أي أنها تشكل خليطاً من الحديث المباشر، واللوحات المكتوبة، والدراما، ومقاطع من فيديوهات وبرامج؛ وهي طريقة متبعة في الفيديوهات المرفوعة على الإنترنت في الصفحات على موقع فيسبوك أو القنوات على موقع يوتيوب. وكان جزء منها يتخذ قالب

الحديث المباشر[64] بشرح القائم بالاتصال للموضوعات التي يتناولها للجمهور مباشرة، كما اتخذ جزء آخر قالب البرنامج الحواري[65] خاصة في الحلقات التي أُجريت مع الدكتور يسري أبو شادي، وبعد ذلك وبشكل أقل قوالب متنوعة **كالتقارير الإخبارية المصورة**[66]، و**تحقيق**[67]، و**برنامج درامي**، و**أغنيات** مصورة، و**إعلانين**[68] أحدهما اجتماعي والآخر سياسي، و**مكالمة مسربة** للبرادعي.

و قد غلب تقديم المادة الفيلمية على **أسلوب تقديم المحتوى في ملفات الفيديو**؛ لاعتماد القائم بالاتصال على لقطات متنوعة للنشطاء؛ سواءً التي تحدثوا فيها للمواطنين بأنفسهم، أو لقاءاتهم التليفزيونية، أو وقفاتهم وأعمالهم التخريبية، أو تدريباتهم في الدول المختلفة، وتقديم المحتوى بأسلوب الحديث المباشر بين القائم بالاتصال والجمهور أو بإجراء حوار مع شخصية ذات تأثير كرئيس قسم المفاعلات النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى أساليب متفرقة كاتصال تليفوني، أو التحدث مع خبراء، أو استخدام الأسلوب الدرامي في الإعلانات، أو الأغنية، أوتداخل بعض الأساليب معاً.

و تعتبر **الصور** من أهم **عناصر الإبراز** المستخدمة بشكل كبير في ملفات الفيديو؛ لأنها توضح مواقف مختلفة للنشطاء السياسيين، أو الأحداث التي يتم مناقشتها، إضافة **للقطات المقتطعة من البرامج**، و**الفيديوهات**، واستخدام **العناوين المكتوبة**؛ للفت انتباه المتلقي لمعلومات معينة، أودعوته للتركيز على جزء من الفيديو، أو طرح تساؤل ما، علاوة على استخدام **المؤثرات الصوتية**. وقد تم استخدام مجموعة من عناصر الإبراز بصورة ضئيلة؛ **كالموسيقا** في الأغنيات، أو **الجرافيك**، أو**اللقطات الدرامية**، أو **شخصيات محددة**. ولم يتم استخدام أي عنصر إبراز في عدد محدود من ملفات الفيديو.

و بالبحث في **أطر عرض القضايا**، يتفوق **إطار الصراع** على غيره من الأطر الأخرى بفارق كبير؛ نظراً للاهتمام بالقضايا السياسية في هذه الفترة. ويؤكد هذا الإطار على "عنصر الصراع بين الأفراد، والجماعات، والمؤسسات [69]"؛ حيث أن هناك صراع بين النشطاء السياسيين والدولة، وبين بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية كمحمد البرادعي ونظام الدولة، والصراع بين المواطنين وتصرفات النشطاء السلبية.

يلي لك **الإطار الأخلاقي**؛ "ويضيف هذا الإطار الوصية الأخلاقية للحدث، أو المشكلة، أو الموضوع؛ بحيث يحتوي النص على رسالة أخلاقية أو كود محدد للسلوك [70]". ويتضح هذا الإطار في تجاوزات النشطاء السياسيين ومن يدعون بالنخبة ضد أخلاقيات المجتمع وقيمه الراسخة في سلوكيات غريبة على المجتمع المصري، والذي انعكس أيضاً على شعاراتهم ومفرداتهم التي يستخدمونها في تظاهراتهم أو لقاءاتهم التليفزيونية، أو قيام الشباب بالسخرية غير المناسبة من الشخصيات العامة؛ مثل الراجل اللي ورا عمر سليمان. وقد تم استخدام **إطار المسؤولية** بشكل قليل ولكنه مؤثر، "و يقوم بتقديم الموضوع، أو المشكلة، بحيث يقدم مسؤولية التسبب في المشكلة وحلها على عاتق الحكومة، أو الفرد، أوالجماعة [71]"؛ وتقع المسؤولية هنا على الشباب المتحمس في الحفاظ على بلدهم وعدم الانسياق خلف الشعارات البراقة والدعوات الهدامة. ومن الجدير بالذكر إنه تم **الجمع بين أكثر من إطار** في حالات عديدة؛ كاجمع بين إطاري الصراع والمسؤولية، أو الصراع والإطار الأخلاقي.

و كان **نوع الإطار** المستخدم **محدد** غالباً؛ "و هو الذي يربط بين الحدث ومدركات ملموسة يمكن مناقشة أبعادها وتلمس مشكلاتها وحلولها [72]"؛ مثل دعوات النشطاء السياسيين خاصة أعضاء حركة 6 أبريل والاشتراكيين الثوريين لإسقاط المؤسسة العسكرية بصفة عامة والمجلس العسكري على وجه الخصوص وربط ذلك بتدريباتهم في صربيا أو أيديولوجياتهم المنحرفة. هذا بالإضافة إلى كون بعض الأطر المستخدمة كانت **عامة** بشكل محدود؛ كوضع تصرفات الشباب غير المقبولة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الشارع في إطار الانهيار الأخلاقي وكسر الحواجز وهيبة الدولة التي أعقبت احتجاجات 25 يناير 2011.

و قد تم استخدام **آليات متنوعة للتأطير**؛ وهي الأدوات المستخدمة في عرض قضايا الفترات الانتقالية؛ بهدف توجيه رأي المتلقي نحو تلك القضية وتبنيه لوجهة نظر القائم بالاتصال. واعتمد القائم بالاتصال هنا بشكل كبير **على مستوى المعلومات** على **آلية الإبراز والتركيز**؛ بإلقاء الضوء على فكر أو فعل معين صاحب تلك الفترة، ثم **آلية الربط والمقارنة**؛ لتوضيح كذب النشطاء مثلاً، أوما قد يترتب على

أفعالهم، واعتمد بشكل أقل على **آليات الانتقاء أو الاختيار** لوقائع صغيرة محددة، أو **تكرار** بعض العبارات، أو **شرح وتفسير** مواقف أخرى، أو إظهار **التناقض** بين بعض المواقف أو الأفكار، أو **الاستشهاد بوقائع**، ولكن على الرغم من ذلك اعتمد بشكل مقبول على **المزج بين أكثر من آلية**؛ كالتركيز على إبراز مواقف معينة للنشطاء وإظهار تناقضهم في المقابلات التليفزيونية التي يجرونها بشكل مستمر.

أما **على مستوى العرض**، فاهتم القائم بالاتصال باستخدام **التعليق والصور**؛ خاصة مع انتشارها وتوفرها في هذه الفترة، و**الخلاصة والاستنتاجات**؛ وذلك نتيجة **الربط والمقارنة** بين المواقف المختلفة، و**التلميح** باتجاهات النخبة أو النشطاء من خلال مواقفهم، وطرح **الأسئلة** عليهم وعلى المتلقين؛ كشكل من أشكال الرغبة في انتزاع اعترافاتهم أو القيام بعصف ذهني، وكان **المزج بين أكثر من آلية** هو السائد بشكل كبير في المادة المقدمة؛ كالتهوين من شأن عمر عفيفي ودعواته الهدامه وربط ذلك بتعليقات وصور له.

و كانت **السمة السائدة لمعالجة القضايا** هي **الحياد**؛ لترك القائم بالاتصال التفكير واتخاذ المواقف للمتلقي ومحاولة إقناعه بالقضية، وكانت **إيجابية** أو **غير واضحة** بشكل متساوٍ، و**سلبية** بشكل محدود جداً؛ كوجهة نظره في أخلاقيات النشطاء. كما اعتمد على **التعليق** بشكل كبير في **أسلوب معالجته للقضايا**؛ لاعتماده الكامل على حدوث الموقف أولاً وعدم استباقه أو محاولة التنبؤ به، ثم **التحليل** للمواقف المختلفة، **فالإخبار** عنها. وكانت **أهدافه الأساسية من المادة المعروضة**، **انتقاد** الأوضاع في هذه الفترة ومن يحركون الأحداث، ومحاولة **تفسيرها**، و**عرض لشخصيات** هؤلاء المحركين، و**التعليق** عليها، و**إرشاد وتوجيه** المتلقين للقيام بسلوكيات محددة بعد إقناعهم بها؛ باستخدام **أسئلة واستفهامات** تساعد على العصف الذهني، و**التحذير** من العواقب، و**إخبارهم** بمستجدات المواقف أولاً بأول، ومحاولة **الوصول لحل للمشكلات**؛ باقتراح بعض الحلول. كما اعتمد القائم بالاتصال في **توازنه في عرض الموضوعات والقضايا** على **عرض معلومات** عنها مضافاً إليها **وجهة نظره**، تلا ذلك عرض **وجهة نظره فقط** ولكن بصورة أقل بكثير، كما كما اكتفى بعرض **الحقائق فقط** ثم **المعلومات فقط** ولكن بشكل محدود.

كانت **القوى الفاعلة في القضايا** التي تم عرضها **النشطاء السياسيين** بطبيعة الحال؛ نظراً لطبيعة تلك الفترة وسطوع نجم هؤلاء واهتمام الإعلام بهم، **فالمواطنون العاديون**، وبشكل أقل **الإعلاميون ورجال الجيش والشرطة**، وكان هناك **مزج بين أكثر من قوة فاعلة** بشكل مقبول؛ كالمزج بين الإعلاميين والنشطاء السياسيين، أو رجال الشرطة والجيش والنشطاء السياسيين، كما كان هناك اهتمام بمحمد البرادعي بصفته أيقونة الثورة آنذاك، والدكتور يسري أبو شادي كبير مهندسي تصميم المفاعلات النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعض المتهمين في أحداث العنف؛ كالمتهم في أحداث ماسبيرو.

كما كان هناك تركيز كبير على استخدام **الاستمالات العقلانية**[73] في إطار **الاستمالات المستخدمة في طرح القضايا**؛ لاعتماد القائم بالاتصال على المنطق في إقناع المتلقين، يلي ذلك المزج بين **الاستمالات العاطفية والعقلانية**؛ كمناقشة الحماس الثوري للشباب واندفاعهم ومنطقية مطالبهم، وتم استخدام **الاستمالات العاطفية** بشكل محدود.

و أخيراً، نلاحظ أن القائم بالاتصال لم يهتم **بطرح حلول للقضايا** التي ناقشها، بقدر اهتمامه بإقناع المتلقين بتحليله للمعلومات والمواقف ووجهة نظره فيها، وقد نجح في ذلك عن طريق **تنظيم تظاهرات** حاشدة في ميداني روكسي والعباسية؛ لرفض الخطاب الإعلامي التحريضي ضد الدولة والمنحاز لأفكار النشطاء، وأيضاً الدعوة **لإجراء استفتاء شعبي** على مطالب القوى السياسية وائتلافات شباب الثورة عن طريق وسائل الإعلام؛ لإيقافهم عن تنظيم المظاهرات المليونية بمطالب يرفضها من تم الاصطلاح على تسميتهم (حزب الكنبة)، و**توجيه رسالة للقائمين على شؤون البلاد** – المجلس العسكري آنذاك – لاتخاذ مواقف حاسمة مع دعوات النشطاء، ومطالبهم، ومظاهراتهم المتكررة، وسلوكياتهم التخريبية.

إذن، كانت الغلبة **للقضايا السياسية** في تلك الفترة، وتم عرضها من خلال ملفات فيديو متوسطة **المدة الزمنية** (من 3 – 5 دقائق)، ولا يحمل معظمها **قالباً إعلامياً** محدداً، وغلب تقديم المادة الفيلمية على **أسلوب تقديم المحتوى في ملفات الفيديو**، كما تعتبر الصور من أهم **عناصر الإبراز** المستخدمة بشكل كبير، إضافة

للقطات المقتطعة من البرامج، والفيديوهات. وبالنسبة **لأطر عرض القضايا**، تفوق إطار الصراع على غيره من الأطر الأخرى، وكان **نوع الإطار** المستخدم محدد غالباً. وبالنسبة **لآليات التأطير**؛ تم الاعتماد على آلية الإبراز والتركيز وذلك على مستوى المعلومات، أما على مستوى العرض فتم استخدام التعليق والصور. وكانت **السمة السائدة لمعالجة القضايا** هي الحياد، وتم الاعتماد على التعليق في **أسلوب معالجة القضايا**، كما كان **الهدف الأساسي من المادة المعروضة** انتقاد الأوضاع في هذه الفترة ومن يحركون الأحداث. وفيما يتعلق **بالتوازن في عرض الموضوعات والقضايا**، تم الاعتماد على عرض معلومات مضافاً إليها وجهة نظر. وكانت **القوى الفاعلة في القضايا** التي تم عرضها النشطاء السياسيين، كما كان هناك تركيز كبير على استخدام الاستمالات العقلانية في إطار **الاستمالات المستخدمة في طرح القضايا**. ولم يكن هناك اهتمام **بطرح حلول للقضايا** إلا بشكل محدود. معنى ذلك، تركيز القائم بالاتصال على القضايا السياسية التي كانت تشغل الصدارة حينذاك، وتوضيح المواقف والأحداث للمتلقين، ومحاولة إقناعهم بوجهات نظر محددة باستخدام أدوات مختلفة كانت مناسبة تماماً دون فرض آرائه عليهم؛ ونجاحه بناءً على ذلك في حشدهم في ميداني روكسي والعباسية. ومن خلال الرجوع إلى قائمة قضايا الفترات الانتقالية التي تمت الإشارة إليها في بداية التحليل؛ نجد أنه نجح في تغطية معظم القضايا الهامة المتعلقة بتلك الفترة، ومعالجتها بشكل سليم وموضوعي.

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة الخاصة بالفترة الانتقالية الأولى، نلاحظ اتفاقها مع بعض نتائج الدراسات السابقة المتاحة واختلافها مع البعض الآخر، كما نلاحظ انفرادها بعرض مجموعة من القضايا لم تتم مناقشتها في التراث النظري المتعلق بموضوع البحث. فنجد اتفاقاً بين دراسة **مالجورزاتا بويراز**، و**دانيل كاتونا**، و**أبارنا كريشنان (2012)** الخاصة بدراسة التغريدات خلال الثورة المصرية وذكرت أنها تتعلق بمعارضة الحكومة، وهو ما ذكرته الدراسة الراهنة في تناولها للقضايا السياسية وتحديداً في الخوف من عودة نظام الرئيس الأسبق مبارك، وتوضيح أفكار وتصرفات النشطاء السياسيين والحركات السياسية التي ينتمون اليها.

ركزت دراسة **سيندي فينسينت (2010)** على استخدام إعلام المواطنين والإعلام البديل لمحاصرة التحكم السلطوي على مخرجات الاتصال لكي يحدث حراك لجهودهم، والتعبير عن أيديولوجياتهم المعارضة، وهو ما يرتبط بمناقشة قضية محاولة القوى السياسية فرض سيطرتها والاستمرار في الحشد الثوري وأعمال العنف. وتوافقها دراسة **جنسون لي (2009)** والتي وضحت مدى اختلاف نشطاء الإنترنت عن الحركات الاجتماعية التقليدية، وإن من أهم مجالاتهم الحشد؛ وهدفه إيجاد المشاركين الداعمين، ونشر أجندة ذات أهداف محددة. وكذلك دراسة **ديفيد فاريس (2010)** [9] التي درس فيها حركة 6 أبريل وكيف أن شبكات التواصل الاجتماعي يمكنها إطلاق معلومات متتابعة من خلال تأثيراتها التفاعلية مع ناتج الإعلام المستقل والمنظمين على الأرض. ودراسة **الشيماء عبد العزيز (2013)** [5] التي تمحورت حول استخدام الجمهور بشكل فعال للمحتوى السياسي لشبكة الإنترنت؛ والذي أدى لتنظيم المظاهرات، والحملات الانتخابية، والإضرابات، والمطالبة بإصلاحات سياسية، والدفاع عن الوحدة الوطنية. وأيضاً دراسة **مها بهنسي (2014)** "و التي خلصت لارتباط تعرض الجمهور لفيسبوك وإقباله على أنماط المشاركة السياسية غير التقليدية؛ مثل المظاهرات، والإضرابات، والاعتصامات المدنية، والحركات الاحتجاجية. وتتفق تلك الدراسات مع مناقشة الدراسة الراهنة لقضايا سياسية محددة هي؛ محاولة القوى السياسية فرض سيطرتها والاستمرار في الحشد الثوري وأعمال العنف، ومشكلة رفض خضوع قطاع كبير من الثوار لأي سلطة من الأساس، وأيضاً توضيح أفكار وتصرفات النشطاء السياسيين والحركات السياسية التي ينتمون اليها، وطبيعة العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية، والاستقطاب الشديد في المجتمع.

و نجد أيضاً اتفاقاً مع دراسة **أحمد إبراهيم (2013)** [9] التي دارت حول دور شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بالانتخابات التشريعية والرئاسية بعد 25 يناير؛ خاصة موقع فيسبوك، وكان لها دور في التوعية السياسية، واتفقت مع الدراسات الراهنة في القضية السياسية الخاصة بآليات التداول السلمي للسلطة التي انصبت على الانتخابات الرئاسية لعام 2012.

أما دراسة **جوليان مورنسي لافلام (2012)** التي توصلت إلى أن القوات المسلحة لديها القدرة على عزل الأنظمة السلطوية عن الضغوط المحلية والدولية وأن قراراتها تدعم عمليات الإصلاح السياسي كشرط ضروري للتحول الديمقراطي، فتتفق مع الدراسة الحالية في قضية عسكرية هي العلاقة بين المدنيين والعسكريين، والاعتقاد بأن الفريق الثاني يملك من القوة ما يمكنه من السيطرة على السلطة.

و تدور دراسة **هاني عبده (2013)** حول الحضور الديني داخل المجال العام السياسي؛ سواء بالتعبئة والحشد السياسي من المساجد للتظاهر، أو للذهاب إلى صناديق الاقتراع في الاستفتاء على التعديلات الدستورية ومشروع الدستور الجديد، والحضور السياسي؛ الذي برز من خلال ظهور الجماعات الدينية قوة فاعلة سياسية داخل المجال العام؛ ومنها على سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي. وتتفق مع الدراسة الراهنة في قضية سياسية هي الاستقطاب الشديد في المجتمع، وقضية قانونية هي المشكلات التي تخلقها عملية صياغة الدساتير.

و تختلف دراستين مع نتائج الدراسة الراهنة المتعلقة بالفترة الانتقالية الأولى، أولها دراسة **ياتشين جوان (2013)** [9] التي توصلت إلى أن الدور الأساسي في الربيع العربي قامت به القوات المسلحة، وإن الجيوش هي من وضعت القرار النهائي. وعبرت عن الجيش المصري بأنه يتسم بعلاقة قوية بنظام مبارك، وكان متردداً في مساندة المحتجين، وإنه عندما بدأ مبارك بتقديم تنازلات للشعب؛ فإنه بدا أنه يميل بقوة نحو النظام، وطالب المحتجين بشكل متكرر أن يعودوا لبيوتهم. وتختلف هذه النتيجة مع قضيتين طرحتهما الدراسة الراهنة، الأولى قضية عسكرية تتعلق بالعلاقة بين المدنيين والعسكريين، والاعتقاد بأن الفريق الثاني يملك من القوة ما يمكنه من السيطرة على السلطة، والحقيقة هو نزول الجيش لحمايتهم واجتماعهم بدون قائدهم الأعلى الرئيس الأسبق مبارك وقتها، وانحياز جانب كبير من الشعب لتأييده؛ وظهر ذلك في الأغنيات الوطنية التي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض ومساندته للمجلس العسكري في وقفات حاشدة مختلفة، وهو ما يجعل تلك النتيجة تتعارض مع القضية السياسية الخاصة بالاستقطاب الشديد في المجتمع بين حزب كنبة مؤيد للمجلس العسكري ونشطاء سياسيين محتشدين في التحرير وعلى مواقع التواصل الاجتماعي

معارضين له. والدراسة الثانية هي دراسة **شيماء أبو عميرة (2014)** والخاصة بتحليل اتجاهات الصحافيين المصريين نحو التشريعات الصحافية خلال الفترة الانتقالية الأولى بعد 25 يناير فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات. ويتفقون فيها على أن وزارة الدفاع تعد من أكثر الجهات التي لا يتمكنون من الحصول على معلومات منها عن بعض الموضوعات الصحافية، تليها وزارة الداخلية والمؤسسات القضائية؛ وذلك يرجع لأسباب تجعل من الحصول على معلومات خاصة بالأمن القومي، أو معلومات عسكرية، أسراراً غير محددة بتعريفات واضحة لا تحتمل اللبس، وتختلف الدراسة الراهنة مع هذه النتيجة؛ نظراً لإثباتها لحديث الإعلاميين في قضايا واضحة تتعلق بالأمن القومي بدون قيود؛ كقضية الجاسوس الإسرائيلي إيلان جرابيل، أو المحاكمات العسكرية للنشطاء السياسيين ذوي العلاقة بإسرائيل أو المؤسسة العسكرية؛ كمايكل نبيل.

لم تهتم الدراسات السابقة المتاحة بالتعرض لمجموعة من قضايا الفترات الانتقالية التي تعرضت لها الدراسة الراهنة هي؛ القضايا الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية، والقضايا الثقافية، والقضايا الأمنية.

2- الفترة الانتقالية الثانية: فترة حكم محمد مرسي الممتدة من 2012/6/30 – 2013/6/30:

شغلت **القضايا السياسية** – مرة أخرى – موقع الصدارة في هذه الفترة أيضاً، ولكنها تختلف عن سابقتها؛ لأن تلك الفترة أعقبت انتهاء انتخابات الرئاسة 2012 بفوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي بفارق ضئيل عن مرشح التيارات المدنية الفريق دكتور أحمد شفيق، وإن حملت تلك المرحلة سمات الفترات الانتقالية؛ نظراً لعدم اكتمال هيكل الدولة بعد.

و كانت أهم القضايا التي تمت مناقشتها **الصراع بين النظم القديمة والجديدة**؛ فتمت مناقشة الأحداث السياسية في الفترة الانتقالية السابقة ومحاولة توضيح القوى الفاعلة فيها، مع إلقاء اللوم عليهم في تعطيل مسيرة الرئيس استناداً على أن الرئيس من معسكر الثوار وأن من يعارضه من معسكر ما اصطلح على تسميتهم بالفلول. وقد اتضح هذا الصراع في عدة مظاهر؛ مثل اعتراض المواطنين والإعلاميين على

سيطرة أعضاء الجماعة على مقاليد الحكم وإصدارهم العديد من التصريحات رغم كونهم مجرد أعضاء في حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للجماعة، والجدل حول تأسيس الفريق دكتور أحمد شفيق المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة لحزب الحركة الوطنية المصرية؛ نظراً لاستهدافه بمجموعة من القضايا من قبل أعضاء الجماعة، واتهام بعض النشطاء والنخبة بمحاولة قلب نظام الحكم والتآمر على الرئيس، والجدل حول تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح محمد مرسي، والجدل أيضاً حول المساعدات والمواد التي يمد بها محمد مرسي قطاع غزة في ظل وجود أزمات في مصر بحاجة لتلك المواد، فضلاً عن محاولة الجماعة الحثيثة لحل مشكلة القطاع بتوطين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء ومنح 13 ألف فلسطيني الجنسية المصرية. وكذلك مشكلة الصراع على حل لقضية إنشاء أثيوبيا لسد النهضة والاحتمال الكبير لتأثر مصر بفقدان جزء كبير من حصتها في مياة نهر النيل في ظل فشل مؤسسة الرئاسة في اتخاذ خطوات ذات جدوى في هذه المسألة. وأيضاً التصريحات المستفزة لأعضاء حزب الحرية والعدالة؛ كدعوة الدكتور عصام العريان لليهود المصريين للعودة إلى مصر؛ لإفساح المجال للفلسطينيين هناك، وإظهار الغضب من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لطردهم. وقد ظهرت أغنية تعظيم سلام وهي أغنية وطنية من أطفال مصر لرجال القوات المسلحة تجنباً لإثارة القلاقل بين الجيش والشعب مرة أخرى.

و تتمثل القضية الثانية في **الصراع بين عناصر الثوار المدنية والدينية**، حيث قام صلاح حازم أبو اسماعيل وجماعة حازمون بمحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي والمحكمة الدستورية العليا؛ حتى لا يعترض الإعلاميون أو القضاة على الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل جماعة الإخوان المسلمين حليفتهم؛ بدعوى إن ذلك ضد تطبيق الشريعة الإسلامية. كما أن هناك رفض للفتاوى التي يطلقها الشيوخ للمنتمين للجماعة السلفية حليفة جماعة الإخوان المسلمين. علاوة على الفيديو الخاص بالرد على خطاب الرئيس محمد مرسي – حينها – عقب إعلانه إلغاء الإعلان الدستوري، وإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، واحتشاد المواطنين في ميداني التحرير وعند قصر الاتحادية وما تلا ذلك من أحداث، وتفنيد حجج محمد مرسي التي برر بها في خطابه القرارات التي قام باتخاذها.

كما تمت مناقشة قضية **الاستقطاب الشديد في المجتمع والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية**. وقد أدى هذا الاستقطاب، واعتماد على أعضاء الجماعة ومن يواليها لتولي مختلف المناصب إلى غضب شعبي شديد وانقسام في المجتمع بين مؤيدي جماعة الإخوان ومعارضيها؛ وظهر ذلك في سب بعض المواطنين لخيرت الشاطر نائب رئيس الجماعة أثناء إدلائه بصوته في الاستفتاء على الدستور، وخروجهم في مظاهرات مليونية حاشدة رفضاً لسياسات الرئيس واستعلاء الجماعة في الاتحادية وميدان التحرير وسقوط شهداء؛ نتيجة تعرض المواطنين للعنف من قبل أعضاء الجماعة؛ فنجد لدينا جنازة محمد جيكا، ومجموعة من الأغنيات الوطنية التي أسهمت في حشد المواطنين؛ مثل أغنية عمرو مصطفى احمي شعبك من جماعتك، وأغنية آمال ماهر يا مصريين؛ وكلها دعوات لإنقاذ البلاد والحد من سيطرة الجماعة ورئيسها. وبعد تصاعد الأحداث بشكل مربك نتيجة هذا الاستقطاب وشعور المواطنين بالخديعة من جماعة الأخوان وبأنهم ممثلين للثورة وأن وصولهم للحكم نجاح لها، تم عمل فيديو لشرح المؤامرة على مصر تحت عنوان (مصر بين السقوط وكبرياء الثورة)، ويوضح هذا الفيديو كيف أن إسرائيل تشعل الثورات في المنطقة حتى تنتصر على الدول العربية بدون خسائر، وإن التاريخ يعيد نفسه بعد الثورة العربية الكبرى عام 1909 على السلطان عبد الحميد الثاني تحت شعار مساواة...حرية...عدالة اجتماعية، وما أدى إليه هذا من احتلال فلسطين وتقسيم الدول العربية، وإننا علينا الانتباه لهذه المؤامرة.

و شغلت **القضايا الاقتصادية** المرتبة الثانية من الاهتمام في هذه الفترة؛ لجنوح البلاد إلى الاستقرار النسبي المشوب بحذر، وتتعلق **بالاحتياجات والمطالب الفئوية في حالة تواجه فيها الدولة تقلص في الموارد**، فتمت مناقشة موضوعات اقتصادية عدة؛ كانقطاع المياة والكهرباء لساعات طويلة، وإضراب الأطباء لمطالبتهم بزيادة أجورهم وتحسين الخدمات الطبية، والتحذير من تكرار كارثة الدويقة لعدم وجود مساكن ليعيش بها السكان في المنطقة المتصدعة، واعتصام المواطنين أمام مجلس الوزراء من خريجي جامعة الأزهر للمطالبة بتعيينهم في الكلية، وأيضاً اعتصام عمال

شركات استصلاح الأراضي لإعادة تشغيل الشركات، وسائقي الميكروباص لفرض مخالفات مرورية جزافية عليهم على حد زعمهم، وكذلك اعتصام موظفي المعلومات أمام وزارة المالية للمطالبة بتثبيتهم، وارتفاع أسعار لحوم الأضاحي قبل عيد الأضحى، واعتراض أصحاب المحلات على قرار إغلاق المحلات في العاشرة مساءً حلاً لأزمة الكهرباء لتأثير ذلك على أعمالهم واستمرار حالة الانفلات الأمني، ووجود مشكلات تواجه الصناعات المصرية كارتفاع أسعار الخامات وعدم الاستقرار، ومعاناة المعاقين من نقص الرعاية، ومناقشة مشكلة القمامة، ومناقشة مشكلة الفقر، وسكان المقابر، واعتقاد المواطنين بعدم قيام حكومة هشام قنديل بدورها لتدني مستوى الخدمات.

و تمت مناقشة **قضايا قانونية**، تتعلق **بالمشكلات التي تخلقها عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية، والقوى المدنية، والأوضاع المتصورة للجيوش في نظم ما بعد الثورات العربية**. فنجد إلغاء الرئيس للإعلان الدستوري الذي حلف اليمين على أساسه؛ لتحصين قراراته من الطعن عليها، وتعطيل المحكمة الدستورية عن أداء دورها في حل مجلس الشورى الذي يقوم بوضع الدستور، كذلك مشكلات اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد وإتمامه في ليلة كاملة، وإجراء الاستفتاء عليه في ظل غياب المراقبة القضائية.

و قد تم تقديم معظم تلك القضايا في ملفات فيديو **مدتها الزمنية** طويلة (من 10 – أكثر من 30 دقيقة)، فمتوسطة (من 3 – 5 دقائق)، وعدد قليل من ملفات الفيديو قصيرة المدة الزمنية (أقل من دقيقتين)، وتم رفعها على موقع يوتيوب في الفترة الزمنية من 26 يوليو 2012 وحتى 29 يونيو 2013.

و قد تنوعت **القوالب الإعلامية** التي تم تقديم هذه الفيديوهات من خلالها؛ وكانت غالبيتها على هيئة **تقارير إخبارية مصورة** قامت بها الصحافية نجاة عبد الرحمن؛ خاصة أنها تتعلق بالقضايا الاقتصادية التي تمس حياة المواطنين، بعد ذلك تتساوى القوالب الأخرى والتي كانت محدودة العدد؛ فنجد لدينا **سيت كوم** بعنوان (يوميات خرطوش أبو العيون) والذي يقدم قضايا هذه الفترة بشكل ساخر؛ كمشكلة المياة وسد النهضة، ومشكلة عصر النهضة، و**برنامج شبه درامي** بعنوان (عصابة الحارة

المزنوقة)؛ والذي يقدم أيضاً القضايا الخاصة بهذه الفترة بشكل كوميدي ساخر؛ كالاستفتاء على الدستور، وضياع شاحن حازم أبو إسماعيل، ودعوة العريان لليهود للعودة إلى مصر، إضافة إلى حلقتين لبرنامج في قالب **المجلة** (74)؛ يقدم مجموعة من الفقرات المتنوعة عن الأحداث الجارية بشكل مباشر على يوتيوب ويمكن للمشاهدين الاتصال تليفونياً بالبرنامج، بالإضافة **برنامج حواري**، و**برنامج درامي ساخر**، وثلاثة **أغنيات** وطنية، و**إعلانين** تسويق سياسي هما؛ دستورهم مش شبهي، ومرسي وإعلان الفرسكا الجديد؛ للاعتراض على الدستور والسخرية من تصرفات أعضاء الجماعة خاصة عصام العريان، وكانت هناك ثلاثة ملفات فيديو **غير محددة** القالب.

و اعتمد **أسلوب تقديم المحتوى** في غالبيته على استخدام **مادة فيلمية** مصحوبة **بحوارات** مع المواطنين؛ نظراً لوجود عدد كبير من التقارير الإخبارية، بالإضافة لاستخدام **الدراما** و**الموسيقا** للبرامج الدرامية والأغنيات. ولم توجد **عناصر إبراز** في معظم المادة المقدمة؛ لغلبة التقارير الإخبارية، وتنوعت عناصر الإبراز الأخرى بشكل ضئيل حسب القوالب المستخدمة ما بين **شخصيات**، و**عناوين مكتوبة**، و**مؤثرات صوتية**، و**صور**، و**لقطات درامية**، و**لقطات مقتطعة من برامج وفيديوهات**، و**الموسيقا** والألحان.

و كانت الغلبة أيضاً لإطار **الصراع** بين **الأطر المستخدمة لعرض القضايا**؛ نظراً لشغل القضايا السياسية رأس قائمة القضايا التي تمت مناقشتها، يليه إطار **النتائج الاقتصادية** (75)؛ لتنوع تلك القضايا والتركيز عليها في التقارير الإخبارية، هذا فضلاً عن **إطار المسؤولية**؛ لحل مشكلات المواطنين، والجمع بين أكثر من إطار؛ كالجمع بين إطاري النتائج الاقتصادية والمسؤولية. وكان **نوع الإطار محدداً** في الغالب، ولم يكن **عاماً** إلا بشكل ضئيل جداً؛ نظراً للاعتماد على قضايا محددة.

و بالنسبة **لآليات التأطير**، كان **الإبراز والتركيز** هو الأداة الغالبة **على مستوى المعلومات**، وتنوعت حولها آليات أخرى بشكل ضئيل؛ **كالانتقاء والاختيار**، و**الربط والمقارنة**، و**الاستشهاد بأدلة ووقائع**، و**الترتيب**، وتم **الجمع بين أكثر من آلية**؛ كإبراز المؤامرة على مصر مع الاستشهاد بالأحداث والوقائع التاريخية والحديثة. أما

على مستوى العرض، فتم استخدام **الخلاصة والاستنتاجات** بشكل كبير؛ وذلك في نهاية كل تقرير إخباري تم عرض مشكلة من مشكلات المواطنين من خلاله، يلي ذلك استخدام **الدرامية؛** لوجود برنامج شبه درامي وسيت كوم بين ملفات الفيديو المعروضة، كما تم الاعتماد على **الأسئلة** في التقارير والفيديوهات غير محددة القالب، عدا ذلك تم استخدام **الكلمات الدالة، والتعليق والصور، والتعميم، والشخصنة، والتنميط، والتلميح** بشكل ضئيل، كما تم **الجمع بين أكثر من آلية** بشكل مقبول؛ كالجمع بين الشخصنة والدرامية في البرنامج شبه الدرامي عن عصام العريان أو حازم صلاح أبو إسماعيل.

و تميزت **سمة معالجة القضايا بالحياد،** ولم تجنح **للإيجابية** أو **السلبية** إلا بشكل ضئيل جداً. كما كان **أسلوب معالجة القضايا خبري؛** لغلبة التقارير الإخبارية المصورة، وإن لم يمنع ذلك من وجود الأسلوب **التعليقي؛** كونه يلي حدوث الأحداث مباشرة؛ كمشكلة سد النهضة، وتم استخدام الأسلوب **التحليلي** بشكل ضئيل ولكن مناسب؛ كمناقشة الاستفتاء على الدستور في (عصابة الحارة المزنوقة)، وتم استخدام الأسلوب **التفسيري** مرة واحدة، كما تم **الجمع بين أكثر من أسلوب؛** كالتعليق والتحليل لأحد الأحداث.

و فيما يتعلق **بأهداف المادة المقدمة في الفيديو،** كان **الإخبار والإحاطة** هو الهدف الغالب؛ لوجود عدد كبير من التقارير الإخبارية، ثم **التعليق** على الموضوعات المختلفة، وتم استخدام مجموعة من الأساليب بشكل ضئيل هي؛ **النقد، والتفسير، والوصول لحل للمشكلة، والأسئلة والاستفهامات، والإرشاد التوجيه؛** الذي كان لرفض الإعلان الدستوري والدستور، و**عرض لشخصية؛** وكانت محمد مرسي، و عصام العريان، وحازم صلاح أبو إسماعيل، و**التحذير؛** سواءً للمواطنين أو القائمين على الحكم في البلاد. أما بالنسبة **للتوازن في عرض المعلومات،** فكان الاعتماد على **الحقائق فقط** هو الغالب؛ لوجود تقارير إخبارية، فعرض **معلومات ووجهة نظر؛** لوجود أعمال درامية وشبه درامية وقوالب غير محددة، كما تم عرض **وجهة نظر فقط** بشكل ضئيل جداً.

و نظراً لغلبة التقارير الإخبارية – كما تمت الإشارة سابقاً – كانت **القوة الفاعلة في القضايا المطروحة مواطنون عاديون**، يلي ذلك وبشكل قليل ومتنوع **رئيس الدولة**؛ نتيجة للمشكلات التي أثارها بتحيزه لجماعة الإخوان المسلمين، و**الإعلاميون**، و**أعضاء الأحزاب السياسية**، و**النشطاء**، و**رجال الدين**؛ في معرض الحديث عن المؤامرة على مصر والفتاوى المرفوضة، كما كانت هناك **أكثر من قوة فاعلة**؛ كاجتماع رئيس الدولة مع أعضاء الأحزاب السياسية، أو الإعلاميون مع النشطاء السياسيين.

و غلبت **الاستمالات العقلانية** على **أنواع الاستمالات المستخدمة**؛ لأنه – وكما سبق وأشرنا – كان هناك الكثير من التقارير الإخبارية، وتم استخدام **الاستمالات العاطفية**، و**الجمع بين الاستمالات العاطفية والعقلانية** بشكل ضئيل. أما عن **أطر الحلول المطروحة للقضايا**، **فلم يتم طرح أي حلول** في الغالب، وتم طرح مجموعة من الحلول ولكن بشكل ضئيل وهي؛ **توجيه رسالة للقائمين على شؤون البلاد**، و**دفع الجماهير للاحتجاج**؛ للحفاظ على البلاد نتيجة أفعال جماعة الإخوان المسلمين ورئيسهم، و**الأخذ برأي الخبراء**؛ كالأخذ برأي نقيب الزبالين وأحد المهندسين في مشكلة القمامة، و**المطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري**، و**دفع الجماهير لرفض الدستور**.

من هنا، نجد أن **القضايا السياسية** قد شغلت موقع الصدارة في هذه الفترة أيضاً، تليها مباشرة **القضايا الاقتصادية**. وقد تم عرض هذه القضايا في ملفات فيديو **مدتها الزمنية** طويلة في الغالب (من 10 – أكثر من 30 دقيقة)، وكان أغلبها في **قالب** التقارير الإخبارية المصورة، واعتمدت في **تقديم المحتوى** على استخدام مادة فيلمية مصحوبة بحوارات مع المواطنين، ولم توجد **عناصر إبراز** في معظم المادة المقدمة. وكانت الغلبة لإطار الصراع بين **الأطر المستخدمة لعرض القضايا**، يليه إطار النتائج الاقتصادية، **وكان نوع الإطار** محدد في الغالب. وبالنسبة **لآليات التأطير**، كان الإبراز والتركيز هو الأداة الغالبة على مستوى المعلومات، أما على مستوى العرض، فتم استخدام الخلاصة والاستنتاجات بشكل كبير. وتميزت **سمة معالجة القضايا** بالحياد، وكان **أسلوب معالجة القضايا** خبري. كما كان الإخبار والإحاطة

هو الهدف الغالب بين **أهداف المادة المقدمة في الفيديوهات**. بالنسبة **للتوازن في عرض المعلومات**؛ كان الاعتماد على الحقائق فقط هو الغالب، وكانت **القوة الفاعلة في القضايا المطروحة** مواطنون عاديون. غلبت الاستمالات العقلانية على **أنواع الاستمالات المستخدمة**، أما عن **أطر الحلول المطروحة للقضايا**، فلم يتم طرح أي حلول في الغالب. وبذلك، نجد أن أسلوب المعالجة لقضايا هذه الفترة يتناسب تماماً مع الأوضاع السائدة؛ من الرغبة في تحقيق الاستقرار والعودة للحياة الطبيعية بعد فترة فوضى وعنف طويلة مرت بها البلاد في الفترة الانتقالية السابقة، ولكن ذلك لم يتحقق مع عدم التزام النظام الجديد بوعوده والاضطرار إلى القيام بحركة احتجاجية أخرى في 2013/6/30؛ وهو ما تم التأكيد عليه في القضايا السياسية التي تمت مناقشتها ومعالجتها بأسلوب مقنع وبسيط يتسم بالدرامية والكوميديا.

تتفق نتائج بعض الدراسات السابقة المتاحة مع نتائج الدراسة الحالية خلال الفترة الانتقالية الثانية في مجموعة من القضايا. فنجد اتفاقاً بين نتائج دراسات كلٍ من **سيندي فينسينت (2010)** والخاصة باستخدام إعلام المواطنين والإعلام البديل بشكل يمكنهم من إحداث حراك لجهودهم، والتعبير عن أيديولوجياتهم المعارضة. ودراسة دراسة **جنسون لي (2009)** والتي وضحت مدى اختلاف نشطاء الإنترنت عن الحركات الاجتماعية التقليدية، وإن من أهم مجالاتهم الحشد؛ وهدفه إيجاد المشاركين الداعمين، ونشر أجندة ذات أهداف محددة. وأيضاً دراسة **نيلز بورمان وكريستيان جليدتش (2012)** التي ركزت على دراسة العوامل التي تؤثر في انهيار الأنظمة الأوتوقراطية، وإمكانية استبدالها بأنظمة أوتوقراطية جديدة في مقابل الأنظمة الديمقراطية. ودراسة **جوليان مورنسي لافلام (2012)** التي توصلت إلى أن القوات المسلحة لديها القدرة على عزل الأنظمة السلطوية عن الضغوط المحلية والدولية وأن قراراتها تدعم عمليات الإصلاح السياسي كشرط ضروري للتحول الديمقراطي. وكذلك دراسة **هناء إبراهيم (2013)** الخاصة بالصورة الذهنية لمحمد مرسي كرئيس للجمهورية لدى الشباب الجامعي، والتي توصلت إلى أنهم يتبنون صورة أقرب إلي السلبية منها إلي المحايدة أو الإيجابية؛ نظراً لعدم تحقيقه للأمن والعدالة من وجهة نظرهم، وإنه لا يمثل الشعب، ويهتم بمصالح جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك سوء

التخطيط، وأيضاً إنه شخص سيء وضعيف في أدائه. ودراسة **خالد أبو الخير (2014)** التي قارنت بين أطر المعالجة الصحافية التي وظفتها صحيفتي (الحرية والعدالة) و(التحرير) في معالجتها لأزمة الشرعية السياسية؛ حيث انطلقت صحيفة (الحرية والعدالة) من موقفها الداعم لشرعية مرسي وبقاء نظامه، على عكس صحيفة (التحرير) التي التي انطلقت من إبراز تأييد الشعب المصري لرحيل النظام، وقد أدت الصحيفتين دوراً في التمهيد لأحداث 30 يونيو وإن اختلفت الآليات فيما بينهما. بالإضافة إلى دراسة **حازم حسني (د.ت)** التي قام فيها بمقارنة خطاب جماعة الإخوان المسلمين بعد 25 يناير 2011 بخطاب المباديء المؤسسة لفكر الجماعة – كما صاغه مرشدها المؤسس – لإثبات أن ما يبدو على السطح وكأنه تغيير أو تطور في الخطاب ليس في حقيقته إلا إعادة تدوير لنفس الخطاب القديم، وإعادة تأكيد على استمرارية المباديء الحاكمة لفكر وعمل الجماعة على امتداد تاريخها. وقد اتفقت جميع هذه الدراسات مع قضيتين سياسيتين توصلت لهما الدراسة هما الاستقطاب الشديد في المجتمع والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية، والصراع بين عناصر الثوار المدنية والدينية.

كما تتفق دراسة **الصادق الحمامي (2009)** والتي توصلت إلى أن موقع يوتيوب يشكل رافداً جديداً للذاكرة الثقافية الجماعية في زمن أصبحت فيه لبعض الفئات الاجتماعية كالشباب علاقة متينة بتطبيقات الإعلام الجديد؛ مما ييسر تواصل الأجيال الناشئة مع الثقافة الوطنية، مع ما توصلت له الدراسة الراهنة بشأن قضيتين سياسيتين أيضاً هما الصراع بين النظم القديمة والجديدة، والصراع بين عناصر الثوار المدنية والدينية.

و اتفقت أيضاً دراسة **رشا مزروع (2013)** التي تمحورت حول قضية الاستفتاء على الدستور، وتوصلت إلى أن ما عرضته القنوات العامة والإسلامية (دريم 2 – الناس) للصراع في هذا النطاق ولد قناعة لدى الجميع (الثوار والمعارضة) بأن الإضرابات، والاعتصامات، والمظاهرات، والوقفات الاحتجاجية، تمثل العصا السحرية التي تمكنهم من الضغط على صناع القرار لتنفيذ مطالبهم، مع القضية القانونية

التي توصلت لها الدراسة الراهنة والخاصة بالمشكلات التي تخلقها عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية، والقوى المدنية، والأوضاع المتصورة للجيوش في نظم ما بعد الثورات العربية.

أما دراسة **نهلة عبد الكريم (2014)** التي دارت حول التناول الإخباري لقضايا النفط والطاقة في البرامج الإخبارية بالفضائيات العربية، وقارنت الدراسة بين كل من قناة العربية، والـ BBC العربية، والإخبارية المصرية، فكان محور اهتماماها يتفق مع قضية من القضايا الاقتصادية التي تناولتها الدراسة الراهنة وهي الاحتياجات والمطالب الفئوية في حالة تواجه فيها الدولة تقلص في الموارد.

و بذلك، نجد أن الدراسات السابقة قد تقاطعت في نتائجها وما تعرضت له من موضوعات وقضايا مع ما توصلت إليه واهتمت به الدراسية الحالية في الفترة الانتقالية الثانية.

3- الفترة الانتقالية الثالثة: بعد 2013/6/30:

تبدأ هذه الفترة بعد القيام بحركة احتجاجية في 2013/6/30 انتهت بعزل محمد مرسي عن الحكم في 2013/7/3 وتولي المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية رئاسة البلاد بشكل مؤقت حتى تم إجراء انتخابات رئاسية جديدة انتهت بتولي المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع السابق رئاسة الجمهورية.

أتت **<u>القضايا السياسية</u>** على رأس القضايا المطروحة للمرة الثالثة؛ حيث تمت مناقشة قضية من نوع جديد هي **قضية ظهور الطابور الخامس**[76] الذي يرفض رحيل جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم ويصف الحركة الاحتجاجية الجديدة بالانقلاب، ويعتبر نشطاء الفترة الانتقالية الأولى جزءاً هاماً من هذه الفترة ومن الفكر الجديد وعلى رأسهم الدكتور محمد البرادعي الذي استقال من منصب نائب الرئيس عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة الذي قام به الإخوان للمطالبة بعودة محمد مرسي للحكم؛ لأنه يرى أن الاعتصامين تم فضهما بالقوة. ويوافقه الرأي باسم يوسف من خلال برنامجه (البرنامج) والذي يرفض فض الاعتصامين، علاوة على وصفه ما حدث في 6/30 بالانقلاب على الشرعية، كما قام بإحياء الفكرة القديمة

التي انتشرت بعد 25 يناير وهي الفصل بين الجيش وقائده؛ حيث يرى أن الجيش شيء والمشير السيسي الذي كان وزيراً للدفاع وقائداً عاماً – حينها – شيء آخر. وامتداد لهذه القضية، تم التوقف عند **الناشط السياسي أحمد حرارة** مجدداً والذي عاد ليسب المؤسسة العسكرية. كما تم التركيز على المؤامرة التي تحاك لمصر ووجوب الانتباه لها مجدداً عن طريق **الجيل الرابع من الحروب**؛ والذي يتمثل في تدريبات النشطاء وبخاصة أعضاء حركة 6 أبريل؛ كأسماء محفوظ، وإسراء عبد الفتاح، وعلاء عبد الفتاح، ومايكل نبيل، وتحريض حسام الحملاوي عضو حركة الاشتراكيين الثوريين على إسقاط المؤسسة العسكرية بهدف إسقاط الدولة، ومحاضرة للبروفيسور ماكس مانوارينج في معهد الدراسات الاستراتيجية للجيش الأمريكي يشرح فيها هذا النوع من الحروب وكيفية إضعاف الدولة وإفشالها حتى يمكن إسقاطها والاستيلاء عليها فيما بعد.

يلي ذلك **قضية ثقافية** هامة هي **الخلخلة القيمية على المستوى الثقافي – الاجتماعي**؛ حيث يتم فضح كذب الناشط السياسي أحمد حرارة بادعائه بكف بصره.

كما تم التركيز على مجموعة من **الأغاني الوطنية** المتعلقة بالقضايا السياسية لهذه الفترة هي؛ أغنية **(قد الدنيا)** لشذى؛ والتي تشكر فيها القوات المسلحة والشرطة على جهودهما وإن مصر ستصل لمكانة عالية وستظل محمية بفضلهم؛ حيث تم عرض استشهاد اللواء نبيل فراج في كرداسة، والجنازات العسكرية لشهداء الجيش، وأحداث الاتحادية، واحتجاجات 6/30. وأغنية **(ابن الشهيد)** للطفل سيف مجدي والتي تحوي لقطات لجنازات شهداء الجيش والشرطة، وأبنائهم، وأسرهم. وقد وصلت مصر لهذه الحالة بعد انتهاج جماعة الإخوان المسلمين لمنهج العنف وإعلانها جماعة إرهابية بشكل رسمي. والأغنية الثالثة أغنية **(كابوس)** لعمرو مصطفى؛ وهي الأغنية الخاصة بفيلم الدساس الذي انصب على انتقاد جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها الوثيقة بحركة 6 أبريل، وتتلخص في الفرحة بالخلاص من كابوس حكم الإخوان نتيجة توحد المصريين مهما كانت محاولات التفرقة بينهم.

و قد تم تقديم تلك القضايا في ملفات فيديو **مدتها الزمنية** قصيرة (أقل من دقيقتين)، و متوسطة (من 3 – 5 دقائق)، وطويلة (من 10 – أكثر من 30 دقيقة)،

وتم رفعها على موقع يوتيوب في الفترة الزمنية من 6 أكتوبر 2013 وحتى 29 مايو 2014.

تم استخدام **قالب إعلامي** هو الأغنية، أما بقية ملفات الفيديو فكان قالبها غير محدد. واعتمد **أسلوب تقديم المحتوى** على **المادة الفيلمية** و**الأرشيفية**، كما تم استخدام **حوار مع ضيف**، بالإضافة إلى **استخدام أكثر من أسلوب**؛ كاستخدام الحوار مع المادة الفيلمية في فيديو واحد؛ ومثال ذلك الحوار الذي أجراه محمد البرادعي على قناة MBC مصر عن اعتصام رابعة مع لقطات أرشيفية لفض الاعتصام. وكانت **اللقطات المقتطعة من فيديوهات** و**برامج** من أهم **عناصر الإبراز** المستخدمة، بالإضافة إلى استخدام **العناوين المكتوبة**، و**الموسيقا**، و**المؤثرات الصوتية**، و**الصور**.

و بالنسبة **لأطر عرض القضايا**، تم التركيز على استخدام **إطار الصراع**؛ نظراً لغلبة القضايا السياسية التي تمت مناقشتها، كما تم استخدام **الإطار الأخلاقي**؛ لتعلقه بكذب النشطاء. وكان **نوع الإطار محدداً**. وقد تم استخدام مجموعة من **آليات التأطير**، **فعلى مستوى المعلومات** كانت الغلبة **للإبراز** و**التركيز**؛ وذلك لإيضاح القضايا التي تتم مناقشتها، يلي ذلك **الربط والمقارنة**؛ بهدف إيضاح الحقائق؛ كمقارنة محاضرة حروب الجيل الرابع مع تصرفات النشطاء وأفكارهم، وهناك مجموعة من الآليات المتفرقة؛ **كالانتقاء والاختيار**، و**الترتيب**، و**الاستشهاد بأدلة ووقائع**، كما تم الدمج بين **أكثر من آلية**؛ كالدمج بين الإبراز والتركيز والربط والمقارنة في معرض الحديث عن الطابور الخامس. أما **على مستوى العرض**، فكانت **الخلاصة** و**الاستنتاجات** هي الغالبة؛ خاصة في معرض الحديث عن الطابور الخامس وحروب الجيل الرابع أو كذب النشطاء، كما تم استخدام **الكلمات الدالة**، و**التعليقات والصور**، و**الدرامية**، و**الشخصنة**؛ عند الحديث عن أحمد حرارة الناشط السياسي على سبيل المثال، وتم استخدام **أكثر من آلية**؛ كاستخلاص مواقف البرادعي مع التركيز على شخصيته.

جنحت **سمة معالجة القضايا** إلى **الحياد** في الغالب، مع وجود اتجاه **سلبي** نحو الناشط أحمد حرارة، و**إيجابي** تجاه الوطن. واعتمد **أسلوب معالجة القضايا** على

التحليل في المقام الأول، يليه **التعليق**. ويعتبر **النقد**، و**التعليق**، على رأس **أهداف المادة المقدمة في الفيديو**؛ انتقاد مواقف الطابور الخامس، والتعليق من خلال الأغنيات الوطنية على الأحداث المتنوعة، تلا ذلك **التفسير**، و**التحذير**؛ تفسير مواقف الطابور الخامس، والتحذير منهم ومن الانسياق خلف أدوات الجيل الرابع من الحروب. وبالنسبة لمدى **التوازن في عرض المعلومات في الفيديو**، نجد أنه تم الاعتماد على **الحقائق فقط**، بالإضافة إلى الاعتماد على **الحقائق بالمزاوجة مع وجهة النظر**. وكانت أهم **القوى الفاعلة**، **النشطاء السياسيين**، و**المواطنون العاديون**؛ **فرجال الجيش**، و**الشرطة**؛ خاصة فيما يتعلق باستشهادهم في الحوادث الإرهابية المتنوعة. كما تم الاعتماد على **أكثر من قوة فاعلة**؛ كالنشطاء السياسيين مع الإعلاميين. غلبت **الاستمالات العقلانية** على نوعية **الاستمالات المستخدمة**، تلتها **العاطفية** بفارق ضئيل؛ نظراً للاعتماد على الحقائق وشرح موضوعات تتعلق بالطابور الخامس، وحروب الجيل الرابع، والاعتماد على العاطفية الوطنية في الأغنيات الخاصة بتلك الفترة. وفيما يتعلق **بأطر الحلول المقدمة للقضايا في الفيديو**، لم يتم طرح أي حلول.

بناءً على ما سبق، نجد إن **القضايا السياسية** كانت على رأس القضايا المطروحة للمرة الثالثة، وتم عرضها في ملفات فيديو **مدتها الزمنية** متنوعة ما بين القصيرة، و المتوسطة، والطويلة، اعتماداً على **قالبين إعلاميين** هما هو الأغنيات الوطنية، والقالب غير المحدد. كما اعتمد **أسلوب تقديم المحتوى** على المادة الفيلمية والأرشيفية؛ لذا كانت اللقطات المقتطعة من فيديوهات وبرامج من أهم **عناصر الإبراز** المستخدمة. وتم استخدام إطار الصراع **كإطار لعرض القضايا**، وكان **نوعه** محدداً. كما تم استخدام مجموعة من **آليات التأطير**؛ فعلى مستوى المعلومات كانت الغلبة للإبراز والتركيز، أما على مستوى العرض، فكانت الخلاصة والاستنتاجات هي الغالبة، وجنحت **سمة معالجة القضايا** إلى الحياد، كما اعتمد **أسلوب معالجتها** على التحليل في المقام الأول، ويعتبر النقد، والتعليق، على رأس **أهداف المادة المقدمة في الفيديو**. وبالنسبة **للتوازن في عرض المعلومات في الفيديو**، نجد أنه تم الاعتماد على الحقائق فقط، بالإضافة إلى الاعتماد على الحقائق بالمزاوجة مع وجهة النظر.

وكانت أهم **القوى الفاعلة**، النشطاء السياسيين، والمواطنون العاديون، وتم الاعتماد على **الاستمالات العقلانية** فيما يتعلق **بالاستمالات المستخدمة**، ولم يتم طرح أي **حلول**.

و في إطار الاتفاق أو الاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة المتاحة خلال هذه الفترة، نجد اتفاقاً بين دراسة **جوليان مورنسي لافلام (2012)** التي وضحت قرارات القوات المسلحة لدعم عمليات الإصلاح السياسي كشرط ضروري للتحول الديمقراطي وبين الدراسة الحالية في قضية سياسية هامة هي قضية ظهور الطابور الخامس، ومع محتوى الأغنيات الوطنية التي تم تقديمها، وأغنية كابوس التي لخصت محتوى فيلم (الدساس). ولم يتم الاهتمام بالقضايا الثقافية.

خاتمة: النتائج العامة للبحث ودلالاتها النظرية والعملية:

أولاً – النتائج العامة للبحث:

من خلال تحليلنا للأطر الإعلامية لقضايا الفترات الانتقالية الثلاثة التي تناولتها صفحة وموقع VTV نخرج بالنتائج العامة التالية:

1- تنوعت **القضايا التي تناولتها الصفحة والموقع في الفترات الانتقالية الثلاثة**، واشتركت جميعها في شغل القضايا السياسية لموقع الصدارة بين القضايا التي تمت مناقشتها، وإن كانت أكثر تنوعاً في الفترة الأولى؛ نظراً لطبيعة الفترة الخاصة بتغيير النظام السياسي للدولة. وكذلك كانت الفترة الأولى الأكثر تنوعاً بين الفترات الانتقالية في القضايا التي تناولتها بصفة عامة؛ حيث تناولت القضايا الإعلامية، والقانونية، والعسكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية. وانصب الاهتمام في الفترة الانتقالية على القضايا الاقتصادية بعد القضايا السياسية؛ لوجود نوع من الاستقرار النسبي في أوضاع الدولة، مع بروز مشكلات قانونية أدت إلى انفجار الأوضاع والعودة إلى نقطة الصفر التي انتهت بتغيير النظام السياسي للدولة. أما الفترة الانتقالية الثالثة، فركزت على بعض القضايا الثقافية فضلاً عن تركيزها على القضايا السياسية التي تتناسب مع طبيعة تلك الفترة

بـالطبع، بالإضـافة إلـى الأغـاني الوطنيـة؛ نتيجـة لـدعم القـوات المسـلحة لمطالب المواطنين بتغيير النظام، و الممارسات العنيفة من النظام السابق.

2- كـان النشـطاء السياسـيين هـم **القـوى الفاعلـة المحركـة للأحـداث** فـي الفتـرة الانتقاليـة الأولـى؛ نظـراً لتصـدرهم المشـهد بأفكـارهم، وحـراكهم علـى الأرض وعلـى مسـتوى مواقـع الاتصـال الاجتمـاعي، ومـا سـببه ذلـك مـن مشـكلات عديـدة. أمـا القـوى الفاعلـة فـي الفتـرة الانتقاليـة الثانيـة فكانـت المـواطنين العـاديين؛ حيـث انصـب الاهتمـام علـى الظـروف المعيشـية التـي تلـت فتـرة انفـلات أمنـي وفعاليـات كثيـرة علـى الأرض أوقفـت مسـيرة الحيـاة الطبيعيـة، فضـلاً عن مشاركتهم في بنـاء مؤسسـات الدولـة من الاسـتفتاء علـى الدسـتور الجديـد، أو الاعتـراض علـى الإعـلان الدسـتوري وتصـرفات الـرئيس الداعمـة لجماعة الإخوان المسلمين. وتكونت القوى الفاعلة في الفترة الانتقالية الثالثة من النشطاء السياسيين والمواطنين العاديين معاً؛ وذلك نتيجة محاولة بعض النشطاء السياسيين من الفترة الأولى العودة لتصدر المشهد، ودعم المواطنون العـاديون للدولـة والجـيش؛ رغبـة فـي مسـتقبل أفضـل، وحزنـاً علـى فقد قـوات الشرطة والجيش لعناصرها في مواجهة القوى الإرهابية من النظام السابق.

3- اتسـمت **السـمات الشـكلية** للمـادة المعروضـة بتنـوع **الفتـرة الزمنيـة؛** فكانـت متوسطة في الفترة الأولى، طويلة في الفترة الثانية، ومتنوعة مابين القصيرة، والمتوسطة، والطويلة، في الفترة الثالثة؛ لتنوع القضايا التي تم تناولها في كل فترة، بالإضافة إلى تنوع **القوالب الإعلامية المستخدمة.** فكانت القوالب غير محددة في الفترة الأولى، واتخذت شكل القوالب الإخبارية المصورة في الفترة الثانية، كما اتخذت شكل الأغاني الوطنية، والقالب غير المحدد في الفترة الثالثة؛ وذلك أيضاً طبقاً لنوع القضايا التي تم عرضها. كما يرتبط ذلك أيضاً **بأسلوب تقديم المحتوى في الفيديو** الذي اعتمد في غالبيته على المادة الفيليمية خلال الفترة الأولى، والمادة الفيلمية المصحوبة بحوارات مع المواطنين في الفترة الثانية، والاعتماد على المادة الفيلمية والأرشيفية في الفترة الثالثة؛ وترتبط هذه الأساليب بأنواع القوالب التي تم استخدامها في

عرض القضايا. كما ترتبط هذه الأساليب أيضاً **بعناصر الإبراز في الفيديو**، والتي اعتمدت على الصور واللقطات المقتطعة من البرامج والفيديوهات في الفترتين الأولى والثالثة، ولم تعتمد على أي عناصر للإبراز في الفترة الثانية؛ لوجود تقارير مصورة.

4- كان **إطار** الصراع هو الإطار الغالب في عرض القضايا في الفترات الانتقالية الثلاثة؛ الصراع بين النشطاء ومن يواليهم وحزب الكنبة من ناحية، والصراع بين النشطاء المنتمين للتيارات الليبرالية والمنتمين للتيارات الدينية من ناحية أخرى، خلال الفترة الأولى. والصراع بين القوى المدنية والمواطنين من ناحية والقوى الدينية المتمسكين بحكم الأخوان المسلمين من ناحية أخرى في الفترة الثانية. والصراع بين نفس القوتين بعد زوال حكم الأخوان ورغبتهم ومن يواليهم في السيطرة مرة أخرى في الفترة الثالثة. لذا، كان **نوع الإطار** محدداً في الفترات الثلاثة؛ نتيجة لتحديد القضايا المتصارع عليها وأسلوب مواجهتها.

5- كانت **آليات التأطير** المستخدمة في الفترات الثلاثة تعتمد على آلية الإبراز والتركيز على مستوى المعلومات؛ لأنها تتناول قضية محددة في كل فيديو. أما على مستوى العرض فتنوعت الآليات، فكانت تعتمد على استخدام التعليق والصور بشكل كبير في الفترة الأولى؛ نظراً لطبيعة الظهور الإعلامي للنشطاء السياسيين القوى الفاعلة الرئيسة في ذلك الوقت. أما الفترتين الثانية والثالثة، فتم الاعتماد على آلية الخلاصة والاستنتاجات؛ لطبيعة القضايا السياسية والمعيشية التي برزت في الفترة الثانية، وظهور الطابور الخامس والأعمال الإرهابية في الفترة الثالثة.

6- كان **أسلوب معالجة القضايا** تعليقي في الفترة الأولى، وخبري في الفترة الثانية، وتحليلي في الفترة الثالثة؛ نظراً لاختلاف القوالب الإعلامية المستخدمة، ونوعية القضايا التي تمت مناقشتها في كل فترة. لذا، تنوعت تنوعت **الأهداف الأساسية من المادة المعروضة** أيضاً، حيث استهدفت

انتقاد الأوضاع ومن يحركون الأحداث في الفترة الأولى، والإخبار والإحاطة في الفترة الثانية، والنقد، والتعليق في الفترة الثالثة.

7- **اتسمت السمة السائدة في معالجة القضايا** بالحياد في الفترات الثلاثة؛ وذلك باستخدام **الاستمالات** العقلانية؛ حيث يتضح ذلك في **الأسلوب المتوازن في عرض القضايا**؛ فاعتمد على عرض المعلومات مع إضافة وجهة نظر في الفترة الأولى، واعتمد على الحقائق فقط في الفترة الثانية، وزاوج بين استخدام الحقائق فقط، واستخدام الحقائق مضافاً لها وجهة نظر في الفترة الثالثة.

8- لم يقدم القائم بالاتصال **حلولاً** للقضايا والمشكلات المتنوعة التي عرضها في الفترات الانتقالية الثلاث، عدا بعض الحلول القليلة في الفترة الأولى؛ باعتماده على قدراته على الحشد على الأرض؛ سواءً بالمطالبة بعمل استفتاء شعبي على مطالب القوى السياسية وائتلافات شباب الثورة، أو تنظيم الوقفات المليونية في ميداني روكسي والعباسية؛ للفت انتباه المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم على إدارة شؤون البلاد حينها لمطالب ما اصطلح على تسميته بحزب الكنبة. وأيضاً، لاعتماده على عدم تخصصه في كثير من القضايا، ولكنه يبسط المعلومات والحقائق على بساط التفكير والنقاش باستخدام الدلائل المختلفة؛ بغرض تشكيل رأي عام تجاهها، يؤثر على وجهات نظر المتلقين، ويدفعهم إلى القيام بسلوكيات محددة طبقاً لهذه الاتجاهات.

9- من اللافت للانتباه إن القائم بالاتصال تعامل مع حركة 25 يناير 2011 الاحتجاجية باللفظ الدارج في الإعلام بتسميتها ثورة، على الرغم من انتقاده الشديد لرموزها، ومطالبها، وأحداثها، مع إيمانه بتغيير الأوضاع المتردية ولكن بطريقة تختلف عن الطريقة المطروحة التي يرى فيها تآمراً على الدولة المصرية؛ ويتضح ذلك في أربعة ملفات فيديو أسماها (بروتوكولات حكماء صهيون)؛ والتي طبق فيها نصوص البروتوكولات على الأحداث الجارية والشخصيات البارزة وقتها، وأيضاً بوصفه للنشطاء السياسيين البارزين في

ذلك الوقت بالخونة في فيديو بعنوان (اتفاق الخونة على الفكر الشيطاني) قبل أن يصفهم بذلك الإعلامي أحمد موسى في برنامجه (على مسؤوليتي) على قناة صدى البلد بأربع سنوات، بالإضافة إلى نشره لمكالمة هاتفية مسربة للبرادعي في فيديو بعنوان (خطير جداً تسجيل صوتي مسرب للبرادعي) وذلك قبل ظهور هذا التسريب في برنامج (الصندوق الأسود) للدكتور عبد الرحيم علي على قناة القاهرة والناس بثلاث سنوات، وذلك خلال الفترة الانتقالية الأولى. وواصل نفس النهج في الفترة الانتقالية الثانية بفيديو بعنوان (مصر ما بين السقوط وكبرياء الثورة)، بعد تأزم الأوضاع بشكل كبير في هذه الفترة. ثم تحول لفظ الثورة إلى لفظ المؤامرة بشكل صريح في فيديو في الفترة الانتقالية الثالثة تحت عنوان (اللي حيشوف الفيديو ده كامل مستحيل يقدر ينكر المؤامرة على مصر)، وذلك قبل أن ينتشر هذا المصطلح في الإعلام المصري بشكل صريح.

ثانياً – الدلالات النظرية والعملية لنتائج البحث:

1-الدلالات النظرية للنتائج:

من خلال العرض السابق لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة الراهنة، وبالمقارنة مع نظرية تشكيل الأطر الإعلامية، نستطيع القول بأن القائم بالاتصال في صفحة وموقع VTV استطاع تحقيق السمات التي يتم على أساسها تشكيل الإطار الإعلامي، على النحو التالي:

1- إنه عملية تنظيم للمحتوى الإخباري قد يتفق مع القيم الإخبارية السائدة أو لا يتفق؛ حسب الهدف من العملية ذاتها. وهذا ما نلاحظه في استخدامه للاستمالات العقلانية، وعرضه للحقائق في أطر، وقوالب، وآليات، مناسبة للموضوع الذي يناقشه.

2- لا يقف الهدف عند حدود إثارة الاهتمام بالمحتوى، ولكنه يهدف إلى الإقناع والتأثير بالدرجة الأولى، واتضح هذا الإقناع والتأثير في قدرته في الحشد على الأرض من خلال المحتوى الذي يقدمه.

3- لا يهدف إلى غرس أفكار أو قيم جديدة، ولكنه يقوم على الاستفادة من الأفكار والقيم الموجودة فعلاً في الواقع الاجتماعي، وهذا ما أجاد استخدامه في توصيفه للنشطاء السياسيين وخروجهم عن ثقافة المجتمع وقيمه؛ لتحذير المتلقين منهم، وإقناعهم بعدم تبني أفكارهم.

4- يحاول تحقيق الاتساق بين ما يدركه الجمهور عن الواقع الاجتماعي، وما يقدمه هذا التشكيل اعتماداً على هذه المدركات، وهذا ما أجاد فيه أيضاً من التعليق على الأحداث الجارية والشخصيات البارزة في ضوء ما يجب فهمه، وإدراكه، واتخاذ السلوك المناسب على أساسه.

5- يهدف تحقيق الاتساق المذكور إلى تفعيل عملية تمثيل المعلومات Information Processing في استعادة المعلومات وتفسير الرموز والمدركات الاجتماعية التي يتبناها تشكيل الأطر الإعلامية، ويتضح ذلك في استخدام الحقائق وربطها بالاستمالات الإقناعية وإضافة التعليقات، والتحليلات، ووجهات النظر إليها.

كما استطاع القائم بالاتصال تحقيق الفرض الأساسي للنظرية الذي يقول بأن الوقائع والأحداث ليست ذات مغزى أو معنى معين في حد ذاتها، وإنما تكتسب هذا المعنى أو المغزى متى وضعت في إطار أو سياق يتفق مع المدركات الاجتماعية، ويتسم هذا الإطار بالتنظيم والانتقاء المتعمد لبعض جوانب الحدث وإبرازه أو إغفال جوانب أخرى؛ فيحدث الاتساق بينه وبين ما يدركه الجمهور من قيم، وأفكار، وعقائد اجتماعية. ويتضح ذلك بشكل أساسي من ربط الأحداث بحياة المتلقين واستخدام آلية الإبراز والتركيز بشكل كبير على مستوى الوقائع التي يعرضها ثم ينتقل إلى الاستخلاص والاستنتاج؛ لإحداث التأثير الإقناعي المنشود.

عموماً، ومن خلال عرضنا لأهم نتائج الدراسة، وأوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة، تبرز لدينا مجموعة التساؤلات التالية:

1- لماذا تم التركيز على القضايا السياسية بشكل كبير مع إغفال قضايا أخرى ذات أهمية بالغة ترتبط بالمجتمع الذي يعيش المتلقين في كنفه؛ كالقضايا الثقافية، والأمنية، والاقتصادية؟

2- لماذا يتم الاعتماد بشكل كبير على إطار الصراع أثناء دراسة القضايا المختلفة، على الرغم من وجود أطر أخرى ذات أهمية؛ كالأطر الدينية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية، والأخلاقية؟

3- لماذا لم يقدم القائم بالاتصال حلولاً واضحة لجميع المشكلات التي قام بطرحها ومناقشتها؟

و يمكننا الإجابة على هذه التساؤلات، باعتبار أن التركيز على القضايا السياسية كان محور اهتمام وسائل الإعلام التقليدي والجديد على المستويين المحلي والعالمي؛ لضخامة الأحداث المتعلقة بتلك القضايا وتاثيرها على هذين المستويين. أيضاً، كانت الصراعات هي السائدة؛ سواءً داخل الدولة الواحدة بين الفصائل المختلفة، أو بين الدول؛ في محاولة الدول ذات الطابع الاستعماري في شكله الحديث؛ كالولايات المتحدة الأمريكية تحقيق مصالحها؛ لذا تم إغفال التركيز على الأطر الأخرى ذات الأهمية. أما بالنسبة لعدم تقديم القائم بالاتصال أي حلول؛ فربما يعود لعدم اختصاصه بتلك القضايا واكتفاءه بإلقاء الضوء عليها وتحليلها.

على أية حال، تعتبر الإجابات التي تم اقتراحها للأسئلة التي أثارتها الدراسات السابقة غير كافية، وهي أسئلة مطروحة للمهتمين بالموضوع على بساط البحث مستقبلاً.

2-الدلالات العملية للنتائج:

تأسيساً على مناقشتنا السابقة لنتائج الدراسة، وما أثارته من تساؤلات، نقترح التوصيات التالية:

1- دراسة القضايا التي تم إغفالها في الدراسات السابقة؛ سواءً المهتمة بالإعلام التقليدي أوالجديد.

2- البحث المحايد في العلاقات المدنية العسكرية، وخطورة اهتزاز هذه العلاقة على الدولة.

3- المزيد من الاهتمام بدراسة الأداء الإعلامي، وكيفية ضبطه، والمصطلحات التي يستخدمها.

4- التركيز على دراسة قوى فاعلة أخرى؛ كقادة الرأي على اختلاف أنواعهم، أو حتى مواطنين عاديين.

المراجع والهوامش:

(1) Monteccucoli, Hofkriegsrath, Pola. "How to Fight in a 4th Generation Insurgency: Imperial and Royal Austro-Hungarian Marine Corps". **In:** Fourth Generation Seminar – Quantico, Virginia, July 2009.

(2) كلية دبي للإدارة الحكومية. **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي**. (دبي: الكلية، مايو 2011) ص ص 6- 8.

(3) كلية دبي للإدارة الحكومية. **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي**. (دبي: الكلية، مايو 2013) ص 4.

(4) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: أكتوبر 2010 – عدد شهري**. (القاهرة: الوزارة، 2010) ص 2.

(5) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يناير 2011 – عدد شهري**. (القاهرة: الوزارة، 2011) ص 2.

(6) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يناير 2012 – عدد شهري**. (القاهرة: الوزارة، 2012) ص 2.

(7) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: فبراير 2013 – عدد شهري**. (القاهرة: الوزارة، 2013) ص 2.

(8) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يناير 2014 – عدد شهري**. (القاهرة: الوزارة، 2014) ص 2.

(9) "Top Sites in Egypt". 23 July 2014.
<http://www.alexa.com/>.

(10) كلية دبي للإدارة الحكومية. **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي**. (دبي: الكلية، مايو 2011) ص 5.

(11) مريم بنت فهد وآخرون. **نظرة على الإعلام العربي 2011 – 2015: الإعلام العربي الانكشاف والتحول...توقعات وتحليلات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في المنطقة العربية**. (دبي: نادي دبي للصحافة، 2012) ص 75.

(12) كلية دبي للإدارة الحكومية. **تقرير الإعلام الاجتماعي العربي**. (دبي: الكلية، مايو 2013) ص ص 1، 2.

(13) كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. **نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي**. (دبي: الكلية، 2014) ص 9.

(14) هاني حمدي مؤسس ومدير صفحة VTV، محادثة شفهية في يوم الأحد 6 يونيو 2014 بإذن منه.

(15) **المرجع السابق**.

(16) **المرجع السابق**.

(17) Boyraz, Malgorzata., Catona, Danielle., Krishnan, Aparna. "Who is Retweeted in Times of Political Protest? An Analysis of Characteristics of Top Tweeters and Top Retweeted Users During the 2011 Egyptian Revolution". **In:** Annual Meeting of the International Communication Association – Phoenix, AZ, May 24 2012.

(18) Vincent, Cindy. "New Media in the Public Sphere: Public Sphere Formation in Spaces of Conflict". **In:** Annual Meeting of the NCA 96th Annual Convention – San Francisco, CA, November 13 2010.

(19) Lee, Jinsun. "Considering a New Key Word: Internet Activism". **In:** Annual Meeting of the International Communication Association – Chicago, IL, May 20 2009.

(20) Faries, David. "Revolution without Revolutioners? Social Media Networks and Regime Response in Egypt". **Ph.D Dissertation**. (Pennsylvania: University of Pennsylvania, 2010).

(21) إسلام حجازي. "الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي: ظاهرة الفيسبوك في مصر نموذجاً". **في: قضايا**. ع 53، مايو 2004، ص ص 18 – 28.

(22) علي ليلة. "تأثير الفيس بوك على الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب". **في:** مؤتمر المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني (الفيس بوك والشباب)، يوليو 2009.

(23) الصادق الحمامي. "الإعلام الجديد والإعلام الكلاسيكي بين الاتصال والانفصال: التليفزيون العمومي نموذجاً". **في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام**. ع 33، يناير – يونيو 2009، ص ص 1 – 46.

(24) رضا عبد الواجد أمين. "استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت". **في:** المؤتمر الدولي تحت عنوان الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد – البحرين، 7-9 أبريل 2009، ص ص 512 – 534.

(25) الشيماء علي عبد العزيز. "الإنترنت والثقافة السياسية في مصر". **في:** المؤتمر السنوي الخامس عشر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان قضايا الطفولة ومستقبل مصر – القاهرة، 2013.

(26) أحمد محمد إبراهيم. "دور شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية في التوعية بالانتخابات التشريعية والرئاسية لمرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011: دراسة تطبيقية مقارنة على موقعي فيس بوك وتويتر وشباب الجامعات الحكومية والخاصة بمدينة الإسكندرية". **رسالة دكتوراة**. (الإسكندرية: كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2013).

(27) فتحي محمد شمس الدين، أسماء مسعد عبد المجيد. "معالجة القضايا السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي واتجاه الشباب المصري نحو أحداث 30 يونيو". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(28) مها السيد بهنسي. "علاقة التعرض للمحتوى السياسي في الشبكات الاجتماعية بالثقة السياسية لدى مستخدميه: دراسة على جمهور موقعي فيس بوك وتويتر". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(29) Bormann, Nils-Christian., Gleditsch, Kristian Skrede. "Crises, Transition and Democratization: Disaggregating Regime Change". **In:** British International Studies Association Conference – Edinburgh UK, 20th – 22nd July 2012.

(30) Morency-Laflamme, Julien. "The Armed Forces as a Political Player: Democratization Processes in Benin and Togo". **In:** Annual Meeting of the Northeastern Political Science Association – Boston, November 15, 2012.

(31) Guan, Yichen. "The Arab Spring: A Theoretical Examination of Revolutionary Patterns". **In:** Annual Meeting of the Northeastern Political Science Association – Philadelphia, November 14 2013.

(32) Abdallah, Mayada and others. "Arab Uprisings: Challenges during Political Transitions and Comparative Lessons for Civil Societies in the Middle East and North Africa". **In:** Regional Workshop Consultation – Amman, 18 – 20 April 2012.

(33) هاني خميس أحمد عبده. "الدين والثورات السياسية: الحالة المصرية نموذجاً". **في: رؤى استراتيجية**. المجلد الأول، ع 4، سبتمبر 2013، ص ص 36 – 57.

(34) هناء عكاشة طلبة إبراهيم. "صورة رئيس الجمهورية كما تعكسها مواقع الفضائيات الإخبارية وعلاقتها بصورته الذهنية لدى الشباب الجامعي". **رسالة ماجستير**. (القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، 2013).

(35) محمد أحمد علي عدوي. "الثورات العربية والثقافة السياسية للنشء: دراسة للحالة المصرية". **في:** المؤتمر السنوي الخامس عشر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان قضايا الطفولة ومستقبل مصر – القاهرة، 2013.

(36) رشا عبد الرحيم عبد العظيم مزروع. "أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوى السياسية الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور بعد ثورة 25 يناير: دراسة تحليلية مقارنة". **في: إعلام الشرق الأوسط**. ع 9، 2013، ص ص 30 – 37.

(37) مجموعة من الباحثين. **التقرير المرحلي الأول حول أداء وسائل الإعلام خلال المرحلة الأولى من الاستفتاء الدستوري 2013**. (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات وحقوق الإنسان، 2013) ص ص 12 – 14.

(38) خالد زكي أبو الخير. "أطر تقديم أزمة الشرعية السياسية في الصحافة المصرية". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(39) أسماء أحمد أبو زيد علام. "خطاب المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة 30 يونيو: دراسة تحليلية مقارنة على مجلتي حواء ونصف الدنيا". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(40) نهلة حلمي محمد عبد الكريم. "معالجة قضايا النفط والطاقة في المضمون الإخباري في القنوات الفضائية العربية أثناء المرحلة الانتقالية". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(41) سهير عثمان عبد الحليم. "علاقة الضغوط السياسية في فترات التحول الديمقراطي بالأداء الصحفي وتأثيره على المنتج النهائي: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف اليومية الخاصة". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(42) شيماء سمير عبد اللاه محمد أبو عميرة. "اتجاهات القائم بالاتصال في المؤسسات الصحفية المصرية نحو تشريعات الصحافة خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25 يناير 2011: حرية تداول المعلومات نموذجاً". **في:** المؤتمر السنوي الثالث لكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية (الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية)، 18 – 20 مارس 2014.

(43) حازم أحمد حسني. **تحليل الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بعد الثورة في:** عمرو عبد الرحمن (محرر). **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**. سلسلة قضايا حركية (27) (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د.ت) ص ص 69 – 77.

(44) محمد عبد الحميد. **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. الطبعة الثالثة. (القاهرة: عالم الكتب، 2010) ص ص 402 – 406.

(45) "New Media". 24 July 2014. <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/new-media>.

(46) "New Media". 24 July 2014. <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/new-media?q=new+media>.

(47) "Transition". 24 July 2014. <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/transition>.

(48) "المرحلة الانتقالية". معهد الربيع العربي لموارد ودراسات المرحلة الانتقالية، 19 فبراير 2014. <https://www.facebook.com/ArabSpringInstitute?fref=ts>.

(49) "Social Media". 24 July 2014. <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/social-media>.

(50) "Social Media". 24 July 2014. <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/social-media?q=social+media>.

(51) "Social Media". 24 July 2014. <http://www.webopedia.com/TERM/S/social_media.html>.

(52) "Face Book". 24 July 2014. <http://www.webopedia.com/TERM/F/Facebook.html>.

(53) "Face Book". 24 July 2014. <http://www.pcmag.com/encyclopedia/term/57226/facebook>.

(54) "You Tube". 24 July 2014. <http://www.webopedia.com/TERM/Y/YouTube.html>.

(55) "You Tube". 24 July 2014. <http://www.pcmag.com/encyclopedia/term/57119/youtube>.

(56) هاني حمدي مؤسس ومدير صفحة VTV، **مرجع سابق**.

(57) **المرجع السابق**.

(58) الخبراء هم:

1-	أ.د حنـان جنيـد	أستاذ العلاقات العامة والإعلان – كلية الإعلام – جامعة القاهرة
2-	أ.د سلوى العوادلي	أستاذ العلاقات العامة والإعلان – كلية الإعلام – جامعة القاهرة
3-	أ.د طـــه نـــجـــم	أستاذ الصحافة – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
4-	أ.م.د كريمان فريد	أستاذ العلاقات العامة والإعلان المساعد – كلية الإعلام – جامعة القاهرة
5-	أ.د هويدا مصطفى	أستاذ الإذاعة والتليفزيون – كلية الإعلام – جامعة القاهرة
6-	د. أمـانـي آلبـرت	مدرس العلاقات العامة والإعلان – كلية الإعلام – جامعة بني سويف

(59) "**التخلي عن العرش Abdication:** يتم تنازل الملك عن العرش إما بسبب كبر السن، أو المرض، أو تحت ظروف ضغوط سياسية، أو نتيجة ثورة شعبية، أو انقلاب عسكري، أو تنفيذاً لأحكام معاهدة صلح يفرضها الغالب". **انظر:**
يسري دعبس. **معجم المصطلحات السياسية**. (الإسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2009) ص 11.

(60) تعرف **الثورة Revolution** على أنها "مصطلح يدل على معنيين؛ الأول: تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية؛ أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحياناً عنيفة بحكم آخر. والثاني: تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف؛ كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية، أو ثورة فنية، أو ثورة ثقافية؛ فإن هذه التغييرات المعاصرة تستخدم لوصف تغييرات شاملة في مجالات متعددة من الحياة". **انظر:** عبد الوهاب الكيالي وآخرون. **موسوعة السياسة**. الجزء الأول. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت) ص 870.

أي أن التغييرات الجذرية التي تتم بصورة فجائية وقد يصاحبها عنف هي شرط أساسي لتسمية أي حدث بهذه المواصفات ثورة؛ خاصة وأن التغيير الجذري يكون في الظروف الاجتماعية والسياسية. وبالعودة إلى 25 يناير 2011 نجد أن تلك الأحداث لم تؤد إلى تغييرات في نظام الحكم القائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له؛ لأن تلك التغييرات الجذرية تتطلب برنامجاً واضحاً محدداً يتم تنفيذه طبقاً لما اصطلح عليه بالشرعية الثورية.

و **الشرعية الثورية Revolutionary Legitimacy** هي "حق الثورة في اتخاذ ما تراه من إجراءات لتحقيق الأهداف التي نشبت الثورة من أجل تحقيقها. وهي حتماً تكون خارج إطار القوانين القائمة؛ باعتبار أن الثورة تكون أصلاً لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تحميها القوانين المنفذة قبل قيام الثورة. وبعض هذه الإجراءات يكون مجرد استثناءات تفرضها ضرورات الأمن لنجاح الثورة وتكون مؤقتة إلى حين توضع القوانين الجديدة التي تحمي برامج الثورة. فالثورة تلجأ إلى الإجراءات الاستثنائية فقط؛ حتى يتم تحويل مبادئها وبرامجها إلى قوانين ونظم. ومعيار الأمان فيما تتخذه الثورة من إجراءات تحت شعار الشرعية الثورية؛ هو وضوح الأهداف، وتحديد البرامج، وقبل ذلك أصالة الثورة؛ بحيث تكون الإجراءات لصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير وليست لحماية أفراد، أو مجموعة، أو فئة" **انظر:** عبد الوهاب الكيالي وآخرون. **موسوعة السياسة**. الجزء الثالث. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت) ص ص 453، 454.

و نلاحظ أنه لم تتخذ أي إجراءات استثنائية؛ لعدم وجود أهداف وبرامج خاصة بما حدث في 25 يناير 2011 لحين وضع قوانين للمرحلة الجديدة؛ واكتفى من أسموا أنفسهم ثواراً بسلسلة من المليونيات لرفع مجموعة متنوعة من المطالب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير/ محمد حسين طنطاوي تتغير من أسبوع لأسبوع، وحسب ما يتراءى للمحتشدين في ميدان التحرير.

و برصد التغييرات التي يستند إليها البعض في تصنيف **25 يناير 2011** كثورة، نجد لدينا الآتي:

1- **تعطيل العمل بدستور 1971**، وهنا نجد أنفسنا أمام مصطلح هام هو **السقوط الثوري للدساتير**؛ حيث "ذهب أغلبية الفقه الدستوري على أنه يترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور القائم؛ على اعتبار استحالة بقاء هذا الدستور الذي جاءت الحركة الثورية لتخرق نصوصه، ولتحقيق أهداف سياسية، واجتماعية، وفكرية، تتعارض معه". **انظر:** محمد رفعت عبد الوهاب. **القانون الدستوري والمباديء الدستورية العامة: دراسة النظام الدستوري المصري**. (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007) ص 115. وكان يجب أن يسقط الدستور كلياً، ولكن ما حدث أنه "قام الرئيس السابق بإعلان تخليه عن الحكم في 11 فبراير 2011 على خلاف ما هو مقرر في المادة 83 من الدستور التي أوجبت تقديم استقالة الرئيس إلى مجلس الشعب، وأسند حكم مصر إلى جهة لا ذكر لها في الدستور

وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ في حين أن من يتولى الرئاسة مؤقتاً وفقاً لدستور 1971 هو رئيس مجلس الشعب، ثم يليه رئيس المحكمة الدستورية العليا. ثم قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعطيل الدستور وشكل لجنة لتعديل بعض مواده؛ هي بذاتها التي كان الرئيس السابق قد عرض تعديلها. وانطلقت اللجنة في مهمتها؛ فعدلت بعض المواد المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية، وبتعديل الدستور وتغييره ووضع دستور جديد. وأسفرت تعديلات اللجنة عن نتائج؛ هي أن تتضمن التعديلات نصاً مستحدثاً حمل رقم 189 مكرر يوجب على الأعضاء المنتخبين في أول مجلسين للشعب والشورى أن يشكلوا لجنة من مائة عضو لوضع دستور جديد، ولم تقيد تلك المادة مجلسي الشعب والشورى بأي ضوابط أو معايير في تشكيل لجنة وضع الدستور. وطرحت التعديلات للاستفتاء، وجاءت النتيجة في صالح الموافقة عليها بأغلبية كاسحة، وخرجت التصريحات من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومشرعيه بأن الدستور المعطل لن يعود للعمل؛ وإنما ستعود النصوص المعدلة فقط مضافاً إليها بعض النصوص الأخرى التي تحكم الفترة الانتقالية؛ لتشكل كل هذه النصوص المعدلة والمستفتى عليها، والنصوص المضافة غير المستفتى عليها إعلاناً دستورياً ينفذ حتى وضع دستور جديد". **انظر:** محمد نور فرحات. **المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير هل هي إرباك متعمد؟. في:** عمرو عبد الرحمن (محرر). **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**. سلسلة قضايا حركية (27) (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د.ت) ص ص 37 – 42. إذن، لم يسقط الدستور، ولكن تم تعطيله واستخراج مواد منه لتعديلها وإجراء استفتاء عليها.

2- **حل الحزب الوطني الحاكم وإعادة مقاره للدولة**، حيث " قضت دائرة الأحزاب فى مجلس الدولة برئاسة المستشار مجدى العجاتى، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة بالمحكمة الإدارية العليا، بحل الحزب الوطنى، وتصفية أمواله، وتحديد الجهة التى تؤول إليها، وذلك إعمالاً لنصوص المواد رقم 4 و8 و17 من قانون الأحزاب رقم 40 لسنة 1977 وتعديلاته". **انظر:** محمد أسعد. "الإدارية العليا تقضي بحل الحزب الوطني وتصفية أمواله". 16 أبريل 2011.
<http://youm7.com/News.asp?NewsID=392205&SecID=65&IssueID=0>.

3- **منع رموز نظام الرئيس/ محمد حسني مبارك من أعضاء الحزب الوطني بالترشح في الانتخابات بحكم قضائي**، ولكن تم إلغاء ذلك بحكم قضائي آخر؛ حيث "قضت المحكمة بإلغاء حكم سابق بعد السماح لقادة الحزب الوطني المنحل، وأعضاء مجلسي الشعب والشورى السابقين بخوض انتخابات البرلمان المقبل. وكانت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قضت في مايو 2013 بمنع قادة الحزب الحاكم في عهد الرئيسين السابقين أنور السادات وحسني مبارك من الترشح في انتخابات البرلمان في ضوء دعوى قضائية أقامتها إحدى المحاميات للمطالبة بمنع كافة القيادات بالحزب الوطني المنحل من الترشح". **انظر:** "حكم قضائي يسمح لرموز نظام مبارك بالترشح للبرلمان". 15 يوليو 2014.
<http://www.anbaanet.com/feed/2168556.html>.

4- **رفع اسم الرئيس السابق مبارك وزوجته من الميادين والمنشآت العامة بحكم قضائي**، وقد تم إلغاء هذا الحكم أيضاً؛ حيث "قضت محكمة مستأنف الأمور المستعجلة بالقاهرة بوقف حكم أول درجة الصادر بإلزام رئيس الوزراء – بصفته رئيس الحكم المحلي – برفع اسم حسني مبارك - الرئيس السابق - وزوجته، وصورتيهما من جميع الميادين، والشوارع، والمدارس، والمكتبات، والجمعيات، والمنشآت العامة، في مختلف المحافظات". **انظر:** فاطمة أبو شنب. "إلغاء حكم رفع اسم مبارك وزوجته من الميادين والمنشآت العامة". 22 يوليو 2011.

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=304663>.

5- **إصدار قانون منع مباشرة الحقوق السياسية لرموز نظام الرئيس حسني مبارك؛** حيث نص القانون على "تقف مباشرة الحقوق السياسية لكل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على 11 فبراير 2011 رئيساً للجمهورية، أو نائباً لرئيس الجمهورية، أو رئيساً للوزراء، أو رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أو أميناً عاماً له، أو كان عضواً بمكتبه السياسي، أو أمانته العامة، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداءً من التاريخ المشار إليه" **انظر:** رئاسة الجمهورية. "قانون رقم 17 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية". **في: الجريدة الرسمية**. ع 16 مكرر (أ)، 23 أبريل 2012، ص 3. وقد تم إلغاء هذا الحكم وحل البرلمان الذي صاغ هذا القانون؛ حيث "قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب المتعلقة بإطلاق الحق في الترشح على النظام الفردي للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين، كما قضت المحكمة بعدم دستورية تضمين الكشف النهائي لأسماء المرشحين بالنظام الفردي لبيان الحزب الذي ينتمي إليه المرشح، كما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون العزل السياسي". **انظر:** وليد فودة، هبة جعفر. "الدستورية تقضي بحل ثلث البرلمان ورفض العزل". 14 يونيو 2012.
<http://www.masress.com/elwady/18073>.

إذن، نجد أن 25 يناير 2011 لم تحقق سوى حل (الحزب الوطني الديمقراطي)، فلم تسقط دستوراً، ولم تعزل أعضاء النظام السابق سياسياً مهما كان وضعهم في هذا النظام، ولم تلغ اسم الرئيس السابق وزوجته كما كان من يسمون أنفسهم ثوراً يتمنون، كما أنها رفعت شعارات (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية)، وهي شعارات فضفاضة لم يتم تحديد برنامج وخطوات محددة لتنفيذها. ونطرح سؤالاً مؤداه: ماذا نسمي ما حدث؟ للإجابة على هذا السؤال، نجد أنفسنا أمام معنيين؛ الأول **الاحتجاج Protest** وهو "شيء يُقال أو يُفعل لإظهار عدم الموافقة على أو الاعتراض على شيء. وهو حدث يجمع فيه الناس بعضهم بعضاً لإظهار اعتراضهم القوي على شيء ما. وهو أيضاً تعبير أو إعلان جدي عن الرأي، وغالباً ما يكون معارضاً؛ مثل فعل يعبر عن الاعتراض أو تلميح عن عدم الموافقة، ويكون عادة بتنظيم مظاهرة عامة للاعتراض. وأيضاً مثل شكوى، أو اعتراض، أو إظهار عدم الاستعداد عادة لفكرة أو مجموعة من الأفعال". **انظر:** "Protest". 25 July 2014.
<http://www.merriam-webster.com/dictionary/protest>.

أما المعنى الثاني فهو **التمرد Rebellion** ويعني "الرفض والمقاومة للسلطة، ويتخذ أشكالاً متنوعة؛ فمنه ما هو ذهني ومعنوي؛ أي رفض أسس العلاقات والمقولات الفكرية للنظام السائد، والدعوة لتغييره. ومنه ما هو اجتماعي؛ مثل رفض الأعراف السائدة، والخروج عنها، وخرقها. ومنه ما هو تمرد فردي إزاء السلطة، ويقترن باستخدام العنف بشكل مباشر لمنع العناصر الممثلة للسلطة من القيام بواجباتها الوظيفية، ويعتبر ذلك تمرداً بسيطاً؛ لأنه لا يستهدف تقويض أسس السلطة القائمة. ومنه ما هو جماعي؛ وهو ذو نتائج خطيرة؛ لأنه يؤثر في النظام العام، ولا سيما إذا اقترن باستخدام السلاح؛ إذ يعرض سلامة الدولة ونظامها للخطر. وفي هذه الحالة، تحدد القوانين الجزائية عقوبات صارمة تصل إلى الحكم بالإعدام. وقد يستخدم المصلح في الأدبيات السياسية والتاريخية ليعني الثورة؛ إما بهدف قلب نظام الحكم، أو بهدف الانفلات والاتصال. وعلى أية حال، فلابد من التفريق والتمييز بين التمرد والثورة؛ إذ أن التمرد حالة سلبية ورفضية، بينما الثورة نظرة إيجابية تستهدف بناء نظام جديد؛ وهذا ما يفرض على الثائر الانضباط والالتزام". **انظر:** عبد الوهاب الكيالي وآخرون. **موسوعة السياسة**. الجزء الأول. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت) ص 785. وبمقارنة المصطلحين نجد بينهما تقاطع يتمثل في رغبة من يقومون بالاحتجاج أو التمرد في

تغيير النظام ورفضه والاعتراض عليه، ولكن لكون التمرد يحمل الكثير من المعاني السلبية فسوف نسمي ما حدث في 25 يناير 2011 **بالاحتجاج**.

أما بالنسبة لما حدث في **30 يونيو 2013**، فلا يمكن بناءً على النقاش السابق تسميتها بالموجة الثورية الثانية؛ لأنه لم يكن هناك موجة ثورية أولى؛ وإنما مجموعة من الاحتجاجات والضغوط السياسية التي أدت إلى تغيير غير جذري في النظام الذي كان قائماً، وإن كانت 30 يونيو تحمل بعض صفات الشرعية الثورية التي نسردها على النحوالتالي:

1- **وجود برنامج محدد** واضح هو إسقاط نظام الحكم الإخواني بكل آثاره التشريعية، والقانونية، والسياسية، ومطالبة وزير الدفاع الفريق أول/ عبد الفتاح السيسي – حينها - بنزول القوات المسلحة لتحقيق هذا المطلب الوحيد، مع قيام حملة شبابية تدعى (تمرد) بجمع توكيلات من جموع المواطنين للمطالبة بإسقاط النظام.
2- **حل جماعة الإخوان المسلمين وحظر نشاطها؛** حيث "أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حكماً يقضى بحل جماعة الإخوان المسلمين، وحظر نشاطها، ومصادرة ممتلكاتها؛ وذلك بناءً على دعوى مستعجلة وقضايا عديدة تم تحريكها ضد الجماعة لحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين وجمعية الإخوان، وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها، وأي منشأة تم تأسيسها بأموالها أو تتلقى منها دعماً مالياً أو أي نوع من الدعم. كما طالبت الدعوى بحظر أي جمعية تتلقى التبرعات إذا كان بين أعضائها أحد المنتمين إلى الجماعة، أو الجمعية، أو التنظيم، وضرورة قيام لجنة حكومية بإدارة الأموال المصادرة". **انظر:** محمد شعبان. "حكم قضائي للمرة الثالثة تاريخياً...حل جماعة الإخوان المسلمين، وحظر نشاطها، وتجريم الانتماء لها". 23 سبتمبر 2013.
<http://shabab.ahram.org.eg/News/14635.aspx>.
3- **اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية** بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 579 لسنة 2014؛ حيث "قرر تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في الدعوى رقم 3343 لسنة 2014 بجلسة 2014/2/24 فيما تضمنته من اعتبار جماعة الإخوان المسلمين المحظورة منظمة إرهابية؛ وذلك طبقاً لما ورد بمنطوق الحكم وأسبابه الجوهرية المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً لا يقبل التجزئة مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإخطار الدول العربية المنضمة لاتفاقية مكافحة الإرهاب لعام 1998 بهذا القرار". **انظر:** رئاسة الجمهورية. "قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 579 لسنة 2014". **في: الجريدة الرسمية**. ع 14 مكرر (د)، 9 أبريل 2014، ص ص 2، 3.
4- **حل حزب الحرية والعدالة الحاكم؛** حيث "قضت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة برئاسة المستشار فريد نزية تناغو رئيس مجلس الدولة بحل حزب الحرية والعدالة، وتصفية أمواله، على أن تؤول إلى الخزانة العامة للدولة، وتشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء للقيام بأعمال التصفية لجميع الأموال المملوكة للحزب سواءً كانت عينية أم منقولة. وأكدت الحيثيات أنه ثبت للمحكمة أن جماعة الإخوان المسلمين ما هي إلا جزء من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وفق ما أفاد به رئيس الحزب، وأن المرشد العام للجماعة في مصر هو المرشد العام لهذا التنظيم، وتبين للمحكمة أن التنظيم العالمي تنظيم سياسي إلي جانب كونه دعوي، وأنه وفق ما أفاد به رئيس الحزب، لا يمكن ممارسة الإخوان بمصر لنشاطها السياسي بمعزل عن الأفكار والأهداف والوسائل التي ينتهجها التنظيم العالمي لوحدة الفكر والهدف". **انظر:** محمد العمدة. "حكم نهائي بحل الحرية والعدالة". 9 أغسطس 2014.
<http://www.elwatannews.com/news/details/535319>.

5- **التحفظ على أموال قيادات جماعة الإخوان المسلمين؛** حيث "توجهت قوات الشرطة، ومباحث التموين، وتنفيذ الأحكام القضائية، إلى محلات (زاد) و(سعودي ماركت) البالغ عددها 42 فرعاً بالقاهرة والجيزة وقامت بإغلاقها والتحفظ عليها بموجب حكم قضائي صدر ويتم تنفيذه بعد أن ثبت ملكيتها لرجلي الأعمال عبد الرحمن سعودي وخيرت الشاطر القياديين بالجماعة؛ وذلك لجردها وحصر ما فيها". **انظر:** مصطفى أمير، محمد خليل. "مصدر أمني لبوابة الشروق: التحفظ على محلات زاد وسعودي المملوكة لخيرت الشاطر وقيادات إخوانية". 15 يونيو 2014.
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15062014&id=594b78a8-1ba3-4f82-9b86-d0db3f37311f>.

كما "قامت قوات الأمن بالتحفظ علي محلات (استقبال للأثاث) وإغلاقها؛ وذلك لملكيتها لرجل الاعمال الإخواني حسن مالك؛ تنفيذاً لقرار لجنة حصر أموال الإخوان التي أصدرت قراراً بالتحفظ على 66 شركة من الشركات التابعة للجماعة وقياداتها؛ ومن بينهم حسن مالك".**انظر:** "قوات الأمن تغلق محلات (استقبال للأثاث) المملوكة للإخواني حسن مالك". 17 يوليو 2014.
<http://www.dostor.org/646096>.

6- **حظر حركة 6 أبريل؛** حيث "قضت محكمة الأمور المستعجلة بعابدين برئاسة المستشار تامر رياض وأمانة سر محمد علي بحظر أنشطة حركة 6 أبريل داخل جمهورية مصر العربية، وأي منشأة منبثقة منها، أومنظمة أو حركة تنتمي إليها، مع التحفظ على مقراتها، وذلك في القضية رقم 648 لسنة 2014. واستندت المحكمة في حيثيات حكمها تأكيد استغلال أعضاء حركة 6 أبريل والحصول على مال دون ولاء للوطن، ولا إحساس بذنب تجاه ما يحدث من آثار ما يقومون به من إراقة دماء، والتعدي على جهات أمنية (اقتحام أمن الدولة) بواسطة محمد عادل أحد أعضاء الحركة، واستخدام المعلومات في أغراض شخصية تحقق أهدافهم، واستغلال وسائل الإعلام بواسطة أسماء محفوظ لإحداث الفوضى. وأوضحت الحيثيات أن أعضاء تلك الحركة يستقوون بدولة عظمى هي أمريكا؛ لقطع المعونة الأمريكية عن مصر، بالإضافة إلى أنه سبق ظهور أحد أعضائها بزي عسكري، ويحمل سلاحاً نارياً مجرم حيازته؛ الأمر الذي أصبحت معه الحركة تنشر الفوضى وتهدد الأمن الوطني؛ واتضح ذلك عقب صدور أحكام قضائية ضدهم؛ بزعم دفاعهم عن الحقوق والحريات؛ مما يعد إرهاباً للمواطنين، ومخالفاً لتعاليم السلام، ولكونهم يتآمرون على الوطن لصالح جهات خارجية. وأضافت، إن ما تنظمه الحركة من تظاهرات الغرض منها الإساءة للأمن الوطني، وتهديد لقطاع السياحة، وحركة الاقتصاد المصري". **انظر:** كريم صبحي. "ننشر حيثيات حكم حظر 6 أبريل: تلقت أموالاً من الخارج دون ولاء للوطن، وأعضاؤها تعدوا على مقار أمن الدولة، واستغلوا وسائل افعلام لإحداث الفوضى، والحركة تنشر الفوضى وتستقوي بأمريكا". 28 أبريل 2014.
<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1635601>.

7- **إقرار قانون تنظيم التظاهر؛** حيث "أصدر الرئيس عدلي منصور قراراً بقانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة، والمواكب، والتظاهرات السلمية. وينص الفصل الأول على حق المواطنين في تنظيم التظاهرات السلمية، وحدد ضوابطها، أما الفصل الثاني فنصت مواده على كيفية تنظيم التظاهرات، وينص الفصل الثالث على العقوبات المحددة لتجاوز التظاهرات للضوابط الموضوعة". **انظر:** محمد فؤاد. "ننشر نص قانون تنظيم التظاهر...الإخطار قبل 3 أيام...و أماكن بالمحافظات للتظاهر دون إذن مسبق". 25 نوفمبر 2013.
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/244494.aspx>.

إذن، وبناءً على ما سبق، نجد أن ما حدث في 30 يونيو 2014 هو الأقرب لمعنى الثورة؛ لكونه حمل قرارات تفيد المطلب المحدد الذي طالبت به الجماهير المحتجة بشكل واضح طبقاً لمفهوم الشرعية الثورية؛ حيث تم حل جماعة الإخوان المسلمين وحظر نشاطها، واعتبارها جماعة إرهابية، وحل حزب الحرية والعدالة الحاكم المنبثق عنها، والتحفظ على أموال قياداتها؛ مما يعني عدم قدرة المنتمين للجماعة على ممارسة أي حقوق سياسية على وجه الإطلاق، على عكس ما حدث بعد 25 يناير 2011؛ حيث يمكن لأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم المنحل ممارسة حقوقهم السياسية حتى يومنا هذا. بالإضافة إلى حظر حركة 6 أبريل بجرائم تعتبر خطراً على الأمن الوطني؛ ومنها اقتحام جهاز أمن الدولة في يناير 2011؛ مما يعني تغير وضع الحركة من اعتبارها حركة ثورية شبابية هدفها الحقوق والحريات إلى حركة محظورة مجرمة قانوناً. علاوة على إصدار قانون تنظيم التظاهر؛ مما يدحض رغبات من يسمون نفسهم بالائتلافات الثورية خلال 25 يناير 2011 في التظاهر المطلق بدون قيود، ورفع المطالب من الميادين والشوارع، وسجن بعضهم نتيجة لمخالفتهم للقانون.

و لكن، وعلى الرغم من كل ذلك، تظل 30 يونيو 2014 احتجاجاً كسابقتها 25 يناير 2011؛ لعدم إسقاط دستور 2013 ولكن تعطيله، ثم تشكيل لجنة لتعديله، ثم الاستفتاء عليه وإقراره، وإن تولى المستشار/ عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا الرئاسة المؤقتة للبلاد، وعدم وجود تغيير جذري في النظام عدا اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية.

(61) " نشأ تيار **الاشتراكيين الثوريين** في مصر في السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان أحد أهم أهداف الاشتراكيين الثوريين منذ نشأة التيار هو إعادة بناء يسار ثوري مستقل نقدي لا يرى في الاتحاد السوفيتي نموذجاً لأي شيء سوى شكلً من أشكال رأسمالية الدولة واستبدادها، ورافضاً تراث تذيل السلطة الرأسمالية الذي ظل السمة الأساسية لليسار التقليدي منذ النظام الناصري، مروراً بنظام مبارك، ووصولاً لنظام السيسي. دفع هذا الهدف الاشتراكيين الثوريين للعمل على محورين متوازيين، الأول هو إعادة إحياء التراث الماركسي الثوري كسلاح لفهم الواقع المصري من خلال تطور الصراع الطبقي وتناقضات الرأسمالية، والثاني هو الارتباط بالحركة العمالية وكافة الاحتجاجات الجماهيرية والاجتماعية رغم ضعفها النسبي خلال التسعينيات، ورفع راية مناهَضة الاستعمار والصهيونية التي كان اليسار التقليدي قد أسقطها لتقع في يد الحركات الإسلامية. ونحن على قناعة راسخة أكدتها محاولات الثورة المضادة التي يقودها السيسي وجنرالاته وأجهزته الأمنية والإعلامية، بأن الثورة لا يمكن أن تنجح دون تفكيك الدولة الرأسمالية؛ ليس لخلق الفوضى أو الانقسام، ولكن من أجل بناء دولة جديدة، دولة تحكم باسم العمال والفقراء، وتخلق وحدة من نوع جديد ونظاماً من نوع جديد، نظاماً ثورياً يمثل بحق وبشكل مباشر مصالح وسلطة الغالبية العظمى من الفقراء والمقهورين، وعلى رأسهم الطبقة العاملة المصرية، رأس حربة الثورة المصرية وأمل انتصارها الوحيد". **انظر:** "الاشتراكيون الثوريون" . 24 يوليو 2014.

</http://revsoc.me/revolutionary-socialists>.

(62) "تأسست حركة 6 أبريل من قبل مجموعة من الشباب نشطوا في مراحل سابقة في إطار اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، وحركة شباب من أجل التغيير، وأيضاً في إطار بعض الأحزاب

السياسية؛ مثل الغد والعمل، بالإضافة إلى بعض الشباب المستقل. وقد ارتبطت تسميتهم بإضراب 6 أبريل 2008؛ حيث أنه في تلك الأثناء توالت الإضرابات العمالية وحدث أغلبها في المحلة الكبرى وكان أحدها لعمال شركة غزل المحلة في يوم 6 أبريل 2008؛ فأعلن هؤلاء الشباب وبعض المدونين تضامنهم مع إضراب العمال وتبنوا فكرة أن يكون الإضراب عاماً في مصر وليس للعمال فقط؛ فبدأوا في تشكيل مجموعات وإرسال رسائل إلى الأعضاء المصريين بموقع فيسبوك. وفي شهر يونيو 2008 تم تحويل المجموعة إلى حركة أطلق عليها حركة شباب 6 أبريل؛ فعقدت مؤتمراً صحفياً في 28 يونيو بنقابة الصحافيين وقامت بطرح رؤيتها وإعلان الحركة شرعياً". **انظر:**
دينا شحاته. الحركات الاحتجاجية الشبابية: شباب من أجل التغيير، وحركة تضامن، وشباب 6 أبريل في: دينا شحاتة (محرر). عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010) ص 261.

(63) جميع الأغنيات الوطنية المتضمنة في عينة البحث وتم عرضها في الفضائيات المصرية من ألحان الفنان/عمرو مصطفى، وإخراج المخرج/ هاني حمدي أدمن الصفحة، وتحمل شعار VTV.

(64) **برنامج الحديث المباشر** هو "الذي يتحدث فيه شخص واحد فقط عبر الميكروفون في موضوع يهم أكبر عدد ممكن من الجماهير". **انظر:** حسن عماد مكاوي، عادل عبد الغفار. **الإذاعة في القرن الحادي والعشرين**. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص 72.

(65) **البرنامج الحواري (المقابلة) Interview** هو "الذي يتم فيه إعداد الحوار إعداداً كاملاً من جانب المحاور والمتحاور معه، كما يمكن وضع خطوط إرشادية للأسئلة والإجابات، وأحياناً تكون برامج الحوار تلقائية دون إعداد مسبق، وأحياناً يتم إعدادها بشكل جزئي فقط. ونوعه هنا حوار المعلومات Information Interview يسعى إلى تقديم معلومات واقعية تهم الجمهور". **انظر:**
حسن عماد مكاوي، عادل عبد الغفار. **الإذاعة في القرن الحادي والعشرين**. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص 74.

(66) "**التقرير الإخباري** المصور هو واحد من الأنواع الإخبارية الذي يغطي الأحداث، وينقل الوقائع برؤية ذاتية؛ نظراً لوجود الصحافي في مكان الحادث ويقوك بتقييمها كشاهد عيان، وهو جزء من الصحافة التليفزيونية". انظر: جمال الجاسم المحمود. "التقرير الإخباري التليفزيوني". **في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. ع 2، مجلد 23، 2007، ص 549.

(67) " يستلزم **التحقيق التليفزيوني** توافر الصور التى تصلح كموضوعات له كصور المعارك والكوارث الطبيعية والحفلات والزيارات الرسمية لرؤساء الدول والزعماء السياسيين والانتخابات العامة إلى غير ذلك الكثير ، كما يحتاج إلى إعداد مسبق بعقل وتفكير واضح عند اختيار موضوعه ، وجمع المعلومات الكافية عنه وتكملتها بالتحدث إلى الأشخاص المشتركين فيه ، وعند اختيار المؤثرات الصوتية ومكان الحديث وإمكانية عرضه من وجهة النظر الواقعية العملية". **انظر:** محمد مهنى. **مدخل إلى الفنون الإذاعية**. (القاهرة: عالم الكتاب، 2010) ص ص 102، 103.

(68) "**الإعلان** هو شكل من أشكال العرض والتنشيط غير الشخصيين لآراء، أو سلع، أو خدمات، يتولى كفيل معروف دفع أجره". انظر: حنان يوسف. **صناعة الإعلان في العالم العربي**. (الجيزة: دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2008) ص 16.

(69) هبة شاهين. "الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الإخبارية الأمريكية: دراسة تحليلية لبرنامج In Side the Middle East". **في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام**. ع 27، 2007، ص 195.

(70) **المرجع السابق**.
(71) **المرجع السابق**.
(72) محمد عبد الحميد. **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. الطبعة الثالثة. (القاهرة: عالم الكتب، 2010) ص 405.
(73) **الاستمالات العقلانية أو المنطقية** "هي التي تعتمد على ذكر الخصائص المادية؛ مما يجعلها الأقرب إلى الأسلوب الوثائقي، أو المنطقي، أو الحقائقي، بالمقارنة بالإنتاج السينمائي التسجيلي؛ حيث يعتمد هذا الأسلوب بالدرجة الأولى على مخاطبة العقل؛ عن طريق توضيح الحقائق المادية الخاصة بالموضوع". **انظر:** أبرادتشة سعيدة. " الاستمالات الإقناعية في الإعلان المتلفز: دراسة تحليلية في مضمون إعلانات قناة MBC". **رسالة ماجستير**. (قسنطينة: جامعة منتوري، 2009).
(74) "**المجلة** هي شكل يتيح تقديم مواد مختلفة مكونة من الموسيقا، والأخبار، واللقاءات، والمناقشات، والحديث المباشر، على شكل فقرات متتالية، ومتبادلة في إطار زمني محدد، يشترط فيه وجود عناصر التوازن، والتنوع، والوضوح، على أن تفصل الموسيقا وعبارات مقدم المجلة بين فقراتها". **انظر:** يوسف مرزوق. **فن الكتابة للإذاعة والتليفزيون**. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007) ص 224.
(75) "و يهتم بإبراز النتائج الاقتصادية للحدث، أو القضية، أو الموضوع، أو المشكلة على الفرد، والجماعة، والمؤسسة، والدولة. وعادة ما يستخدم لجعل التأثير الاقتصادي الكامن أو النتائج واضحة للجمهور". **انظر:** هبة شاهين. "الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الإخبارية الأمريكية: دراسة تحليلية لبرنامج In Side the Middle East". **في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام**. ع 27، 2007، ص 195.
(76) "**الطابور الخامس Fifth Column** تعبير سياسي يرمز إلى الخونة والمخربين من داخل المجتمع لصالح عدو خارجي في حالة عداء أو حرب مع الوطن والقيادة السياسية فيه. ويعود التعبير إلى فرانسيسكو فرانكو الذي أعلن إبان الحرب الأهلية الأسبانية (1935 – 1939) أنه يهاجم مدريد بأربعة طوابير من الخارج ويساعده أنصاره من داخل مدريد في طابور خامس". **انظر:** عبد الوهاب الكيالي وآخرون. **موسوعة السياسة**. الجزء الثالث. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت) ص 751.